جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

العلاقات الإستراتيجية الروسية الإيرانية
بين المصالح والضغوط الإقليمية الدولية
2003-2010

إعداد الطالب
علي محمد زاهر الشهري

إشراف
الدكتور صداح الحباشنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسيـــــة

جامعة مؤتة، 2010

الإهــداء

إلى نبراسي ومعلمي الأول وقدوتي في الحياة ومثلي الأعلى
والدي أطال الله في عمره
إلى من دعت رب السماء في الظلام ليضيء لي دربي على الأرض
والدتي رحمة الله عليها
وإلى زوجتي وأبنائي الأعزاء
إلى إخواني وأخواتي وجميع الأهل والأصدقاء
أهدي إليكم ثمرة غراسكم لتباركوها حتى تكون نعم الزرع الذي زرعتم وأطيب
الثمار التي جنيتم

علي محمد زاهر الشهري

الشكر والتقدير

يتقدم الباحث بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام أعضاء قسم العلوم السياسية في جامعة مؤتة ، والسادة أعضاء لجنة المناقشة الكرام على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وإثراءها بملاحظاتهم وإرشاداتهم وتوجيهاتهم، وبالأخص أستاذي الدكتور صداح الحباشنة رئيس لجنة المناقشة الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة، فالشكر الجزيل له على جهده وإرشاده وتوجيهه لي خلال فترة إعداد هذه الرسالة.

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود سواء بالمساعدة في توفير المعلومات للباحث أو تقديم النصح والإرشاد أو المساعدة في أعمال الطباعة والتنسيق والترجمة.

علي محمد زاهر الشهري

فهرس المحتويات

الملخص

العلاقات الإستراتيجية الروسية الإيرانية بين المصالح والضغوط الإقليمية الدولية (2003-2010)

علي محمد زاهر الشهري

جامعة مؤتة، 2010

تحاول هذه الدراسة تحليل طبيعة وأهداف هذا التعاون الروسـي الإيرانـي وآفاقه المستقبلية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدوليـة التـي أثـرت وتـأثرت بالعلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين روسيا وإيران خلال الفترة (2003-2010), وتحاول الاجابة عن السؤال الرئيسي – ما هو مستوى ومحددات العلاقات الروسية الإيرانية والمتغيرات المؤثرة عليها فـي الفتـرة (2003-2010)؟ وقـد اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج التاريخي والتحليلي في الوصول الـى نتـائج الدراسة والاجابة عن تساؤلاتها .

وقد توصلت الدراسة إلى أن كل العوامل السياسية والاقتصادية التي وضعت العلاقة الروسية - الإيرانية في الإطار الاستراتيجي، والتي تزداد أهمية وإلحاحـاً، في هذه المرحلة التي تسعى فيها روسيا لاستعادة دورها العالمي، ومواجهة التدخل الأميركي المباشر وغير المباشر في شؤون الدول المجاورة لهـا، والتـي تـشكل امتداداً للمصالح الاستراتيجية لكلا البلدين، وتوصي الدراسة بأهمية توسيع مجالات التعاون بين الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية وتعميقها لإيـصالها إلـى مرحلة التعاون الإستراتيجي بين الدولتين.

Abstract

Russian – Iranian Strategic Relationship between Interests and International and Regional Pressures (2003 – 2010)

Ali Mohammad Zaher Al Shehri

Mu'tah University,2010

This study attempts to analyze the nature and the objectives of Russian and Iranian cooperation, and its future horizons in the light of regional and international changes which have affected the political, economic and military relationship between Russia and Iran during the period of 2003 – 2010.

Furthermore, the study attempts to answer the following main question: what is the level and determinants of Russian – Iranian relationship and variables affecting this relation between the years 2003 – 2010.

The study relied upon historical and analytical approach so as to achieve study's findings are: All the political and economic factors which put the Russian – Iranian relation into strategic framework and which increase in significance and urgency in this era in which Russia is trying to regain its international role, and to face the American direct and indirect roles in the neighboring countries, which also constitutes an expansion of strategic benefits for both countries.

The study recommends to expand cooperation fields between Russia Federation and the Islamic Republic of Iran, strengthening it to have it reaches the strategic cooperation between the two countries.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1-1 مقدمة:

تطورت العلاقات الروسية الإيرانية في مختلف المجالات بعد احتلال العراق عام 2003م، وبروز إيران كقوة إقليمية مؤثرة في منطقة اصبحت تشكّل بفضل احتياطياتها من الطاقة (البترول والغاز)، وموقعها الاستراتيجي، وإدراك الدولتين أهمية تطوير علاقتهما في مختلف المجالات.

لقد شهدت تلك العلاقات تحولاً استراتيجياً مهماً، توج بتوقيع العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والتجارية بين البلدين، بالإضافة إلى توطيد مجالات التعاون العسكري، والتي أسست لشراكة إستراتيجية بينهما. وقد أدى هذا التطور إلى الحديث عن تحالف روسي - إيراني غير معلن، والذي يمثل أحد مظاهر سياسة المحاور الإستراتيجية في مواجهة الهيمنة الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد في منطقة الخليج العربي وبحر قزوين.

تسعى الدولتان من خلال التحالف إلى خلق شراكة إستراتيجية في المجالات الرئيسية الأربع: التعاون الاقتصادي، خاصة التعاون في مجال التجارة والنفط والغاز والتعاون التكنولوجي في مجال تكنولوجيا المعلومات والتقنيات المتجددة، والتعاون العسكري، والذي يشتمل على تطوير الترسانة العسكرية الإيرانية، والحصول على التكنولوجيا العسكرية الحديثة، والتعاون السياسي، في مجال مكافحة الإرهاب، إضافة إلى التعاون في ملفات العراق وأفغانستان وبحر قزوين، والإتفاق على القضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين. ويختلف تقدير مصالح روسيا الاقتصادية في إيران عن تقديرات المصالح المعتمدة على دلالة الأرقام والإحصاءات فقط، لأن المصالح الروسية في إيران لا تتعلق في الدرجة الأولى بحجم التجارة الثنائية، بل بهيكلتها ونوعيتها ومستوى التنسيق المشترك بين الدولتين. (شلبي، 2008)

منذ توقيع معاهدة التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بين روسيا وإيران عام 1992، أثارت العلاقات الروسية – الإيرانية الكثير من

التساؤلات حول أسباب النمو الواسع الذي تشهده العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات خاصة منذ عام 2000، وأبعاد هذا التطور، والأهمية التي يمثلها للطرفين، ونتائج التعاون بينهما في المجال التقني والعسكري وأثر ذلك على توازن القوى الدولي.

تكتسب العلاقات بين دولتين أو مجموعة من الدول صفة استراتيجية إذا توافرت فيها مجموعة من الأبعاد، أهمها: (شلبي، 2008)

أ. يجب أن تكون العلاقات رسمية بين الدولتين أو مجموعة الدول، فالتعاون غير المعلن لا يرقى إلى مستوى التعاون الإستراتيجي.

ب. أن تكون هنالك اهداف واضحة ومحددة ومعروفة للأطراف المتحالفة.

ج. أن يساهم التعاون في تحقيق منافع اقتصادية وسياسية للدولتين، وقد تكون هذه الفائدة متساوية لجميع الأطراف، وقد يستفيد أحد الأطراف أكثر من الآخرين لضمان إستمرار التعاون الاستراتيجي بين هذه الدول.

د. لا يقتصر التعاون الاستراتيجي بين الدول على المجال العسكري وإنما يمتد ليشمل المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها من المجالات.

ه. للتعاون الاستراتيجي صور مختلفة حسب المستوى والقوة، ويعتبر التحالف الاستراتيجي هو أقوى أشكال التعاون الاستراتيجي.

و. يحتاج التعاون لكي يصبح استراتيجياً الى الديمومة والاستمرارية لفترة زمنية طويلة نسبياً، فالاتفاقات المرحلية أو الوقتية والصفقات العارضة لا تعد تعاونا استراتيجياً مهما بلغت أهميتها.،(Easton,1965, pp77-79)

إن تتبع العلاقات الروسية الإيرانية، والتطور الذي شهدته على مدى أكثر من عقدين من الزمن، منذ زيارة هاشمي رافسنجاني، رئيس مجلس الشورى الإيراني، إلى موسكو عام 1989، يوضح أن التعاون الروسي – الإيراني هو أحد أنماط التعاون الاستراتيجي، رغم أنه لم يصل بعد إلى مستوى التحالف الاستراتيجي الكامل، لوجود بعض الملفات التي تثير خلافات بين الدولتين وخصوصاً (البرنامج النووي الايراني، وبحر قزوين).

أثار التعاون الروسي الإيراني في كثير من القضايا جدلاً واسعاً حول طبيعة وأهداف هذا التعاون لانعكاس وأهمية هذا التعاون على المستوى الإقليمي والدولي لأهمية المنطقة جغرافياً واقتصادياً كمنتج رئيسي للطاقة على المستوى العالمي.

من هنا تحاول هذه الدراسة تحليل طبيعة وأهداف هذا التعاون الروسي الإيراني وآفاقه المستقبلية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية التي أثرت وتأثرت بالعلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين روسيا وإيران خلال الفترة (2003-2010) والتي بدأت بين الدولتين بعد إحتلال العراق والموقف الروسي من الإحتلال والهيمنة الأمريكية على المنطقة والتي تعتبرها روسيا منطقة حيوية مهمة.

1-2 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

أ. البحث في تطور العلاقات الروسية - الإيرانية وطبيعة العوامل المؤثرة على هذه العلاقات في الفترة (2003-2010).

ب. دراسة طبيعة ومستوى العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الجانبين وتطورها في الفترة (2003-2010).

ج. دراسة المحددات المؤثرة على العلاقات الروسية - الإيرانية (السياسية، الاقتصادية، والأمنية) في الفترة (2003-2010).

د. محاولة التعرف على مستقبل العلاقات الدولية الإيرانية في ضوء البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات الإقليمية والدولية.

1-3 أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية تحليل طبيعة العلاقات بين روسيا وإيران في الفترة (2003-2010)، فالدولتان تمتلكان مصالح إستراتيجية في منطقة لها أهمية جيوإستراتيجية سواءً على المستوى الإقليمي أو الدولي، مما يبرر أهمية أن هذه العلاقات الإستراتيجية أصبحت تتجاوز علاقات الجوار الإقليمي، لتصل إلى حد التحالف، الذي يجعل البلدين على الطريق نحو تكوين محور عالمي. لقد كانت

المشاركة الروسية في بناء المفاعل النووي الإيراني بوشهر، هي الخطوة الأولى في طريق التحالف بين موسكو وطهران، لمواجهة التحالف الغربـي بقيـادة الولايـات المتحدة، والذي يقف بكل قوة في طريق المساعي الإيرانية لامتلاك برنامج نـووي عسكري، مما يعطي أهمية كبيرة لفهم طبيعة ومستوى العلاقة بين البلدين.

ويمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى أهمية علمية وأخرى عملية، كما يلي:

أ. **الأهمية العلمية:** تبرز أهمية الدراسة من محاولتها توضيح التحـولات فـي العلاقات الروسية الإيرانية وتحليلها في ظل أوضاع دولية متغيرة، حيث أن الأدبيات العربية التي تناولت موضوع العلاقات بين الدولتين لـم تعـالج الموضوع بصورة شاملة ولم تحاول البحث في كافة جوانبـه والمتغيـرات الداخلية والخارجية المؤثرة فيها، بينما تسعى هـذه الدراسـة إلـى تحليـل المتغيرات الإقليمية الدولية المؤثرة في تطور العلاقة بين البلدين، فـي ظـل تداعيات الملف النووي الإيراني والأوضاع في العراق وأفغانستان، نظراً لما تملكه الدولتان من موارد الطاقة من البترول والغاز، وهو ما يعنـي أهميـة تحليل طبيعة العلاقات الثنائية بين الدولتين وفهمها.

ب. **الأهمية العملية:** تنبع أهمية الدراسة العملية من كونها تبحث فـي موضـوع العلاقات الروسية الإيرانية، وتحاول تحليل المتغيرات الداخليـة والخارجيـة المؤثرة في تطور العلاقة بين الدولتين منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى الآن، ومحاولة استشراف مستقبل العلاقات بين الدولتين في المرحلة المقبلـة فـي ضوء المستجدات على الساحة الدولية.

1-4 مشكلة الدراسة:

تتمثل في محاولتها تحليل طبيعة العلاقات الروسية الإيرانية للفترة (2003-2010) وما أثارته من جدل حول أبعاد هذه العلاقة ومستواها وفي ضوء ما تكتسبه هذه العلاقة من أهمية إستراتيجية على المستوى الدولي، فروسيا تعـد مـن الـدول المؤثّرة في النظام الدولي من الناحية السياسية فهي من الدول دائمة العـضوية فـي مجلس الأمن، ومن الناحية الاقتصادية تعد من الدول المؤثرة في أمن الطاقة العالمي

لامتلاكها موارد كبيرة من النفط والغاز، وتعد من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للسلاح، وتمتلك قوة نووية عالية التكنولوجيا. وإيران تعد من القوى الإقليمية المهمة في المنطقة، وقد برزت هذه القوة بعد احتلال العراق سنة 2003 وسعي إيران لامتلاك الأسلحة النووية. وتتمتع إيران باحتياطات كبيرة من النفط والغاز وموقع جيواستراتيجي مهم. وإن تطور العلاقات بين الدولتين سينعكس بشكل مباشر على الصعيد الدولي والإقليمي سواء لمنطقة آسيا الوسطى او المنطقة العربية، وقد أثارت العلاقات بين الدولتين ومجالات التعاون كثيراً من التساؤلات.

1-5 أسئلة الدراسة:

ستحاول الدراسة الإجابة عن تساؤل رئيسي وعدة أسئلة فرعية وهي:

السؤال الرئيسي – ما هو مستوى ومحددات العلاقات الروسية الإيرانية والمتغيرات المؤثرة عليها في الفترة (2003-2010)؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي المراحل التاريخية التي مرّت بها العلاقات بين الإتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية؟
2. هل طبيعة هذه العلاقات تدخل ضمن تحالف استراتيجي أو تبادل مصالح؟
3. ما هي طبيعة المحددات الإقليمية والدولية المؤثرة على العلاقات بين الدولتين؟
4. ما هو واقع العلاقات السياسية والإقتصادية والعسكرية بين الدولتين؟
5. ما هو مستقبل العلاقات السياسية والإقتصادية والعسكرية بين الدولتين؟

1-6 مصطلحات الدراسة:

العلاقات الدولية: هي علاقات سياسية وإقتصادية واجتماعية وثقافية وأيديولوجية وعسكرية على مستوى الدول ومجموعات الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والشعوب التي تناضل من أجل الحرية (أبو عامر، 2004، ص23).

العلاقات الإستراتيجية: يطلق مصطلح العلاقات الإستراتيجية على استمرار العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين دولتين لفترة زمنية طويلة تتشكل خلالها لتكون تحالفاً كاملاً.

التحالف: الاستخدام المشترك للموارد بواسطة جماعة فرعية تنتمي إلى جماعة أكبر وذلك بهدف التحكم في ناتج قرار جماعي وهناك نظريات مختلفة لتفسير نشأة التحالف وخصائصها. (مقلد، وربيع ، 1994، ص470)

1-7 منهج الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على الإطار العلمي الذي يستفيد من عدة مناهج وأطر علمية في الوصول إلى حلول علمية في المشكلة الدراسية، لذا نتناول هذه الدراسة من خلال:

1- **المنهج التاريخي**: يفترض المنهج التاريخي كل مما يلي:

أ. يؤمن المنهج التاريخي بفكرة التطور، حيث أن كل ظاهرة تتولد من ظاهرة أخرى، بمعنى أن التلقائية لا يعرفها الوجود الإنساني.

ب. إدخال عامل الزمن في جميع مقومات التحليل بحيث يصبح عامل الزمن متغيراً أصيلاً يحدد الظاهر، ويحدد مدلولها، ومختلف مظاهر التعبير عنها.

وسيتم استخدام هذا المنهج في هذه الدراسة لفهم المراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات السياسية بين الإتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية، والتي ستساعد في فهم التطور الحالي في العلاقات بين الدولتين واحتمالات تطورها مستقبلاً.

2 - **المنهج التحليلي:** يركز هذا المنهج على أهمية تحليل التطورات الدولية من خلال التعرف على طبيعة النظام السياسي وتسلسل مصالح الدولة، والوسائل التي تستخدمها لتحقيق هذه الأهداف، وتحليل العلاقات بين الدول في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية.

وسيتم الاعتماد على هذا المنهج في هذه الدراسة من خلال تحليـل العلاقـات الروسية الإيرانية ومحدداتها الإقليميـة والدوليـة، وطبيعـة العلاقـات الـسياسية والاقتصادية والعسكرية، وتأثير تطور هذه العلاقات على المنطقة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

سنتحدث خلال هذا الفصل في مبحثين الأول يتناول الإطار النظري والثـاني الدراسات السابقة.

2-1 الإطار النظري

2-1-1 نظرية النظم

تأتي نظرية النظم في إطار النظريات الحديثة في علم العلاقات الدولية تقـوم على أساس نقد النظريات السابقة سواء التقليدية أو السلوكية لأن كلاً منهمـا ركّـز على واحد من المتغيرات وهي: (التنظيم والعمل والإنسان) باعتبار أن التنظيم نظام مقفل، بينما يُنظر إلى التنظيم في نظرية النظم على أنه نظام مفتوح يتفاعل مع البيئة المحيطة به وذلك ضماناً لاستمرارية التنظيم (هواري، 1992).

تطوّر مدخل النظم في ميادين معرفية غير سياسية، حيث استفاد منـه علمـاء السياسة وعلى رأسهم (دافيد ايستون) في سبيل البحث عـن إطـار فكـري يوجـه البحوث السياسية وينظمها. ويعتبر هذا المدخل من أكثر المناهج انتشاراً في دراسـة التحولات السياسية على المستويات الداخلية والخارجية. وتتمثل مقوماته في النقـاط التالية:(هواري، 1992)

1. النظام هو وحدة التحليل. ويقصد بالنظام مجموعة من العناصـر المترابطـة والمتفاعلة. فالحياة السياسية الداخلية بمثابة نظام، وكذلك التفاعلات السياسية على المستوى الدولي تعد نظاماً للسلوك السياسي الخارجي للدولة. من هنـا يمكن تصوّر تعدد النظم السياسية داخل الدولة الواحدة: نظام سياسي قـومي (على صعيد الدولة ككل)، ونظام سياسي محلي، ويضم كل منهمـا بـدوره العديد من النظم الفرعية. كما يوجد نظام سياسي دولي يتفرع إلى نظم إقليمية مثل النظام الإقليمي العربي، النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا. ومما يـذكر أن التفاعلات السياسية يمكن أن تحدث أفقياً بين الوحدات الموجـودة علـى

المستوى نفسه، ورأسياً بين الوحـدات الموجودة على أكثـر مـن مـستوى (Oran 1968).

2. النظام يعيش في بيئة أو محيط مادي وغير مادي يؤثر فيه ويتأثر بـه. هـذا التفاعل لا يتعارض مع مقولة أن للنظام حدوداً أي نقاط تصورية تمدد أيـن يبدأ وأين ينتهي.
3. أن التفاعل سواء فيما بين وحدات النظام أو بين النظام ومحيطه يصل إلـى درجة الاعتماد المتبادل.

يعد الاستقرار بمثابة الغاية النهائية للنظام السياسي على أي مستوى، غير أن الاستقرار لاينفي التغير الذي يؤخذ كمرادف للتكيف، بمعنى قـدرة النظـام علـى الاستجابة للتغّيرات البيئية بإجراء تعديلات جزئية في الأبنية الـسياسية أو الـسلوك السياسي أو كليهما، فالتغير المقصود إذن هو تغّير في إطار الاستقرار(مقلد، وربيع، 1994).

يعد "دافيد ايستون" رائد التحليل النظمي للحياة السياسية إذ طرح إطاراً لتحليل النظام السياسي يرى فيه دائرة متكاملة تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيـام عملية التغذية العكسية بالربط بينهما. ويقصد بالمدخلات ما يتعرض له النظام مـن مؤثرات بيئية أو مؤثرات من داخله تدعفه إلى النشاط والحركة، وهي بهذا المعنـى تربط المدخلات بالمخرجات في عملية ديناميكية مستمرة: المخرجات بمثابـة ردود فعل للمدخلات، وهذه بدورها تتأثر بالمخرجات(Easton, 1965)

وقد ساهم في تطوير هذه النظرية في العلاقات الدولية "جـورج موديلـسكي وريتشارد روزكرانس وماكنلاند واندرو سكوت وبارسونز"، ولكن أبرز دعاة هـذه النظرية هو "مورتون كابلان" الذي ساهم في تحديد قواعد نماذج للتفاعـل وضـعها للنظام الدولي. والأهداف التي يسعى إليها في هذه النظرية هي "التوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيهـا وكذلك التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التـي تحكـم تطور هذه النظم الدولية الرئيسة والفرعية وانتقالها من شكل.

2-1-2 المتغيرات المؤثرة على نظرية النظام

تصنّف المتغيرات المؤثرة على نظرية النظام إلى نوعين: (Joseph,1967)

أ- المتغيرات المستقلة:

1- **الوحدة أو اللاعب:** إن الوحدة أو اللاعب في النظام الدولي هو كيان منظم رسمياً وهو غير خاضع كلياً لأي لاعب آخر. إن الدول في عصرنا الراهن هي الدول-القومية والتي تشكل النوع الأكثر بروزاً بين اللاعبين في النظام الدولي المعاصر كالمنظمات الدولية وغيرها.

2- **الهيكل:** ويشير إلى علاقة الخصائص بين اللاعبين عبر فترة من الزمن، وهناك أنواع مختلفة من التجمعات من الأحلاف الرسمية إلى الجماعات غير الرسمية، وأنواع من التفاعلات المختلفة مثل نظام ثنائي القطبية والكتل وغيرها. إن هياكل النظام الدولي يمكن أن تكون غير رسمية أكثر كونها رسمية، وهيكل النظام الحالي هو النظام الدولي الأحادي القطبية الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

3- **العمليات:** ويمكن تمييزها عن الهياكل من خلال كونها تشير إلى أشكال وطرق التفاعلات بدلاً من علاقات الخصائص. إنها تتضمن التفاعلات الفردية بينما تتعامل الهياكل فقط مع الانتظامات عبر الزمن. وهناك عدة طرق رئيسة لتحليل العمليات من خلال الوسائل العسكرية والدبلماسية والاقتصادية..إلخ. أما أشكال التفاعلات فإنها ثنائية ومتعددة وطبقاً لموقعها في الهيكل، فإنها تتراوح بين الصراع والتعاون وبين القسر والإقناع. وتدخل عناصر الفعل كمقيدات في حين تعد العوامل المؤثرة على العمليات بمثابة قواعد اللعبة.

ب - المتغيرات التابعة:

إن منهج النظام يمكن أن يستخدم لتفسير أية ظاهرة سياسية في النطاق الدولي والتي تعامل لأغراض التحليل، كمتغير تابع. ويمكن تصنيف المجاميع التحليلية كما يلي: (Joseph,1967)

1- **القوة:** تقوم على استغلال الدولة للإمكانيات المتاحة لمحاولة التأثير على الدول الأخرى لتبني منهج سياسي يتوافق مع معالمها.

2- **إدارة القوة:** هو مفهوم يشير إلى المشكلة الرئيسة لتنظيم القوة وغالباً ما تستخدم لوصف وتصنيف النظام الدولي. ونستطيع أن نحدد سيطرة مباشرة تحت النظام الأمريكي، وكذلك أنموذج الحكم المشترك وذلك حينما يتعاون اللاعبون الرئيسيون في مراقبة القضايا الرئيسة حسب قواعد النظام الدولي وإن القوة يمكن أن تدار وفق مختلف أنواع التوازنات أو من خلال ترتيبات جماعية.

3- **الاستقرار في النظام:** إن الاستقرار هو أحد جوانب النظام الدولي ويشمل:

أ. **الاستقرار الهيكلي:** ويقصد به الاستمرار في الاختلافات الأساسية في النظام بدون تغيير أساسي.

ب. **الاستقرار الديناميكي**: ويحدد اتجاه للحركة على نحو متعادل تبعاً لتوزيعات القوة.

يقول "مورتون كابلان" أحد أبرز رواد النظرية، أن النظام الدولي يتكون من مجموعة من المتغيرات التي تترابط علاقاتها وتتداخل، وتؤدي تفاعلات تلك المتغيرات سواء داخلية أو خارجية إلى إنتاج أنماط متمايزة من العلاقات الدولية، ومن هنا فإنه بتحليل علاقات التأثير المتبادل التي تربط بين هذه المتغيرات التي يعتمد عليها توازن النظام الدولي، واستقراره، يمكن التعرف على جوانب الانتظام أو عدم الانتظام في أنشطته وعملياته. ويقول كذلك أنه عندما يتسبب أحد عوامل التأثير الداخل في إحداث نوع من التغيير الراديكالي في العلاقة التبادلية للمتغيرات التي يتألف منها النظام الدولي، أو في الخصائص الذاتية لبعض تلك المتغيرات نفسها، فإنه لا بد وأن ينتهي ذلك بحدوث تحولات أساسية في سلوكيات هذا النظام. (Kaplan ,1964)

وبالنسبة "لجورج مودلسكي" فإن النظام الدولي هو في حقيقته نظام اجتماعي يستند إلى مقومات هيكلية ووظيفية محددة، ويقول أن النظم الدولية تشتمل على

أنماط متنوعة من التفاعلات السلوكية التي تحدد في التحليل الأخير الطابع المميـز لأداء كل واحد منها.

3-1-2 نظرية القوة في العلاقات الدولية

يمكن تحديد ثلاثة اتجاهات رئيسية في تعريف القوة السياسية:

أ. **الإتجاه الأول:** يعرف القوة بأنها القدرة على التأثير في الغير، وأول من قـال بذلك "ماكس ڤيبر" الذي عرف القوة بأنها احتمال قيام شخص ما في علاقات اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين. ولقد سار فـي ذلـك الاتجـاه كثيرون من علماء السياسة ومنهم "روبرت داهل" الذي عرف القوة بأنها القدرة على جعل شخص آخر يقوم بعمل لم يكن يقوم به بغير ذلك. وكذلك "هـانس مورجانتو" الذي يعرف القوة بأنها قدرة الإنسان على التحكم في تفكير وأفعال الآخرين(Dahi,1948)

ب. أما **الاتجاه الثاني:** فيعرف القوة بأنها المشاركة في صنع القرارت المهمة فـي المجتمع. وقد أخذ هذا الاتجاه "هارولد لازويل وابراهام كابلان" اللذان يعرفان القوة بأنها المشاركة في صنع القرارات المهمة في المجتمع. والقرار بـصفة عامة هو الاختيار الواعي بين البدائل بعـد دراسـة الموقـف علـى ضـوء المعلومات المتاحة من أجل تحقيق هدف معين. (مقلد وربيع، 1994)

ج. أما **الاتجاه الثالث:** فيحاول أن يجمع جوانب من كلا الاتجاهين السابقين ومـن ذلك تعريف "كارل بيك وجيمس مالوي" للقوة بأنها التحكم أو السيطرة المباشرة أو غير المباشرة لشخص معين أو جماعة معينة على اوجـه إثـارة القـضايا السياسية أو في عملية توزيع القيم مما يترتب عليه من مقدرة فـي تقريـر أو التأثير في الموقف في الاتجاه الذي يفضله صاحب القوة (Hans,1960)

أن القوة السياسية نسبية، فهي لا تظهر إلا في ظل علاقـات بـين وحـداتها. والشخص وحده لا يمكن وصفه بأنه قوي أو ضعيف ولكن يمكـن وصـفه بـذلك بالمقارنة بشخص آخر أو أشخاص آخرين وفي موقف معين. وهـي ذات طبيعـة تراكمية وتحويلية. بمعنى أن امتلاك مقدار منها يؤدي إلى امتلاك مقدار آخر وأنـه

يمكن تحويلها من شكل إلى آخر واستبدالها بقيم أخرى. وهي قد تمارس من جانب واحد أي أن طرفاً واحداً فقط يمارس القوة على الطرف الآخر. ومن الناحية التحليلية فإنه يمكن النظر إلى القوة على أنها سبب للنشاطات السياسية المنظمة كما يمكن النظر إليها على أنها نتيجة لها. فلتحقيق القوة لا بد من إقامة التنظيم السياسي وإقامة التنظيم السياسي يترتب عليه وجود القوة. (العزي، 2010)

لقد كان مفهوم القوة ولا يزال من أبرز المفاهيم في السياسة الدولية انطلاقاً من التركيز الدائم الذي عرفه الفكر السياسي حول قوة الدولة على الصعيدين (الداخلي والخارجي).

وهناك من رأى بأن القوة هي قدرتك على الحصول من الآخرين على شيء لا تحصل عليه بدونها مع قبولك بالتكلفة وتحكمك بالمخرجات عن طريق فحص المدى الذي تستطيع معه أن تغير من النتائج.

ويجب التمييز بينها وبين العنف السياسي ولا شك أن التهديد باستخدام العنف أو الحرب يعتبر عملاً كامناً في السياسة ولكن عندما يتم ممارسة ذلك فإن هذا التحول يرمز إلى التخلي عن القوة السياسية لصالح القوة العسكرية, فالقوة السياسية هي علاقة نفسية بين الذين يمارسونها والذين تُمارس بالنسبة لهم. وهي تمنح الأولين سيطرة على بعض ما يقوم به الآخرون من أعمال عن طريق النفوذ الذي يمكلون على عقولهم وقد يمارس هذا النفوذ عن طريق الأفراد أو التقدير أو الاقتناع أو مزيج من الاثنين أو أكثر من ذلك.

والنفوذ هو التأثير هو القدرة على إقناع الدول الأخرى لتبني سياسات تساعد الدولة صاحبة النفوذ على الأقل لا تقف عائقاً في طريقها. وحيازة عناصر القوة أمر ضروري ولكنه ليس كافياً بالنسبة لدولة لتتمتع بمكانة بارزة في المجتمع الدولي. والقوة التي تعنيها تحليلات النظرية الواقعية ليست مجرد القوة العسكرية أو وسائل الإكراه المادي بمعناها الضيق ولكنها القوة القومية "National Power" بمفهومها الشامل بمختلف عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية.

وبالنسبة للمفاهيم الشائعة فقد تحددت الآراء التي تناولت المفهوم النظري للقوة في السياسة الدولية، وبدون التطرق المطول لهذه المفاهيم، ففي ضوء

مضامينها نرى أنها تتوزع على محورين أساسيين ومختلفين، الأول: تقليدي ويفهـم القوة على أنها الإكراه المادي أي فرض الإرادة الذاتية بالقسر على المعارضين. أما الثاني: فهو معاصر ويدرك بمعنى التأثير النفسي أي بمثابة محصلة علاقة التفاعـل بين طرفين أو أكثر والتي تتميز بقدرة أحد طرفيها على دفع الآخر نحو القيام بعمل معين لا يقوم به من تلقاء نفسه ومن دون اللجوء إلى صيغ الإكراه ضده.

يشمل مفهوم القوة: (النبراوي، ومهنا، 1985، ص410)

1- التأثير على الأخرين سواء على مستوى الدولة أو فـي الإطـار الإقليمـي والدولي.والإمكانات المتاحة التي تستخدم في توجيه التأثير للوصـول إلـى الغاية أو الهدف.
2- الاستجابة لعمليات التأثير.

وعلى أساس ذلك فالقوة توجد في إطار علاقة بين طرفين، فمفهـوم القـوة يشمل كافة التأثيرات التي يحدثها طرف (أ) على سلوك طرف (ب)، أي أن مفهـوم القوة مرتبط بالقدرة على التحكم في سلوك الآخرين أو التأثير عليه.

وقد أعطى (هولستي) مفهوم القوة معنى التأثير ومعنى القدرات التي تسخر في التأثير، وعلى أساس ذلك فالقوة هي تجسيد لمقدرات الدولة من عوامل القوة المادية (الثابتة) مثل الموارد الطبيعية والسكان والموقع الجغرافي والقدرات العسكرية...الخ، وغير المادية (المتغيرة) مثل نوعية القيادة والخصائص الشخصية لصناع القرار والظروف المحيطة بهم وعامل التنشئة السياسية والاجتماعية..الخ، والتي تسخرها الدولة لإحداث تغيير في سلوك الدول الأخرى بالاتجاه الذي يتوافق مع مصالحها الوطنية. (فهمي، 1995، ص ص 13-14)

والقوة هنا تُحدّد على أساس استجابة الدول الأخرى لمثل ذلك التأثير فالقوة بكل مقوماتها المادية وغير المادية لا تعبّر عن نفسها إلا بما تقترن به من تأثير فاعل, واستخدام القوة بمفهومها المادي غير ضروري في مفهوم القوة، فالاستجابة قد تحدث نتيجة إدراك الدول الأخرى لقدرات الدولة التي تحدث مثل ذلك التأثير، وعلى أساس ذلك يرى "شوارزنبرجر" أن مفهوم القوة لا يعني القوة المادية، إنما هي مزيج من الإقناع والقدرة على الإكراه. (العقابي، 1996، ص135)

وعلى ذلك فالقوة من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، فإدراك الدول لقدراتها الوطنية ولقدرات غيرها من الدول يدفعها باتجاه أنماط سلوكية خارجية تراعي مثل ذلك الاختلاف في القدرات.

2-1-4 عوامل القوة الوطنية:

إن ظاهرة القوة هي ظاهرة كلية مكونة من جملة متغيرات متداخلة متفاعلة فعوامل القوة تتبادل التأثير فيما بينها فإذا كان أحد عوامل القوة يعاني من اختلال فإنه سيؤثر في مجمل القوة الوطنية للدولة، وبالتالي قد يؤدي إلى التأثير على موقع الدولة في النظام الدولي. (طالب، 1994، ص162)

وتشمل عناصر القوة الوطنية للدولة على مجموعة من العناصر والمتغيرات من اهمها ما يلي :

1- العامل الجغرافي :

إن اتساع مساحة الدولة مهم في توفير العمق الاستراتيجي للدولة، وفي إعطاء الدولة وفرة وتنوعاً في الموارد الطبيعية. (الناصر، 1991، ص81) وإذا لم يكن للدولة إمكانيات اقتصادية وبشرية وتقنية تساهم في تعزيز ذلك العامل، فإنه سيتحول إلى مصدر ضعف قد يؤدي إلى إثارة الأطماع الخارجية بها , فاتساع المساحة يتطلب من الدولة أن تؤمّن الاتصال بين أجزاء إقليمها بمواصلات ذات كفاءة عالية، بالإضافة إلى وجود قاعدة اقتصادية قوية قادرة على تحمل أعباء الدفاع عن إقليمها، يضاف إلى ذلك وجود عدد سكاني ينسجم مع مساحتها, وتتمتع كل من روسيا وايران بمساحة جغرافية وعدد سكان وتوفر موارد طبيعية (النفط والغاز) وتفوق في مجال صناعة الاسلحة مما يعطي كل منهما القدرة والامكانيات لان تصبح قوة مؤثرة في النظام الدولي.

2- العامل الديمغرافي:

يعد العامل السكاني مصدر رئيس من مصادر القوة للدولة وهذا العامل ليس محصور بالجانب الكمّي (حجم السكان)، إنما مرتبط أيضاً بالجانب النوعي للسكان

(مستوى الأعمار – التعليم- الحالة الصحية – درجة التناسق القومي والديني – مستوى المعيشة الاقتصادية).

فالعامل الكمّي للسكان لا يترجم حقيقة قوة الدولة، إذا لم يقترن بالجانب النوعي للسكان فعدم التجانس القومي والديني قد يؤدي إلى صراع داخلي يفقد الدولة وحدتها وتماسكها الداخلي، الأمر الذي يؤثر سلبياً على سياستها الخارجية.

كما أن العامل السكاني يلعب دوراً في تدعيم القدرة العسكرية للدولة من ناحية الجانب العددي للقوات المسلحة، بالإضافة إلى أن العامل الديمغرافي يساهم في تدعيم القدرة الاقتصادية للدولة، فالإنتاج الاقتصادي الضخم بحاجة لتوافر قوة بشرية تسير الإنتاج، بالإضافة إلى أن الإنتاج الصناعي يحتاج لسوق استهلاكي، من هنا تبرز أهمية العامل السكاني في امتصاص الإنتاج خاصة في الدول حديثة التصنيع. (بدوي، ومرسي، 1989، ص99)

3- الموارد الطبيعية والأولية:

إن الدول التي تمتاز بخصوبة الأراضي اللازمة للإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية يدعم قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وهذا يساعدها على انتهاج سياسة خارجية متحررة من الضغوط الخارجية.

كما أن توافر الموارد الأولية كالمعادن مثل الحديد والألمنيوم الذي يدخل في صناعة الطائرات...الخ، ومصادر الطاقة الأولية كالفحم والبترول وكذلك المواد الخام يمكّن الدولة من تدعيم قاعدتها العسكرية والصناعية، بالإضافة إلى إمكانية استخدام الفائض في الموارد الطبيعية والأولية للثواب والعقاب كمؤثر قوي على الدول التي هي بحاجة لمثل تلك الموارد الأولية.

إلا انه يرتبط بهذا العامل القدرة على استغلال الموارد الطبيعية والأولية، الأمر الذي يقتضي تجهيزات تقنية وإمكانات مالية ضخمة لاستغلالها بشكل فعّال.(شفيق، 1985، ص ص 137-138)

4- التقدم الصناعي:

إن التقدم الصناعي يتمثل بإقامة الصناعات التحويلية وليس الصناعات الإستخراجية فالأولى تعتمد على تحويل المواد الخام الأولية لسلع مصنعة، بينما

الثانية تقتصر على استخراج مثل تلك المواد الخام الأولية فقط، من هنا فحتى بتوافر المواد الأولية مع عدم وجود قاعدة صناعية متقدمة تتيح لها استغلالها فـي تـدعيم قدراتها الصناعية والعسكرية، فإنها تظل إمكانيات معطلة.(الناصر، 1991)

فنتيجة التخلف الصناعي فالبترول العربي رهين بسوق الطلب العالمي، وهذا ينطبق على معظم دول العالم المتخلفة صناعيا والتي تمتاز بوفرة المـواد الأوليـة لديها، والتي ما زالت على الرغم من ذلك ضعيفة ومتخلفة، أي أن هنـاك اعتمـاد متبادل بين عاملي الموارد الطبيعية والأولية والتقدم الصناعي.

5- التقدم العلمي والتكنولوجي والتقني:

إن لهذا العامل دور في تدعيم عوامل القوة الوطنية للدولة، فالدولة المتخلفـة علميا وتكنولوجيا هي دولة متخلفة عسكريا واقتصاديا وسياسيا والعكـس صـحيح، ويكفي أن نشير إلى كيفية التغير في موازين القوى الدولية نتيجـة التقـدم العلمـي والتكنولوجي في مجال الذرة واختراع الأسلحة النوويـة، وهـذا يتطلـب قـدرات اقتصادية قادرة على مواكبة التطورات في مجال التكنولوجيـا والتقنيـة.(شـفيق، 1985)

6- العامل العسكري:

وهذا العامل مرتبط بالتقدم التكنولوجي والتقني وبالتقدم الصناعي، وتمتلك كل من روسيا وإيران صناعات عسكرية متقدمة تنكنها من حماية أمنها الوطني.

7- العامل الاقتصادي:

إن الاقتصاد هو شريان القوة وهي القاعدة التي تدعم العوامل الأخرى.

8- الأوضاع السياسية والاجتماعية:

إن لاستقرار نظام الحكم ولطبيعة القيادة وطبيعة نظام الحكم، وكذلك للمعنويات الوطنية والتماسك الاجتماعي دوره في إعطاء الدولة قوة في سلوكها الخارجي.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول أن قوة الدولة ترتبط بمحصلة التفاعل الإيجابي بين كمية إمكاناتها الموضوعية ونوعيتها ومدى استعدادها الذاتي لتحمل

الكلفة المتوقعة والناجمة عن استخدامها لهذه الإمكانات. ومن هنا نرى أن القوة لا تعدو أن تكون، في واقع الأمر إلا بمثابة الانعكاس لقدرة الدولة على الفعل.

والقوة بمعنى القدرة، إنما هي ظاهرة سياسية دولية نسبية، فالدولة قد تكـون قوية في مرحلة محددة، والعكس أيضاً صحيح، وكذلك قد تكـون الدولـة، فـي آن واحد، مؤثرة في سلوك إحدى الدول وقليلة التأثير أو عديمته فـي سـلوك غيرهـا وللقوة، بمعنى القدرة على الفعل الهادف والمؤثر، ثمة تأثير لا ينكر في كيفية اختيار صانع القرار لوسائل حركته اللاحقة، ولنتذكر بهذا الصدد، أن نوعية الـدور الـذي تتطلع الدولة إلى إنجازه داخل إطار نظامها الاقليمي أو النظام العالمي يتحدد عـادة في ضوء نوعية إمكاناتها وكيفية استثمارها لها، وعليه صارت الدول تستخدم تلـك الوسائل التي تعكس مصادر قوتها الأساسية لاغير.

أن تأثير إمكانات الدولة في اختيارها لأدوات حركتها ليس بمعزل عن تأثير متغيرين أساسيين، هما نوعية العلاقة السياسية التي تربطها مع غيرهاوطبيعة روح العصر السائدة، فأما عن المتغير الأول، فيؤشر التطبيق الدولي إلى أن العلاقة المتبادلة عندما تتميز بالتعاون، فإنها تدفع بأطرافها إلى استخدام الوسائل السلمية. أن العلاقة بين الدول عندما تتسم بالصراع، فأطرافها تعمد إلى استثمار الأدوات غير السلمية لموجهة ذلك، فالعلاقات بين الدول تقوم على أساس تبادل المصالح بينها.

وفي ضوء ما تمتلكة روسيا وإيران من قوة عسكرية واقتصادية وتكنولوجية حديثة ومقومات طبيعية وخصوصاً من موارد الطاقة (النفط والغاز) فإنه يمكن اعتبارهما من القوى السياسية المؤثرة على الساحة الدولية، ويمكن أن يشكل التعاون الاستراتيجي بينهما عامل مؤثر على مسرح العلاقات الدولية.

2-2 الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة:

دراسة (جيمس، 2003) بعنوان " سياسة هيمنة الولايات المتحـدة الأمريكيـة وإيران. في سلسلة دراسات عالمية". تناولت هذه الدراسة السياسية الأمريكية تجـاه إيران من حيث سياسة الهيمنة التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى

الأنظمة الفرعية في الشرق الأوسط شرق أسـيا، والعلاقـات الإيرانيـة الـصينية والإيرانية الروسية، ومدى تأثيرها على المصالح الأمريكية، مع بيان أهمية العامـل الإسرائيلي في العلاقات الأمريكية الإيرانية، فضلاً عن ذلـك مـستقبل العلاقـات الأمريكية الإيرانية.

دراسـة (الدهراوي، 2004)، "إيران إلى أين بعد حرب العراق" تناولت هـذه الدراسة توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط، مع إبراز الرؤية الأمريكية للموقف الإيرانـي، والعقوبات الاقتصادية الأمريكية التي فرضتها الإدارة الأمريكية في عهـد الـرئيس الأمريكي بيل كلنتون عام 1993، مع تحركات إيران لإضعاف تأثير هذه العقوبات، ومدى التعاون الإيراني الروسي والبرنامج النووي الإيراني، والعامل الإسرائيلي في العلاقات الأمريكية الإيرانية، مع إبراز القضايا الشائكة التي تطرحها أمريكا.

دراسة (محمود، 2005)، بعنوان " الأزمة النووية الإيرانيـة " تناولـت هـذه الدراسة عناصر الأزمة النووية الإيرانية والمواقف الإقليمية والدولية من اسـتمرار إيران في سعيها لامتلاك السلاح النووي، مع بيان موقف كل من روسيا والوكالـة الدولية للطاقة الذرية وإسرائيل والدول العربية.

دراسة (ويمنغ، 2005)، بعنوان " المسألة النوويـة والعلاقـات الإيرانيـة- الأمريكية والإيرانية - الإسرائيلية "، تناولت هذه الدراسـة العلاقـات الأمريكيـة الإيرانية حول المسألة النووية الإيرانية ومستقبل العلاقـات الإيرانيـة الأمريكيـة والموقف الإسرائيلي من المسألة النووية الإيرانية، حيث استطاع الرئيس الروسـي السابق فلاديمير بوتين إستغلال الأزمة النووية الإيرانية ببراعة فائقة انعكس ذلك من خلال خطاباته التي ركزت على ضرورة وضع حد لسيطرة القطب الواحد وإعـادة تكوين التحالفات الدولية وفق نسق جديد يأخذ فـي الحـساب العامـل الاقتـصادي والازمات الاجتماعية أسباباً اساسية لحدوث الخلل في التـوازن الاقتـصادي بـين الدول، وبالتالي انعكاس "اللاعدالة" في توزيع الثروة على تكوين كيانـات سياسـية خاضعة تسمى الاطراف، وأقطاب تمتلك القوة والاقتصاد والحق في التسلح وبالتالي الهيمنة.

دراسة أندريفا، (Andreeva, 2007)، بعنوان (Russia and Iran in the Great Game: Travelogues and Orientalism) أوضحت هذه الدراسة العلاقة ما بين روسيا وإيران ونظرة بعضهما إلى بعض منذ القرن الماضي، وتؤرخ المؤلفة لتلك النظرة من خلال رحلات الرحالة الروس إلى إيران، كما تسلط المؤلفة الضوء على صورة روسيا في أعين الأوروبيين أيضًا، ويكتسب هذا الكتاب أهمية خاصة اليوم بسبب العلاقات الخاصة التي تربط إيران بروسيا وأهمية تلك العلاقة بالنسبة للشئون الدولية، وذلك لا يرجع فقط إلى أهمية روسيا التي اكتسبتها منذ الحرب الباردة، ولكن يرجع أيضًا لأهمية إيران في السياسات الدولية الراهنة.

وقد شاب العلاقات ما بين طهران وموسكو توترات في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك يرجع إلى التغيرات التي حدثت للسياسة الإيرانية، فتحت قيادة الشاه الذي تم خلعه عام 1979 أصبحت إيران واحدة من أقوى حلفاء الولايات المتحدة، وكانت موسكو ترى إيران على أنها جزء من الغرب وليست جزءًا من الشرق. ولكن بعد الثورة الإيرانية عام 1979 بدأ الموقف يتغير تدريجيًا، فبالرغم من رؤية القادة الإيرانيين للسوفيت على أنهم شر، إلا أنهم رأوا أنهم أقل شرًا من الولايات المتحدة، وبدأ التقارب الحقيقي بين الدولتين في التطور مع حقبة ميخائيل جورباتشيف في منتصف الثمانينيات، وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م. وقد بدأ التقارب من الجانب الروسي بعدما أصبحت فكرة التحالف مع إيران تحظى بشعبية كبيرة، وبخاصة بين المناصرين لفكرة السيطرة الإقليمية لروسيا على منطقة أوراسيا، وهو المذهب السياسي والفلسفي الذي تبناه الرحالة الروس في عشرينيات القرن الماضي.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على مئات المحاضرات المصورة عن الرحلات لروسيا وإيران وعلى مصادر أخرى عثر عليها في المكتبات والأرشيفات في كل من إيران وروسيا، وكتب بصورة حية وجاء شيقًا في مجملة، وهو مفيد ليس فقط لأولئك المهتمين بالتاريخ الثقافي الروسي وبالاستشراق الأوروبي وبالدراسات الشرق الأوسطية، ولكن أيضًا لأولئك الذين يدرسون العلاقات المعاصرة بين روسيا وإيران.

دراسة (العزي، 2010)، بعنوان "العالم العربي في الإستراتيجية الروسية" تحاول هذه الدراسة تحليل موقع العالم العربي والإسلامي في الإستراتيجية الروسية وتوجهاتها الخارجية في ظل النظام الدولي الجديد، بدأت القيادة الروسية الجديدة العمل إلى بناء هيكلية الدولة الحديثة، وإعادة الهيبة والاعتبار لدولتهم، إن كان على الصعيد الدولي أو المحلي "الداخلي" وخاصة بعد حرب القوقاز الأخيرة ضد جورجيا في العام 2008. والتي أرادت روسيا توجيه رسالة لأوروبا والمجتمع الدولي، تعبر فيها عن دورها وموقعها، من خلال قدرتها العسكرية والإقتصادية.

دراسة (عبد القادر، 2010)، بعنوان "هل تغيرت سياسة روسيا تجاه الأزمة النووية الإيرانية؟ تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المتغيرات التي أثرت على توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه الملف النووي الإيراني في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية وشكّل البرنامج النووي الايراني أحد القضايا المهمة على الساحة الدولية، لما سبّبه من توتر في العلاقات الدولية، وتعد روسيا من الدول التي لها دور فاعل في هذه الازمة الدولية، وقد أثار رحيل الرئيس الروسي السابق (فلاديمير بوتين) من الكرملين ووصول الرئيس الجديد (ديمتري ميدفيديف) المعروف بعقليته الليبرالية والاقتصادية المنفتحة على الغرب، والمختلفة عن العقلية الأمنية والسياسية لرجل الاستخبارات السوفييتية السابق (بوتين)، تساؤل بشأن مستقبل السياسة الروسية تجاه الأزمة النووية الإيرانية. ويكتسب هذا التساؤل أهمية كبيرة، وبخاصة في ظل التصعيد الذي شهدته الأزمة في الفترة الأخيرة، صحيح أنه منذ قدوم الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة (أوباما) إلى الحكم في واشنطن، والمقاربة الجديدة التي اعتمدها الرئيس الأمريكي في التعامل مع إيران، وقوامها الاستعداد للدخول في حوار غير مشروط مع القادة في إيران في تسوية هذه الأزمة، إلاّ أن هذا يحتاج إلى تحليل الموقف الروسي من مواقف إيران وتعاملها مع المبادرات الدولية لحل الازمة.

دراسة (العزي، 2010)، بعنوان "العلاقة الروسية الإسرائيلية الجديدة ومدى تأثيرها على سوريه وإيران" تحاول هذه الدراسة تحليل تأثير تطور العلاقات الروسية الاسرائيلية على إيران وسوريا، حيث تشهد العلاقات الروسية الإسرائيلية

تحسن ملحوظ توّج بإبرام اتفاقية عسكرية – أمنية على مستوى وزارتي الدفاع فـي البلدين، بدأت العلاقات الروسية – الإسرائيلية تتجه نحو التطور منذ انهيار الاتحـاد السوفياتي، وحافظ رؤساء وزراء إسرائيل بزيارة موسكو بشكل روتيني، ولكن في العام 1995م، تم توقيع اتفاقات واسعة جداً مع اسرائيل مـن قبـل وزارة الـدفاع الروسية، والتي تشمل توريد سلاح وتطويره لدى الاسرائيلين.

دراسة (الشيخ، 2010) بعنوان " التعاون الإستراتيجي الروسي - الإيراني.. الأبعاد والتداعيات" تهدف الدراسة الى دراسة تطور العلاقات الروسية الإيرانيـة، منذ زيارة هاشمي رافسنجاني، رئيس مجلس الشورى الإيراني، إلى موسـكو عـام 1989، وتبين الدراسة أن التعاون الروسي – الإيراني هو أحـد أنمـاط التعـاون الاستراتيجي، ورغم أنه لم يصل بعد إلى مستوى التحالف الاستراتيجي الكامل، فإنه يظل مهماً للطرفين وداعماً لإيران بشكل خاص. وتسعى هذه الدراسة إلى الإجابـه على مجموعة من الأسئلة حول الأسباب والعوامل التي أدّت إلى التقارب الروسي – الإيراني، وحجم التعاون القائم بين البلدين، وأهم أبعاده، وأبرز مجالاتـه، وتتـشابه روسيا في ذلك مع إيران التي تحتل المرتبة الثانية بين أكبر المنتجين فـي منظمـة أوبك، إذ يصل إنتاجها إلى 2.7 مليون برميل يومياً، ويتحقق نحو 50% من عائدات إيران من العملات الأجنبية من صادراتها النفطية، وتشكل صناعة النفط بها أكثـر من 70% من الميزانية الإيرانية، وقد توصلت الدراسة إلى أن ما شهدته العلاقـات بين الدولتين انتقل الى مرحلة التعاون الاستراتيجي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة بكوْنها من أولى الدراسات التي تبحـث فـي موضـوع التعاون الإستراتيجي الروسي الإيراني في ظل ما شهدته هذه العلاقات مـن نمـوّ وتطور في مختلف المجالات وخصوصاً السياسية والاقتصادية والعـسكرية وفـي مجال الطاقة الذرية تحديداً خلال الفترة (2003-2010)، فالعلاقات بين الدولتين قد أخذت أبعاداً مهمةً منذ أكثر من عقد، مما يدفع الى ضرورة البحث في طبيعة هـذه العلاقات والمستوى الذي وصلت إليه لفهم الأمر الذي يتطلب فهم وتحليل طبيعة هذه العلاقات وتطورها وأبعادها، فمعظم الدراسات الـسابقة ذات الـصلة بموضـوع

الدراسة لم تحاول تحليل مستوى تطور هذه العلاقات او اقتصرت على تناول جانب محدد من هذه العلاقات في حين أن هـذه الدراسـة سـتحاول تحليـل المـستوى الاستراتيجي للعلاقات الايرانية الروسية والتي شهدت تطورات مهمة حيث وصـلت الى مرحلة التعاون الاستراتيجي في كثير من المجالات.

الفصل الثالث
التطوّر التاريخي للعلاقات بين الدولتين

بدأت الحكومة السوفيتية بعد قيام ثورة عام 1917 سحب قواتها من ايران وذلك بعد توقيع معاهدة بريست للهدنة مع الالمان في 23 مارس/آذار عام 1918 وحلّت القوات البريطانية فوراً محل القوات الروسية المنسحبة.

قامت الحكومة الايرانية الموالية للانكليز بقطع المفاوضات التي بدأت بين الحكومة السوفيتية والسفير الايراني. لكن الحكومة السوفيتية استمرت في بذل الجهود الرامية الى اقامة علاقات مباشرة مع ايران واوفدت عام 1918 بعثة دبلوماسية إلى طهران، رفضت القيادة الايرانية الاعتراف بتلك البعثة رغم انها اعترفت بالحكومة السوفيتية الجديدة في ديسمبر/كانون الأول عام 1917 وبقيت تحافظ على الاتصالات مع مبعوث من جهة القيصر السابق رغم ان السلطة السوفيتية الجديدة اعفته من منصبه. وشنت الصحافة الايرانية حملة تحريضية ضد المبعوثين السوفيت انتهت بهجوم فريق الحرس الابيض الذي ضم ضباطاً بريطانيين أيضاً على البعثة، ولم تتخذ الحكومة الايرانية أية خطوات لحماية البعثة، وتم نهب مبناها واعتقال منتسبيها وتسليمهم الى السلطات البريطانية التي ارسلت المعتقلين الى الهند.

3-1 المرحلة الأولى قبل عام 2003

تعود جذور العلاقات الروسية الإيرانية إلى القرن الخامس عشر، وقد شهدت هذه المرحلة نزاعات وصراعات دولية بهدف فرض النفوذ في منطقة جنوب القوقاز، وتعود أولى الاتصالات بين الروس القدماء وبلاد فارس التي وردت في كتب التاريخ الروسية والإيرانية إلى القرنين التاسع والعاشر الميلاديين حين قامت فصائل من الجيش الروسي بحملات عسكرية على السواحل الجنوبية- الغربية لبحر قزوين. (فوعاني، 2007).

أقامت روسيا في النصف الثاني من القرن الخامس عشر علاقات دبلوماسية وتجارية نشيطة مع بلاد فارس، وكانت الرحلة التي قام بها الرحالة الروسي

"افاناسي نيكيتين" إلى الهند وإقامته في بلاد فارس لمـدة سـنتين، ومذكّراتـه بهـذا الخصوص، نقلة مهمة في تاريخ العلاقات الروسية- الإيرانية (ماجن، 2009).

تعززت العلاقات بين الطرفين إلى حد كبير بعد اخضاع الـرئيس الروسـي ايفان الرهيب عام 1556 لكل من إمارة "خان قازان وإمارة خان استراخان" لسيطرة روسيا، الأمر الذي مكّن روسيا من السيطرة على الطريق الطبيعي المؤدي إلى بحر قزوين، وهو نهر الفولغا. وبدأت رحلات القوافل التجارية في هذا النهر منـذ ذلـك الحين من مدينة قازان إلى المدن الرئيسية في بلاد فارس. وكان الطريق التجاري المائي الرئيسي في القرنين السادس عشر والسابع عشر يمر من اسـتراخان علـى امتداد الشاطئ الغربي لبحر قزوين مروراً بميناء تيركي ودربنت في داغستان، ثـم ممرّ الطريق البري نحو مدينة شامخة عاصمة شيروان، ثم إلـى اصـفهان عبـر اردبيل وكاشان. (فوعاني، 2007)

استقطب الطريق التجاري بين موسكو وبلاد فارس اهتمام دول شمال غرب أوروبا وبصورة خاصة إنجلترا وهولندا، حيث كانت القوافل التجارية تتجه إلى بلاد فارس ويتم تبادل فرو السمور وغيره من الحيوانات الـشمالية والنحـاس الاحمـر والأقمشة بالحرير الإيراني. وقد شكّلت عائدات التجارة قسماً كبيراً مـن ايـرادات الخزينة الروسية. وكان الإنجليز على الأخص يسعون إلى نيل حق فـي التجـارة الحرة مع بلاد فارس مروراً بأراضي إمارة موسكو. لكن هـذا الأمـر لـم يتفـق ومصالح حكومة موسكو التي كانت تمنع الفرس من دخول الأراضي الروسية فـي أماكن تتجاوز مدينة استراخان. أما الإنجليز فحظر عليهم الخـروج مـن مينـاء ارخانغيلسك في شمال روسيا حيث كانت تجـري مقايـضة الحريـر بالاقمـشة البريطانية (المرهون، 2009).

المرحلة الثانية

لم تشارك إيران رسمياً في الحرب العالمية الأولى كما ان قيادتهـا اعلنـت رسميا حيادها في 1 نوفمبر/تشرين الثاني عام 1914. ولكن منـذ بدايـة الحـرب العالمية الاولى تقريبا تحولت اراضي البلاد إلى ملتقى جسر للعمليات الحربية للدول المتحاربة وبينها بريطانيا وروسيا من جهة وألمانيا وتركيا من جهة أخـرى. وفـي

أواخر تشرين الثاني عام 1914 غزا الجيش التركي المناطق الغربية من اذربيجان الإيرانية مما شكّل خطراً على مناطق السيطرة الروسية في جنوب القوقـاز. كمـا احتل الجيش التركي مدينة تبريز. (مسعد، 2002)

قامت القوات الروسية بالرد على هذه الأعمال التي اعتبرتها عدوانية مـن جانب التحالف التركي- الالماني في أواخر يناير / كـانون الثـاني وشـنت عـام 1915 هجوماً على القوات التركية المرابطة في اذربيجان الإيرانية، واحتلت تبريـز في 31 يناير / كانون الثاني عام 1915. ورافق الهجوم الروسـي دخـول قـوات بريطانية جديدة إلى المناطق الإيرانية الجنوبية الغربية الغنية بالنفط، وذلك تنفيـذاً لاتفاق تقاسم إيران الموقع بين روسيا وبريطانيا، الأمر الذي ساعد علـى تـصعيد الأجواء المناهضة للروس والبريطانيين في إيران. وأعلنت المانيا على خلفية ذلـك أنه ليست لديها اية مصالح استعمارية في إيران، وصوّرت نفسها كقوة ثالثـة فـي المنطقة. وفي ظل هذه الظروف أعلنت الحكومة في إيران دعمها للكتلة الألمانيـة - النمساوية – التركية، مما أدى إلى وقوع إيران تحت الاحتلال بـشكل كامـل مـن جنوبها إلى شمالها حيث احتلت روسيا القيصرية المناطق الشمالية حتى اصـفهان، أما انجلترا فقد احتلّت المناطق الجنوبية، بينما احتلت تركيا بعض المناطق الإيرانية الغربية بما فيها همدان. بدأت الحكومة السوفييتية بعد قيام ثورة عام 1917 بـسحب قواتها من إيران وذلك بعد توقيع معاهدة بريست للهدنة مع الألمان في 23 مارس / آذار عام 1918 وحلت القوات البريطانية فوراً محل القـوات الروسـية المنـسحبة (مسعد، 2002)، كما ذكر.

المرحلة الثالثة

لقد تحولت إيران إلى قاعدة بريطانية تنطلق منها العمليات الحربيـة ضـد الدولة السوفييتية. وشهدت إيران في صيف عام 1918 اطلاق الحملتين العسكريتين للجنرال دينسترفيل نحو باكو والجنرال موليسون نحو تركمنستان، أدت الانتصارات الأولى للجيش الأحمر على كولتشاك إلى تعقيد وضع الغزاة الاجانـب فـي آسـيا الوسطى وخاصة بعد ان اخترقت وحدات الجيش الأحمر في ديسمبر / كانون الأول

عام 1918 حصاراً فرضته القوات المضادة للثورة على تركمانستان وانضمت إلى قوات الجمهورية السوفييتية في 22 يناير / كانون الثاني لعام 1919.

قامت الحكومة السوفييتية في 26 يوليو / تموز عام 1919 بتوجيه رسـالة إلى حكومة وشعب إيران، تعبر عن المبادئ التي تقوم عليها الـسياسة الـسوفييتية تجاه إيران، وأعربت الحكومة السوفييتية عن استعدادها لالغاء كافة الديون المطالب بها من الحكومة الإيرانية للحكومة القيصرية، والتخلي عـن أيـة سـيطرة علـى الايرادات الإيرانية بما فيها تلك الناتجة عن الرسوم الجمركية والتلغراف والبريـد، واعلنت الحكومة السوفييتية حرية ملاحة السفن الإيرانية في بحـر قـزوين وذلـك كمبادرة من الحكومة الروسية لترسيخ قواعد ثابته في علاقاتها مع إيران.(جمـال، 2010)

كما قامت الحكومة السوفييتية في 28 آب عام عام 1919 بتقديم عرض الى ايران لتوقيع معاهدة معها، ورافق الاقتراح طرد الغزاة الأجانب من منطقة جنـوب القوقاز وآسيا الوسطى، حيث شهدت مدينة باكو المحررة عـام 28 نيـسان عـام 1920 إعلان جمهورية اذربيجان السوفييتية، واقتربت وحدات الجيش الاحمر مـن حدود إيران، وقام البريطانيون في أيار عام 1920 بسحب قواتهم البرية والبحريـة، حيث كان المخطط يهدف الى انشاء قاعدة لانطلاق هجوم جديد ضد قوات روسـيا السوفييتية. (ماجن، 2009)

في 18 أيار عام 1920 قام الجيش الاحمر بانزال بحري في مينـاء انزلـي الإيراني وأرغم البريطانيين على الاستسلام، واعادة الممتلكات التي استولوا عليهـا إلى روسيا، والجلاء عن الميناء. وقد أرسلت الحكومة الإيرانية في 20 أيـار عـام 1920 مذكرة إلى الحكومة السوفييتية جاء فيها انها موافقة على ايفاد بعثتين إلى كل من باكو وموسكو لاجراء مفاوضات مع الـسلطات الـسوفييتية، وردت الحكومـة السوفييتية فوراً على المذكرة معلنة انها مستعدة للبدء في المفاوضـات. وشـهدت طهران انقلاباً على الحكومة. ولعب رضا خان، (شاه إيران فيما بعد)، وقائد لـواء القوزاق الذي شكلته الحكومة القيصرية بطلب منه دوراً كبيراً في تدبير الانقـلاب. واوصل الانقلاب 21 فبراير / شباط عام 1921 حكومة السيد ضياء الـدين إلـى

الحكم في إيران، وتم توقيع المعاهدة السوفييتية الإيرانية في موسكو يوم 26 فبراير / شباط عام 1921، واعلنت الحكومة الإيرانية في اليوم نفسه أنها ترفض تقديم المعاهدة البريطانية الإيرانية إلى المجلس لإبرامها.(جمال، 2010)

3-1-1 المعاهدة السوفييتية -الإيرانية

وقعت بين الاتحاد السوفيتي وايران معاهدة تعلن فيها روسيا استقلال إيران وسيادتها وألغت كل الاتفاقيات التي عقدتها روسيا القيصرية مع دول أخرى من شأنها ان تلحق ضرراً بإيران، وقضت المعاهدة باقامة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية بين البلدين، والاعتراف بالحدود التي رسمتها اتفاقية عام 1881 الروسية الايرانية، ونصت المعاهدة على حق الجانبين في الاستعمال المشترك للانهر الواقعة على الحدود. (المرهون، 2009)

حيث نصت المادة الخامسة (البند الأول) من المعاهدة على أن الجانبين التزما الاجراءات التي تضمن عدم دون وجود تنظيمات أو مجموعات أو أشخاص يهدفون إلى الاعتداء على ايران او روسيا أو الدول الحليفة لروسيا في أراضي كل منهما. (Cohen, 2010)

وفرضت المعاهدة على روسيا السوفييتية التزاماً بالحيلولة دون ممارسة سياسة التهديد او القيام بأي أعمال من شأنها تهديد ايران. وكان تخلي الحكومة السوفييتية طوعاً عن كل الامتيازات، بما فيها الاقتصادية في إيران، خطوة مهمة لتطوير العلاقات بين الدولتين. وكتبت مجلة "نيشن" الأمريكية يوم 3 يونيو/ حزيران عام 1921: "تجني روسيا حالياً في بلاد فارس ثمار سياسة الفداء بالذات إذ أنها تخلت عن الامتيازات الاقتصادية والطرق والبنوك واقسام التلغراف دون أن تطلب فلساً تعويضاً للخسائر التي تكبدتها." (مارسيوف، 2001)

استطاعت إيران، بالاعتماد على الدعم السوفييتي، إجبار بريطانيا على سحب قواتها من اراضيها والغاء معاهدة عام 1919 البريطانية الإيرانية المجحفة في عام 1921. وقدم الاتحاد السوفيتي فيما بعد مساعدة ملموسة لإيران في تطوير صناعتها. وأُنشئت في إيران، بمساعدة الاتحاد السوفيتي، عدة مستودعات للحبوب بما فيها

مستودع طهران الكبير وطاحونة طهران الكبيـرة وعـدة معامـل لمعالجـة الأرز وغيرها من المؤسسات الصناعية. وتم في عام 1924 تأسيس المصرف التجـاري الروسي الايراني، والجمعية الروسية الفارسية التجارية وتعاونية القطـن الروسـية الفارسية وجمعية تصدير واستيراد المنتجات الروسـية- الايرانيـة. (Freedman, 1998)

3-1-2 العلاقات الروسية الإيرانية في فترة الحرب العالمية الثانية

أدركت القوى الدولية قبل الحرب العالمية الثانية الاهمية الجغرافية والسياسية لأيران بصفتها طريقا برياً تقليدياً إلى جنوب شرق آسيا، وبلداً يمتلك حقـول الـنفط الغنية التي تشكل أهمية خاصة بالنسبة لألمانيا بالإضافة إلى وضعها الاسـتراتيجي الهام في الحرب المحتملة مع الاتحاد السوفيتي. وقد قام الألمان في عام 1941 بنقل (11) طناً من الأسلحة والذخائر إلى إيران بشكل خفي. كما أنهم انشأوا مستودعات للاسلحة والمتفجرات في شمال البلاد. وكان ما يقـارب (4) ألاف شـخص مـن العملاء الالمان يعملون في إيران عام 1941. وأعلنت أجهزة الاستخبارات أن إيران يمكن ان تشهد انقلاباً عسكرياً بهدف اشراك البلاد في الحرب ضد الاتحاد السوفيتي إلى جانب المانيا. وقام الجيش السوفييتي بإحباط خطط الألمان وقد وجهت الحكومة السوفييتية المذكرات المؤرخة في 26 حزيران و19 تموز و16 اغسطس / آب عام 1941 إلى الحكومة الإيرانية بطلب ايقاف نشاط الالمان فـي إيـران، ونظـراً لأن الحكومة الإيرانية رفضت تنفيذ ما جاء في المذكرات، لذا فقد قام الاتحاد الـسوفيتي وبريطانيا بتسليم مذكرة إلى الحكومة الإيرانية تحذرها من التدخل الالمـاني فـي شؤونها الداخلية. (ميخائيلوفنا، 2010)

شهدت طهران في أواخر عام 1943 انعقاد القمة الثلاثية الكبرى لرؤسـاء دول التحالف في الحرب العالمية الثانية (ستالين وتـشرشل وروزفلـت)، وعقـدت اجتماعات القمة من 28 تشرين الثاني إلى 1 كانون الأول عام 1943، وقد تـزامن انسحاب القوات السوفييتية من ايران اثناء الحرب مع التوصل إلى توقيع العديد مـن الاتفاقيات مع طهران التي وافقت على تأسيس شركة الـنفط الـسوفييتية الإيرانيـة

المختلطة. وكان الاتحاد السوفييتي يدعو إلى الاستقرار الوضع في اذربيجان الجنوبية. وأعربت إيران بهذا الصدد عن رغبتها الشكلية في تسوية العلاقات مع الحكومة الاذربيجانية الوطنية في هذا الاقليم وتقديم الحريات للمنظمات الاجتماعية والنقابية فيه، لكن الحكومة الإيرانية قامت على اثر انسحاب القوات السوفييتية من إيران بالغاء كل الاتفاقات التي تم التوصل اليها، وذلك بضغط من بريطانيا وامريكا. واعلن رئيس الوزراء الإيراني في 21 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1946 ادخال القوات الحكومية في اقاليم إيران كلها بما فيها اذربيجان الجنوبية بحجة اجراء الحملة الانتخابية. واكتفي الاتحاد السوفيتي بتوجيه انذار وتوصية في التخلي عن مثل هذه الخطط. وبعد دخول القوات الحكومية في اذربيجان الإيرانية تم قمع حركة التحرر الوطني بالقوة. وحدث الشئ ذاته في اقليم كردستان الإيراني، وتخلى المجلس المنتخب الجديد عام 1947 عن ابرام اتفاقية تأسيس شركة النفط الروسية الإيرانية المشتركة.(ميخائيلوفنا، 2010)

وقد ساهم انتصار الحلفاء على المانيا النازية في الانقسام في صفوف الحلفاء، مما أثر بشكل سلبي على العلاقات الروسية الايرانية، حيث عقد في 6 اكتوبر / تشرين الأول عام 1947 بين إيران والولايات المتحدة اتفاقية البعثة العسكرية الأمريكية في إيران التي زادت من سيطرة المستشارين العسكريين الأمريكيين على الجيش الإيراني الامر الذي أدى إلى وقوف إيران الرسمي موقفاً معادياً للسوفيت.

شهدت العلاقات السوفييتية - الإيرانية مراحل من التهدئة، وذلك في فترة حكم رئيس الوزراء الايراني الاسبق محمد مصدق (أعوام 1953 - 1951) الذي كان يمثل مصالح البرجوازية الوطنية الإيرانية. لكن تلك الحكومة سقطت نتيجة الانقلاب الذي اسفر عن اعتقال مصدق. وبدأت في فترة ما بعد سقوط نظام الشاه صفحة جديدة في العلاقات بين موسكو وطهران، بعد قيام الانقلاب عام 1953 المدعوم من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الذي ادى إلى انقسام القوى اليسارية وسقوط حكومة مصدق الشرعية، لكن الشاه رضا بهلوي ظل يؤكد كل مرة على وفائه لاصدقائه الأوروبيين والأمريكيين الذين ضمنوا صعوده إلى السلطة مجدداً، وانطلاقاً من هذا الأمر فإن رضا بهلوي لم يكن بوسعه ان ينتهج سياسة مستقلة واضطر إلى ممارسة

السياسة الموالية للولايات المتحدة الامريمية مؤكداً وجود خلافات بينه وبين الاتحاد السوفيتي سابقاً. (Cohen, 2010)

في 11 اكتوبر / تشرين الأول عام 1955 اعلن رئيس الـوزراء الإيرانـي الاسبق حسين علاء انضمام بلاده إلى حلف بغداد، الأمر الذي أثار رداً سلبياً من جانب موسكو، وأعلن الرئيس السوفيتي سابقاً نيكيتا خروشوف في بيان صادر عنه أنه يندد بهذه الخطوة، وأسفرت زيارة الرئيس الايراني السابق شـاه ايـران الـى الاتحاد السوفيتي في يوليو / تموز عام 1956 عن ادلاء الشاه بتصريح جاء فيه أن بلاده لم ولن تنضم إلى كتل وأحلاف معادية للاتحاد السوفيتي، إلا أن إيران تبنّت مبدأ ايزنهاور وعقدت في 5 آذار عام 1959 الاتفاقية الثنائية الإيرانية - الأمريكية العسكرية التي تسمح بدخول القوات الأمريكية إلى أراضي إيران وتحويلها إلى رأس جسر عسكري أمريكي. (ماجن، 2009)

في 15 سبتمبر / أيلول عام 1962 تبادلت طهران وموسكو مذكرتين تهدفان إلى زيادة الثقة بين البلدين. وأعلنت إيران انها لن تسمح للدول الأجنبية بان تمتلـك قواعد صواريخ في اراضيها. واكدت هذا الموقف بعد ان شنت الصحف الـسوفييتية واذاعة موسكو حملة دعائية على حلف بغداد، ورفضت إيـران امكانيـة تحويـل أراضيها إلى رأس جسر لاعتداء الولايات المتحدة الامريكية على الإتحاد الـسوفيتي سابقاً.

3-1-3 تطبيع العلاقات في الستينات والسبعينات

شهدت العلاقات السوفييتية الإيرانية تحسناً بعد أن قام ليونيد بريجنيف رئيس مجلس السوفييت الأعلى في الاتحاد السوفيتي سابقاً عام 1963 بزيارة إيران. وقـد صدر في إيران بهذه المناسبة طابع بريدي رسمت عليه صورة الزعيم الـسوفييتي السابق، وتم التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني التي سـاهمت بتـشييد منشآت كهرمائية على نهر اراكس وري في الخليج البهلوي. وتم في الفتـرة بـين 1966- 1972 توقيع العديد من الاتفاقيات، وقامت إيران إلـى جانـب بريطانيـا والولايات المتحدة وفرنسا في اغسطس / آب عام 1963 بتوقيع معاهدة موسـكو

لحظر تجارب السلاح النووي في الجو والفضاء الكـوني وتحـت المـاء (جمـال، 2010).

وكان الرئيس الايراني السابق الشاه قد رفض في عام 1964 فكرة نشر الصواريخ الأمريكية في الاراضي الإيرانية الأمر الذي ساعد في تحسين مناخ العلاقات السوفييتية الإيرانية. وقام في عام 1965 بزيارة جوابية للاتحاد السوفيتي، وكان الاتحاد السوفيتي يؤكد دوماً على الطبيعة الودية للعلاقات بين البلدين. ولقي الشاه وعقيلته في موسكو وغيرها من المدن السوفييتية استقبالاً حاراً. ومن الملاحظ عدم انقطاع العلاقات التجارية السوفييتية الإيرانية رغم توقيع إيران والولايات المتحدة للاتفاقية العسكرية بينهما.

وشهدت موسكو في 13 كانون الثاني عام 1966 توقيع اتفاقية انشاء مـصنع الحديد والصلب بالقرب من اصفهان، ومصنع (اراك) لبناء المعدات، ومـد خـط انابيب الغاز من حقول الغازالإيرانية الجنوبية إلى مدينة (استرا) الواقعة على الحدود مع الاتحاد السوفيتي بهدف توريد الغاز الإيراني إلـى منطقـة جنـوب القوقـاز السوفييتية، وتوريد كمية مماثلة لغاز سيبيريا السوفيتي إلى اوروبا الغربية، بحسب الاتفاقيات الإيرانية الاوروبية. وتم انجاز كل تلك المشاريع في مطلع السبعينات من القرن الماضي. ورافق التعاون السوفييتي الإيراني تطور علاقات إيران مع البلدان الاشتراكية في شرق اوروبا بصفتها حليفا للاتحاد السوفيتي في معاهـدة وارسـو، وخاصة مع رومانيا التي امتلكت قدرات انتاجية كافية لصناعة معـدات اسـتخراج النفط. وتم في حزيران عام 1968 توقيع اتفاقية منح إيران القـروض الـسوفييتية الجديدة بهدف انشاء مشاريع صناعية وتقنية (ميخائيلوفنا، 2010).

وعقب قيام الثورة الإسلامية عام 1979 في إيران، سعت طهران إلى تأكيـد استقلالية توجهاتها الخارجية عن القوتين العظميين آنذاك في إطار شعارها "ثـورة إسلامية لا شرقية ولا غربية". واعتبر قادة الثروة الاتحاد السوفييتي "الشيطان الثاني" بعد الولايات المتحدة، التي اعتبروها "الشيطان الأكبر".

ثم تأزمت العلاقات بين موسـكو وطهـران بـسبب الاجتيـاح الـسوفيتي لأفغانستان، والمساعدات العسكرية والاستخبارية للجيش العراقي في الحرب العراقية

– الإيرانية (1980 – 1988)، إلى جانب قيام النظام الإسلامي في إيران بالقـضاء على الحزب الشيوعي لإيران عام 1983 ثم الاعتداء على القنصلية السوفييتية فـي أصفهان عام 1987 من جانب مهاجرين أفغان. واتهام الـسوفييتي إيـران بالتخطيط لمحاولة الاعتداء على موظفي القنصلية، وتم مهاجمة السفارة السوفيتية في طهران، وإشعال النار في حديقة السفارة من قبل متظاهرين محتجين علـى الـدعم السوفييتي للعراق أثناء ما سمي بحرب المدن بالصواريخ بـين العـراق وإيـران. (Andreeva, 2007)

وقد بدأ التحسن النسبي في العلاقات بين البلدين مع وصول الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة، وما أحدثته سياسته مـن إعـادة هيكلـة لسياسة الاتحاد السوفييتي تجاه أفغانستان، الامر الذي ساهم فـي حـدوث انفـراج ملحوظ في العلاقات السوفييتية – الإيرانية، حيث قام وزير الخارجيـة الـسوفييتي السابق إدوارد شيفرنادزة في عام 1989، بزيارة إيران والتقى هاشمي رافسنجاني، رئيس مجلس الشورى الإيراني، وكذلك الرئيس الايراني الاسبق آية الله الخمينـي، وكانت زيارة رافسنجاني في العام نفسه للاتحاد السوفييتي نقطة تحول حقيقيـة فـي العلاقات الروسية – الإيرانية، حيث أنهت الزيارة مرحلة العداء بين البلدين، ومثلت بداية التعاون بين روسيا وإيران للتعاون في المجالات الاقتصادية والعلمية والتقنيـة (المرهون، 2010).

كانت السياسة الخارجية الروسية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والتي مارسـها وزير الخارجية آنذاك اندريه كوزيريف موالية للغـرب. وقـد ادلـى كوزيريـف بتصريحات مفادها ان إيران تنتمي إلى محور الـشر، وقـد أثـارات مثـل هـذه التصريحات ردود فعل متباينة في المجتمع الروسي، غير انها لـم تـؤثر تـأثيراً ملموسا على التعاون مع إيران. وتم في 25 آب عام 1992 عقد اتفاقية التعاون فـي مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية والتعاون في انشاء محطة كهروذريـة فـي مدينة الاهواز الإيرانية. كما عقدت العديد من المتعلقة بتوريد الأسلحة الروسية إلى إيران. وشهد منتصف تسعينات القرن الماضي تحسناً آخر في العلاقـات الثنائيـة. ويمكن اعتبار الزيارة التي قام بها إلى موسكو الرئيس إلايرانـي الاسـبق محمـد

خاتمي في آذارعام 2001 مرحلة مهمة في تطوير العلاقات فـي هـذه المرحلـة. وكانت تلك الزيارة أول زيارة قام بها إلى روسيا رئيس السلطة التنفيذية الإيرانيـة بعد قيام الثورة الاسلامية.

3-2 المرحلة الثانية بعد عام 2003.

أصبحت روسيا الحليف الأول لإيران على الساحة الدولية، بعد التصعيد فـي الملف النووي الايراني، وفرض العقوبات عليها من قبل مجلس الامن، هـذا علـى الرغم مما يبدو أحياناً من فتور أو مشاكل في العلاقات بينهما، والتي يمكن النظـر اليها على أنها أمور متفق عليها بهدف عدم إحراج روسيا على الـساحة الدوليـة. وحتى موافقة روسيا على قرار مجلس الأمن الدولي رقـم 5848 فـي 2008/3/3 بشأن العقوبات الاقتصادية على إيران لم يقابل برد فعل حاد من طهران، بل علـى العكس صرح الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد للصحافيين في طهران قائلا : "إن هذا الأمر لن يؤثر على علاقاتنا مع الأصدقاء الروس، ونحن نـتفهم الـضغوط التي يواجهونها".ومما لا شك فيه أن العلاقات الروسية - الإيرانية قطعت شوطاً كبيراً من النمو والتطور في عهد الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين، وقد عبر عـن هذا السفير الإيراني في موسكو غلام رضا أنصاري بقوله "لقد كان عهداً ذهبياً في العلاقات بين البلدين" (البدراوي، 2008).

أن العلاقات الروسية - الإيرانية لها أبعاد إقليمية استراتيجية وأمنيـة وأيـضاً اقتصادية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للبلدين، وربما لروسيا أكثر، خاصة في ظل القلاقل والاضطرابات التي تواجهها روسيا في منطقة وسط آسيا والقوقـاز وأيضاً في بحر قزوين، وهي الأمور التي لا تشكّ روسيا لحظة واحدة فـي الـدور الأميركي وراءها، وكذلك توسعات حلف شمال الأطلسي تجـاه الحـدود الروسـية وتصريحات قادة الحلف بأن منطقة بحر قزوين تدخل ضمن اسـتراتيجية الحلـف. (البدراوي، 2008)

وإيران في ظل الأوضاع السياسية القائمة داخلها تشكل بالنسبة لروسيا فـي المنطقة حليفاً موثوقاً فيه، وقد ثبت ذلك من قبل في ممارسات كثيرة مثـل موقـف

طهران من قضية الشيشان، وموقفها المؤيد لروسيا حول قضية تقسيم ثروات بحـر قزوين، وموقفها من النزاع بين أذربيجان المسلمة وأرمينيا المـسيحية حـول إقلـيم "كاراباخ" المتنازع عليه بينهما، حيث دعمت طهران أرمينيا المسيحية بتوجيهات من موسكو ولم تعير أي اهتمام لانتقادات العالم الإسلامي .(عبد القادر، 2010)

هذه الشواهد وشواهد أخرى كثيرة تؤكد أن العلاقات بين موسكو وطهران لن تتأثر بوصول الرئيس ديمتري ميدفيديف، وهذا ما بدا في الرسالة التـي أرسـلها رئيسى الوزراء الروسي فلاديمير بوتين مع سكرتير مجلس الأمن القومي الروسـي فانتين سوبوليف للرئيس الإيراني أحمدي نجاد عـشية تنـصيب الـرئيس الجديـد ميدفيديف، والذي طمأنه فيها على ثبات مبادئ العلاقات بين البلدين مـع الـرئيس ميدفيديف، وهو ما دعا الرئيس الإيراني نجاد للتصريح بأن العلاقات مـع روسـيا ستواصل تطورها مع الرئيس ميدفيديف (البدراوي، 2008).

ظهرت بوادر هذا التطور في زيارة الرئيس الروسـي ميدفيـديف الأولـى للصين في 2010، حيث ناقش مع الزعيم الصيني هو جينتاو مسألة انضمام إيران لعضوية منظمة شنغهاي للتعاون، والتي تتمتع فيها إيران حتى الآن هي والهند بصفة مراقب، علما أن طهران سبق أن طلبت هذه العضوية من قبل أكثر من مرة، ولكـن موسكو وبكين رأتا تأجيل هذه الخطوة حتى لا تثيران الغرب ضد المنظمـة، ولـو تحقق هذا الأمر، فسيكون انتصار كبير لإيران؛ لأن ميثاق هذه المنظمة ينص علـى ضمان أعضائها لأمن بعضهم بعضاً. (البدراوي، 2008)

إن ما يربط روسيا وإيران أكبر من مجرد علاقات بـين دولتـين، تمتلكـان مصالح استراتيجية في منطقة شائكة، فما بينهما حالياً، هى علاقـات اسـتراتيجية تتجاوز علاقات الجوار الإقليمي، لتصل إلى حد التحالف، الذي يجعل البلدين علـى الطريق نحو تكوين محور عالمي جديد، وهو ما كشفت عنه مصادر روسية مسؤولة مؤخرا (السامرائي، 2001).

لقد كانت المشاركة الروسية في بناء المفاعل النووي الإيراني بوشهر، هـي الخطوة الأولى في طريق التحالف بين موسكو وطهران، لمواجهة التحالف الغربـي

بقيادة الولايات المتحدة، والذي يقف بكل قوة في طريق المساعي الإيرانية لامـتلاك برنامج نووي عسكري.

ويلعب بحر قزوين دوراً كبيراً في تأسيس التحالف الروسي الإيراني، الـذي يسعى الجانبان لأن يكون تحالفاً عالمياً، وليس مجرد تحالف إقليمي. فقد عبّر الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف خلال اجتماع عقده مع عدد مـن المـسؤولين الـروس مؤخراً، وعلى رأسهم وزيري الخارجية والدفاع، في يوم 17 آب 2009، عن قلقـه تجاه مشروعات نقل النفط والغاز من منطقة بحر قزوين إلى أوروبا، دون المـرور بالأراضي الروسية. حيث وقّع الرئيس الروسي ميدفيديف، على وثيقة تحمـل اسـم "استراتيجية أمن روسيا القومي في فترة ما قبل عام 2020"، وتدعو الوثيقـة إلـى ضرورة أن تولي روسيا منطقة بحر قزوين كل اهتمامها، لأن هناك دولاً خارج هذه المنطقة، تسعى إلى فرض سيطرتها على الثروات الطبيعيـة المحليـة، وبـالأخص الثروة النفطية، وهو أمر يعتقد المسؤولون الروس، أن بإمكانية التحالف بين موسكو وطهران، تقليص المطامع الخارجية في ثروات بحر قزوين، ولاسيما مطـامع دول الاتحاد الأووربي، التي تعتمد بشكل شبه كامل على واردات الغاز القادم من وسـط آسيا، كمصدر رئيسي للطاقة.

وتشير كل الدلائل حالياً، إلى أن موسكو تجد في إيران الحليف الذي تبحـث عنه، فقد أكد مسؤول بارز في وزارة الخارجية الروسية، أن وجهات نظر موسـكو وطهران حيال بحر قزوين، تتطابق في الوقت الراهن، وباتت موسكو تؤيد مبادرات إيرانية خاصة ببحر قزوين .

كما أن روسيا تستحسن فكرة إنشاء منظمة للتعاون الاقتصادي فـي منطقـة بحر قزوين، وهي الفكرة التي طرحتها طهران، وليس هذا فحسب، فقـد ارتـسمت ملامح للتحالف الحقيقي بين موسكو وطهران، يتمثل أحدها في مناورات عـسكرية مشتركة بين روسيا وإيران هي الأولى من نوعها، جرت في بحر قزوين في بدايـة آب 2009 بمشاركة نحو 30 قطعة بحرية.

الفصل الرابع
العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية
بين روسيا وإيران (2003-2010)

ما تشهده السياسة الروسية تجاه إيران، وخاصة بعد وصول أوباما إلى البيت الأبيض تثير عديداً من التساؤلات، حول مستقبل العلاقات بين البلدين، ومستقبل ودور روسيا في المنطقة والعالم بشكل عام. يتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية طبيعة ومستوى تطور العلاقات السياسية بين الدولتين والعلاقات الاقتصادية ومستوى تطورها.

4-1 العلاقات السياسية بين الدولتين

اعتباراً للعديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تمتلكها روسيا وتتمتع بها سعت القيادة الروسية في عهد "بوتين وخليفته ميدفيديف"، إلى بناء إستراتيجية أساسية لكل تحركاتهم السياسية والاقتصادية والأمنية، فكانت عملية نقل روسيا من مرحلة التفكك والانهيار والاضطراب إلى مرحلة إحياء دورها الريادي للمسرح الدولي، وإلى لعب دور قوي وفعال على المسرح العالمي تحت الشعار التي تطالب روسيا به دوماً "عالم متعدد الأقطاب"، فسياسة الهيمنة الأحادية القطبية تؤدي إلى قيام الدولة الوحيدة بالتحكم بمصير العالم كلّه. (العزي، 2010)

ومن خلال هذه الإستراتيجية رسمت روسيا دوراً، بدأت تظهر ملامحه بالاختلاف والصراع مع الولايات المتحدة الامريكية في بعض القضايا كالحرب الجورجية، والملف النووي الايراني، وذلك لعدّة أسباب منها: "تعددية القطب الواحد، الحديقة الخلفية لروسيا، ملف إيران النووي، المحافظة على مصالحها الخاصة في مناطق نفوذها التاريخية، عدم محاصرتها من خلال توسيع حلف الناتو في الجمهوريات السوفييتية السابقة على حسابها". (العزي، 2010)

تحاول روسيا جهدها للعب دور ريادي متميز على المستوى الـدولي، لـيس لأنها وارثة الاتحاد السوفيتي السابق فحسب، بل لأنه تتوفر لديها مجموعـة مـن العوامل والقدرات العالية التي تؤهلها للقيام بهذا الدور حالياً وفي المستقبل، لـذلك يوجد عدة عناصر قوية تساعدها على لعب هذا الدور القيادي في منظومة العلاقات الدولية، ومن أهمها: (العزي، 2010).

1. مصادر الخام الطبيعي: كالغاز والبترول والتي تجعلها واحدة من اغنى دول العالم.
2. الموقع الجيو- سياسي الذي تتميز به روسيا عن سائر الدول بسبب وقوعها في قلب القارتين: "آسيا وأوروبا".
3. الموقع الجيو-إستراتيجي وهو قُرب روسيا من منطقة القوقاز ودول بحـر قزوين ونفط تلك الدول ومشاكلها في آن واحد.
4. الإرث السياسي والعلمي والعسكري والاسـتراتيجي للاتحـاد الـسوفيتي المفكك الذي أضحى اليوم ملكاً لروسيا الاتحادية.
5. أهمية موقع روسيا الديني وكنيستها الأرثوذكسية المعادية للصهيونية.
6. تمتع روسيا بنسيج سكاني مميز، ويمثل المسلمون فيه حـوالي 20% مـن إجمالي سكانها المائة والخمسين مليون نسمة.
7. جغرافياً تحاذي روسيا الاتحادية مجموعة من الدول الإسلامية التي تقع على حدودها الجنوبية، وتربطها معهم علاقة وطيدة وذلك علـى مـدى القـرون الماضية وخصوصاً في فترة الاتحاد السوفياتي المفكك، ومـا زالـت هـذه العلاقة مميزة حتى اليوم، وذلك بالرغم من مرور العلاقـة بيـنهم بـبعض الفتور. لذا تعتبر روسيا اليوم صمّام الأمان المباشر والضامن الأساسي لبناء أية علاقات جيدة بين الغرب والشرق، وعلى عاتقها يقـوم التمهيـد لبنـاء حوار الحضارات، كما بشّر به الفيلسوف الأمريكـي الراحـل هنتغنتـون. (العزي، 2010)

من هنا كانت آفاق التقدم الاستراتيجي السياسي لروسيا الجديدة مـن خـلال أدبياتها الممثلة في خطاب قيادتها الشابة الساعية جاهدةً إلى إعادة ترتيب العلاقات

الدولية مع الحلفاء والأصدقاء السابقين الذي كانوا أصـدقاء للإتحـاد الـسوفياتي المفكك، والعمل على إعادة ترميم علاقتها المصدعة معهم وخاصة الـدول العربيـة والإسلامية بعد تعرض تلك العلاقة لفتور وتصدع قوي وذلـك بـسبب: (العـزي، 2010)

أولاً: تتحمل روسيا الإتحادية كدولة صاعدة مسؤولية تدعيم العلاقـات مـع الأصدقاء القدامي للإتحاد السوفييتي سابقاً والتي أدّت سياسته إلى ضعف علاقاته مع الدول على المستوى الدولي.

ثانياً: تتحمل روسيا الاتحادية مسؤوليتها اتجاه الدول العربية وقياداتها التـي أخطأت في القراءة السليمة للسياسة الدولية والمتغيرات الجيو- سياسية وعدم السعي والعمل على إيجاد أحلاف جديدة وأصدقاء جدد، لتكون روسيا من بينهم.

وقد كانت إيران من الدول التي إهتمت روسيا بتطوير علاقاتهـا الـسياسية والاقتصادية والتقنية وفي مختلف المجالات معها.

شهدت العلاقات بين روسيا وإيران تحسناً بعد انتصار ثورة البلشفيين في عام 1917، والذين وقفوا ضد سياسة "القياصرة الطغاة" الاستعمارية، وأعادوا لإيـران الأراضي التي اقتطعتها منها روسيا، إلا أن إيران بقيت بعد ذلك ميداناً للتنافس بين السوفيات والأتراك والبريطانيين والأميركيين. (Freedman, 1998)

لقد تميّزت هذه العلاقات ببعض الدفء بعد انتصار الثورة الإيرانية فـي 11 شباط 1979، واستقبل الإمام الخميني السفير الـسوفياتي فـي طهـران فلاديميـر فينوغرادوف أكثر من مرة. لكن العلاقات السوفياتية - الإيرانيـة سـاءت بـشكل ملحوظ، بسبب الاجتياح السوفياتي لأفغانستان، وبعد تقديم المـساعدات العـسكرية والتقنية والاستخبارية السوفياتية للعراق خلال الحرب العراقية -الإيرانيـة. وبـدأ عندئذ الحديث في طهران عن "الشيطان الأكبر" أمريكا و "الشيطان الأصغر" الاتحاد السوفياتي. (Cohen, 2010)

وبعد زوال الحاجز الإيديولوجي بين البلدين بانهيار النظام الشيوعي في عام 1991، ولمواجهة الضغوط الأميركية المتنامية على طهران، بدأ الجانب الإيرانـي بدراسة توجهات الجانب الروسي حول تطوير التعاون بين البلدين. وفي شـهر آذار

من عام 2000، زار الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي موسكو وأجرى مباحثات مع الرئيس الروسي آنذاك فلاديمير بوتين وكبار المسؤولين العسكريين الروس، وتم أثناءها توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون بين البلدين، وبدأت مرحلة التحوّل في العلاقات السياسية الروسية - الإيرانية في بداية ولاية فلاديمير بوتين الرئاسية الثانية عام 2005، عندما اتخذت السياسة الروسية الخارجية نحو الشرق الأوسط معالم استقلالية واضحة وزار بوتين إسرائيل وفلسطين (ماجن، 2009).

تعدّ إيران، مجالاً حيوياً لمصالح موسكو من الناحية الجيوبولوتيكية، حيث أنها تقع في وسط منطقة غير مستقرة، وتضمن العلاقات المتينة مع طهران لروسيا الحماية والتحصن ضد وصول «الإرهاب» والمخدرات وغيرها إليها من الجنوب. كما أن إيران هي أقصر طريق لروسيا للوصول إلى البحار الدافئة، التي سعى الروس للوصول إليها منذ زمن طويل. وتريد موسكو في المستقبل استخدام هذا الاتجاه لمد أنابيب نقل النفط والغاز عبر إيران إلى الخليج العربي ومن هناك إلى المستهلكين في أوروبا وآسيا.

يبقى الجانب السياسي الأهم في العلاقات بين البلدين، فروسيا تؤكد، بإمساكها ورقة المساومة الإيرانية، على استقلالية قرارها أمام المجتمع الدولي وعودة دورها في الشرق الأوسط كدولة عظمى، وطهران تستخدم موسكو غطاءً دبلوماسياً في تحركاتها على الصعيد الدولي.

يصعب فهم جوهر العلاقات بين روسيا وإيران، خاصة في ظروف مثل التي تمر بها العلاقات بين البلدين خلال (2009-2010) بعد التصعيد المتبادل في التصريحات بين المسؤولين في البلدين، على أثر إعلان واشنطن أن روسيا والصين وافقتا على مشروع قرار فرض عقوبات جديد ضد إيران، فالتصريحات الاعلامية كانت متبادلة فقط بين موسكو وطهران، الأمر الذي يثير التساؤلات والشكوك حول مدى جدية هذه التصريحات، وما إذا كانت أمراً متفقاً عليه، أو تمثيلية مرتّبة من الطرفين (المرهون، 2009).

ومن المعروف أن إيران تعيش في ظل عقوبات وحصار اقتصادي منذ نحو ثلاثة عقود، والحديث عن عقوبات مشددة جديدة يدور ويتصاعد ويتراجع على مدى

العامين الماضيين، ولم تصرح موسكو بأنها ضد العقوبات، وذلك بالتحديد منذ تولي الرئيس ديمتري ميدفيديف مهام الرئاسة في روسيا. منذ تصاعد الحديث حول تشديد العقوبات على إيران في عام 2008، بشكل ملحوظ وأكبر مما هو قائم الآن، وصدرت تصريحات حادة ومباشرة من الرئيس الإيراني أحمدي نجاد تعرضت لروسيا باتهامات بشكل مباشر، ومضى الأمر ولم يحدث أي شيء، ولم تتأثر العلاقات بين موسكو وطهران، بل على العكس بدأ بعدها الحديث عن صفقة أسلحة كبيرة روسية لإيران، تتضمن منظومات دفاع صاروخية قوية وحديثة. (ميخائلوفيا، 2010)

يأتي هذا التصعيد في التصريحات بين البلدين، حيث ظهرت بوادر إيجابية في البرنامج النووي الإيراني نتيجة مبادرات إيرانية إيجابية على طريق التهدئة، كان آخرها الاتفاق الثلاثي حول الوقود النووي بين إيران وتركيا والبرازيل، كما أن الأمور في واشنطن أهدأ من ذي قبل تجاه إيران، في الوقت الذي تستبعد فيه تماماً هجمة أحادية من جانب إسرائيل ضد إيران. إذاً ما السبب وراء هذا التصعيد في التصريحات الذي أثار ضجة إعلامية كبيرة، واعتبره كثيرون نقطة تحول في العلاقات بين البلدين؟ من المستبعد تماماً أن تكون لدى موسكو أية شكوك حول سلمية البرنامج النووي الإيراني، وهو ما أكده رئيس الوزراء بوتين حين كان في الرئاسة أكثر من مرة، وكيف تكون هناك شكوك بينما روسيا هي التي تتولى تنفيذ هذا البرنامج منذ بدايته حتى الآن (ميخائلوفيا، 2010). كما أن التقنيات المستخدمة في البرنامج النووي الإيراني كافة هي صناعة روسيّة، رغم ما تزعمه القيادة الإيرانية أحياناً من أن بعض التقنيات صناعة إيرانية خالصة، وهو أمر غير منطقي، إذ لا يقبل الروس وضع تقنيات مختلفة بجانب تقنياتهم في محطات نووية واحدة. وإذا كانت هذه تقنيات من صناعة دولة ليست لديها هذه الإمكانيات أيضاً لا يمكن تصور وجود أية صفقة بين موسكو وواشنطن ضد إيران، ولا يوجد لدى واشنطن ما تقدمه لروسيا، بل على العكس واشنطن هي التي بحاجة ملحة لروسيا في أفغانستان، ولا يمكن أيضاً تصور تخلي روسيا عن حليف إقليمي كبير مثل إيران، تربطها به علاقات قوية سياسية واقتصادية وتجارية واستراتيجية أيضاً.

فالعلاقات بين البلدين ليست فقط في المجال النووي، بل في مجالات أخرى أكثر أهمية، مثل مصادر الطاقة في بحر قزوين وعمليات بيع السلاح، وأيضاً في قضايا الأمن الإقليمي في منطقة القوقاز. فروسيا هي الحليف الاستراتيجي الأول لإيران، إن لم يكن الوحيد، باعتبار أن الصين قد تكون حليفا اقتصادياً أو سياسياً، لكنها ليست حليفاً استراتيجياً يمكن أن يتدخل بقوة وقت اللزوم، بينما روسيا يمكن أن تفعل. ومن ثم انفتاح العالم على جملة من الاحتمالات الآخذة في تصاعد متوازٍ يتمحور حول بروز قطب روسيا كقوة مؤثرة في النظام الدولي (جمال، 2010).

تدرك الدولتان، روسيا وإيران، ان الظروف الدولية والاقليمية تدفعهما الى التقارب. وقد عبر عن ذلك مدير مركز دراسة إيران المعاصرة "رجب سفاروف"، حين قال في مؤتمر صحفي عقده في آذار (2008): "إن المحافظين الإيرانيين الأوفياء لمبادئ الثورة الإسلامية عام 1979 ينظرون إلى روسيا نظرة عطف كبير ويعلقون الأمل على دعم روسيا في مواجهة انتشار العولمة والهيمنة الغربية" (سليمان، 2009).

يدرك النظام السياسي الروسي أن خياراته مع النظام الإيراني هو خيار استراتيجي، وكذلك إيران من جانبها تنظر الى علاقتها مع ايران وفق الرؤية نفسها، ومجالات التعاون الاقتصادي بين الدولتين لا تتعلق بالملف النووي والنفط والغاز فقط؛ فبحر قزوين الذي يمثل بحيرة نفطية هائلة، يزيد احتياطيها عن "200" مليار متر مكعب واحتياطي الغاز فيها يبلغ (600) مليون متر مكعب، يشكل مصدراً نفطياً يتطلب التعاون بين روسيا وإيران للحيلولة دون مد التدخل الأمريكي وتزايد نفوذه في المنطقة بعد نجاحها في تدعيم علاقاتها بدول بحر قزوين في أعقاب سقوط الاتحاد السوفيتي وحاجة تلك الدول حينها إلى المساندة المادية العاجلة من الولايات المتحدة لكي لا تعاني من الأزمة الداخلية ذاتها التي عصفت بالاتحاد السوفيتي السابق. (سعيد، 2009)

غير أن روسيا وإيران تظل مصالحهما الاقتصادية المشتركة وتقاربهما الاستراتيجي أقوى من خلافاتهما النفطية حول بحر قزوين إذ تعد السواحل الإيرانية المطلة على بحر قزوين هي الافقر نفطياً ما لم تتمكن إيران من الحصول على

حصة أكبر عبر اتفاقات نفطية قديمة؛ فالاحتكار الروسي لتوريد الغاز إلى أوروبـا والتي تتلقى ثلثي حاجاتها منه من روسيا مع وجود مشروعات لنقل الغاز عديدة وفي مسارات مختلفة ومتباعدة، كما أن ملفات التقارب مع وجود خلافـات حـول عـدة قضايا اقتصادية تظل في حجم المقبول من الطرفين. (سعيد، 2009)

تمتلك ايران احتياطيات ضخمة من البترول حيث انها احتلت المركز الثالـث في العالم وفقاً (حسب ويكيبيديا) وطبقاً لأرقام إيرانية رسمية نشرت في الربع الأخير من العام 2008، بكمية تصل إلى (132) مليار برميل، بالاضافة على امتلاكها ثاني اكبر احتيارطي من الغاز، وتعتمد روسيا على مخزوناتها من الطاقة الهائلـة التـي تملكها، مما يمكنها من أن تستعيد مكانتها على الساحة الدولية، حيث تحتل روسـيا المركز الأول في احتياطي الغاز في العالم، وإيران الثانية في العالم حسب تقديرات 2007. ومع وجود روسيا ثم إيران على رأس القائمة المصدرة للغاز، ممـا دفـع بمرشد الثورة الايرانية علي خامنئى أن يقترح في حديثه إلى المسؤولين الروس عام 2008 إنشاء "أوبك" للغاز موازية لتلك المنظمة النفطية مما رفع الثقل الاستراتيجي للبلدين الحليفين. وزاد من تعاون الدولتين مع دولٍ أخرى في آسيا الوسطى وغيرها، ومع تهاوي الطموح العسكري الأمريكي في العراق وأفغانستان؛ فـإن هنالـك مـا يحفز الروس والإيرانيين على فتح ثغرات في الجدار الأمريكي معـاً؛ فمـا تـوفره عوائد النفط الروسية والإيرانية يمكنهما من إضعاف الخصوم وتعزيز أوراق اللعبة. والإيرانيون - مثلاً - لديهم مخزون هائل من النفط، يمنحهم مع كل دولار إضـافي في سعر النفط مليار دولار إضافياً يصب في الخزينة الإيرانية سنوياً، وكلاهما عليه أن يستثمر فائض المال في تعزيز قدراته الاستراتيجية. (سعيد، 2009)

هذه المعطيات تجعل العلاقات الاستراتيجية التي تمنحها المصالح الاقتصادية زخماً كبيراً تتجاوز كل الحسابات الأخرى؛ فقضية استقلال كوسوفا التي تقف فيهـا روسيا إلى جوار الصرب للحيلولة دون فقدان آخر حلفائها في البلقان، لـم تعتـرف إيران بها. كما أن الإحصاءات الرسمية الإيرانية كانت إبان الحرب البوسنية تـشير إلى أن إيران كانت تصدر (55) ألف برميل، بصورة متوسطة، من الـنفط الخـام،

يومياً، إلى صربيا، في الفترة ما بين يونيه 1991 وفبراير 1992م، وبالنسبة للقضية الشيشانية؛ فإيران تعتبرها قضية داخلية روسية(ميخائيلوفنا، 2010).

الأمر نفسه في مقابل ذلك، لدى الروس الذين يشجعون ريادة إيـران للعـالم الإسلامي على حساب من تعتبرهم حلفاء الولايات المتحدة من الـدول الإسـلامية، وتشجع الإيرانيين على التواصل مع مسلمي روسيا علـى أرضـية مـن التوافـق الاستراتيجي الذي يضبط بوصلة الاقتصاد والسياسة والثقافة على مؤشره.

إلا أن هذه الرهانات الروسية والإيرانية، كلتيهما على الأخرى، لا تفـضيان إلى نوع من الامتزاج والتحالف الكامل؛ فلدى كلا الطرفين أجندة تخـالف الآخـر، فلروسيا مصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية تتعلق بالعديد من الملفات الـسياسية والاقتصادية، كما أن لإيران بعض المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية تخـالف فيها الرؤية الروسية، وحيث أبدت روسيا انزعاجها من الاحتلال الأمريكي للعـراق وأفغانستان، تمكنت إيران من إيجاد توافق مع الولايات المتحدة، في حين لا تبـدي روسيا حماساً في إنضاج تحالف كامل مع الإيرانيين في ظل تعاطي المحافظين في إيران مع ملف أمن الخليج وأمريكا الجنوبية برؤية لا تتوافق مع الرؤية الأمريكيـة (مسعد، 2002).

وبين هذا الانجذاب الاستراتيجي والتباعد النسبي، تظل العلاقة الروسـية - الإيرانية محكومة بمحددات تجعلها تقترب إلى ما دون التحالف، ولا تبتعد إلى حـد الفتور.

وتركّز السياسة الخارجية الروسية منذ عام 1990 وحتـى الآن اهتمامهـا على تحقيق هدفين إستراتيجيين :

أولاً: إخراج روسيا من أزمتها الاقتصادية الخانقة**.** (مارسيوف، 2001)

ثانيا: بناء دوْر خاص وجديد لروسيا على الساحة الدوليـة (International Role) وهو الدور الذي فقدته بعد انهيار المعسكر الاشتراكي (سليم، 2008).

وتسعى روسيا إلى تحقيق هذين الهدفين سوياً بناءً على الظـروف الدوليـة الملائمة، وخاصة بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، وصعوبة تحقيـق

مهمتها في أفغانستان التي من أجلها قاد الرئيس الأمريكي الأسبق بوش العالم إلى ما يسمى بـ "الحرب على الإرهاب العالمي". (سعيد، 2009)

إن توجه الرئيس السابق فلاديمير بوتين إلى نسج تحالفات إستراتيجية مع دول تنتمي إلى الشرق مثل: الهند والصين وإيران، كان بهدف إيجاد ملاذ للاعتراف بدور روسيا الخاص، فأهمية العلاقات بين هاتين الدولتين تقدر غالباً من خلال عاملين أساسيين. (سليم، 2008)

أولاً: هو ما لدى كل من الطرفين، موسكو وواشنطن، ليتبادله مع الآخر "النفع أو الضرر الذي يمكن أن يحصل عليه كل طرف من هذا التبادل".

ثانياً: هو تأثير هذه العلاقة على علاقة كل منهما بالكيانات السياسية الأخرى (الصين، الهند، إيران).

ومن البديهي، كما تشير إليه النظريات الإستراتيجية، أن "عناصر العلاقات السياسية ليست أبدية أو أزلية، إذ أنها تتغيّر تبعاً لمقتضيات الزمان والمكان"، (ليس هناك صداقات دائمة، ولا عداوات دائمة، وإنما هناك مصالح دائمة)، ومن هنا فإن العلاقات الروسية- الإيرانية تتبع بعض المصالح المشتركة والظروف الإقليمية والدولية المؤثرة على كل منهما، وذلك على الرغم مما يبدو على السطح من تناقض أيديولوجي بين روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي المفكك (الشيوعي) وبين "جمهورية إيران الإسلامية". (شلبي، 2008)

ومن المفارقات ذات الأهمية، أن الجيش الإيراني هو الجيش الوحيد في العالم، خارج حدود الاتحاد السوفيتي السابق، الذي يعتمد إلى حد بعيد في بناء ترسانته الحربية وحيازة التقنيات المتطورة على روسيا، رغم التباينات العقائدية والعداوات التاريخية بينهما. واصبحت روسيا منذ التسعينات من القرن الماضي ليست هي المصدر الأساس للتكنولوجيات الحديثة لإيران فحسب، بل إن روسيا هي أيضاً المورد الأساسي للترسانة العسكرية والنووية الإيرانية.

وإذا نظرنا إلى المصالح السياسية الإستراتيجية المشتركة، نجد أن روسيا وإيران يعتبران أفغانستان حاجزاً أمنياً في مواجهة تدخلات الغرب، ولهذا فهما حسب المحللين الاستراتيجيين والخبراء العسكريين لا "ينظران إلى ظاهرة طالبان

بعين الشك والتردد، وتنحصر المخاوف الأمنية منها في إطار ممتد يـشمل تهريـب المخدرات وخطر الإرهاب المنظم. (شلبي، 2008)

أما فيما يتعلق بالقضايا الأساسية المطروحة في آسـيا الوسـطى والقوقـاز والبلقان فإن كلا من روسيا وإيران متفقتان على حماية مصالحهما المـشتركة مـن خلال التعاون الوثيق لمواجهة التدخلات الأجنبية خاصة مـن الولايـات المتحـدة وأوروبا. فهما لا ينظران بعين الرضا إلى النفوذ المتزايد لشركات النفط الأمريكيـة في القوقاز وإلى القواعد العسكرية التي بدأت في الانتشار، وإلى الاستثمارات المالية الكبيرة لأوروبا في آسيا الوسطى، والتعاون الأمني بين بعض دول آسـيا الوسـطى والولايات المتحدة الذي يهدد أمنهما القومي، فضلاً عن أن كلاً من روسيا وإيـران تعارضان بشدة كل المحاولات الأمريكية لتوجيه العلاقات الدوليـة، كمـا تعتبـران أوروبا الغربية منافساً خطيراً لا يعتمد عليه، كونه تابعاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً إلى الولايات المتحدة. إذاً فالمشترك الأكثر وضوحاً بين الـدولتين هـو "معارضـة النظام الدولي ذي القطب الواحد". وقد تطورت العلاقات بين موسكو وطهران إلـى أعلى المستويات بعد احتلال العراق عام 2003م، وبروز إيران كقوة إقليمية طموحة في منطقة تشكل - بفضل احتياطها من الطاقة والثروات - إحـدى أهـم المنـاطق الجغرافية في الاستراتيجيات العالمية، وهذا ما تدركه واشنطن وموسكو وبـاقي دول العالم. (مطر، 2007)

4-1 -1 المصالح المشتركة الروسية الإيرانية

إن لروسيا بعضاً من مصالحها الخاصة التي تتطابق مع وجهة نظر المصالح القومية الإيرانية، الممثلة في إقرار التعاون المتبادل للاستفادة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وبخاصة دعم السلام والأمن الدولي والإقليمي. وترى طهران أنه في ظروف تشكيل واقعي للعالم متعدد الأقطاب، فهي تتعاون مع جميـع الدول المختلفة ومن ضمنها روسيا، وإيران كإحدى الدول المهمة في المنطقة يمكـن أن تجيب بصورة جدية على التحديات المعاصرة التي أخطرها اشـتعال التطـرف القومي والديني في المنطقة، وضرورة خلق نظام شامل للمحافظـة علـى الـسلام

واستقرار المنطقة، وإقرار علاقات تجارية واقتصادية متبادلـة ومتقدمـة.(شـلبي، 2008)

وفي هذا السياق فإن روسيا تعتبر أن إقامة علاقات مع إيران أمر لـه قيمـة إستراتيجية، و غير قابلة للتأثر بأي عقبات سياسية، وبالتالي فإنها لا تتركها عرضةً لتدخل الدول الأخرى. وإلى هذا أشارت زيارة خاتمي لروسيا. فإيران تتبنى وجهـة نظر متقاربة مناسبة مع روسيا.(مارسيوف، 2001).

تقوم إيران وروسيا بتنظيم الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين وتنفيذها، وذلـك بشكل أسرع من ذي قبل، وهناك الكثير من مشروعات التعاون الاقتصادي الثنائيـة تتمثل في تنمية التعاون في المجال السلمي للطاقة الذرية، وإكمال الوحدة رقـم (1) للطاقة الذرية في مدينة بوشهر وإنشاء وحدات جديدة، وإنـشاء أول محطـة طاقـة بالفحم الحجري تحت اسم "طبس" وحشد الإنشاءات الضرورية للاستفادة من معـدن الفحم الحجري المعروف بـ "مازينو"، وإطلاق القمر الصناعي المخابراتي وغيـر العسكري "زهرة"، ومتابعة مشروع الإنتاج المـشترك لطـائرتي TU 204 و 334 TU، وكذلك البحث العلمي لمشروع ممر النقل الشمالي الجنوبي (جمال، 2010).

ومن الطبيعي أن التنفيذ السريع لهذه الاتفاقيات سيكون هو المحك الأساسـي لهذا التعاون.

ومن المصالح المشتركة للدولتين التعاون في مجال تحديد وضع قانوني جديد في بحر قزوين، مشكلة معقدة في علاقات الدول الساحلية الخمـس المطلـة علـى البحر، فإيران وأذربيجان وتركمانستان وروسيا وكازخستان تتخالف من حيث تحديد القطاعات الوطنية فيه وملكية مصادره. ويمكن حل هذه الخلافات عن طريق واحـد وهو الحوار المباشر بين الدول الساحلية لبحر قزوين على ضـوء حـسن الجـوار والاحترام والثقة المتبادلة والتعاون المتساوي الحقوق بخصوص هذا البحر. وأهـم من ذلك أن جميع الدول الساحلية يجب أن تتفق على حل الخلافـات علـى أسـاس إجماع آراء الدول الخمس وبدون تدخل ووساطة خارجية. ومن هذا المنطلـق فـإن روسيا تطالب بتشديد مسيرة المباحثات للاتفاق بشكل أسرع على نظام قانوني جديد في بحر قزوين على ضوء إجماع جميع الدول الساحلية سواء أكانت بصورة ثنائيـة

أم بصورة خماسية. وكذلك فإن روسيا تريد حل المسائل المتعلقة بالاستفادة من المصادر التحتية لهذا البحر على نفس الأساس السابق، ومن هنا فإن الاتفاق على وضع قانوني جديد يحتاج إلى وقت. (مارسيوف، 2001).

وروسيا تعتبر أنه من الضروري عقد اتفاقية بخصوص وضع هذا البحر للاتفاق بين الدول الساحلية الخمس بخصوص المحافظة على البيئة البحرية له والاستفادة من مصادره؛ لأن هذه المسائل قد تؤدي إلى ظهور اضطرابات كثيرة (مارسيوف، 2001).

2-1-4 التعاون في القضايا والأطر الاقليمية:

تجسد التنافس الإقليمي حول بحر قزوين في المسعى الروسي - الإيراني للاستحواذ على ثروات البحر وموارده. وقد شهدت العلاقات بين البلدين تقارباً في كثير من الأحوال من أجل تعظيم استفادتها، وإن كان هذا لم يمنع من تباعد رؤيتهما في بعض القضايا. وشكلت تركيا الطرف الإقليمي الثالث الساعي للفوز بنصيب وافر من الكعكة القزوينية، خاصة في مجال نقل النفط والغاز من خلال مرور خطوط النقل.

تحركت إيران أيضاً لتدعيم علاقاتها مع روسيا، حيث تم الاتفاق بينهما على إنشاء شركات مشتركة تعمل في مجال التنقيب عن البترول وإنتاجه، كما اتفق الطرفان على تقاسم الثروات النفطية في منطقة بحر قزوين وفتح أسواق لصادراتهما. كذلك التعاون حول حماية استثمار الموارد السمكية في البحر وتنهظيمها. بالإضافة إلى هذا، تقدمت إيران بعمل مشروعات استثمارية لنقل ثروات هذه المنطقة، كان أبرزها ما يعرف بإحياء "طريق الحرير" التاريخي، والذي يصل الصين، مروراً بدول آسيا الوسطى وإيران وبأوروبا، حتى يصل الصين، كما يصل الشرق الأوسط والخليج العربي بالمحيط الهندي عبر إيران. وقد نجحت طهران في استغلال ذلك لإضعاف الحظر التجاري الأمريكي عليها، حيث أتاح لها نقل بضائع تصل إلى 15 مليون طن سنوياً. يمثل هذا الخط بوابة لإيران إلى البحر المتوسط عبر تركيا، ومنفذاً في الوقت نفسه إلى الخليج العربي، مما سمح لإيران بتنمية

تجارة الترانزيت وتدعيم مركزها التجاري في المنطقة. ويذكر أن مـشاركة إيـران للصين في إحياء هذا الطريق تساعدها على تدعيم مكانتها الحضارية والثقافية فـي جمهوريات آسيا الوسطى.

وفيما يلي عدد من الأطر الاقليمية التي تجمع البلدين، وتتيح مجـالاً واسـعاً للحوار المباشر بينهما حول القضايا الاقليمية ذات الاهتمام المـشترك، وأهـم هـذه الاطر هي:

أ- منظمة شنجهاي: ترجع المنظمة بجذورها إلى عام 1996 عندما بـدأت خمس دول من اعضائها في عقد اجتماعات دورية في اطار ما عـرف بمجموعـة شنجهاى للتعاون، والتـي تـضم الـصين وكازخـستان وقيرغيزسـتان وروسـيا وطاجاكستان واوزباكستان، وقبلت المظمة منغوليا كمراقب في عام 2004، كما تـم قبول باكستان وإيران والهند كمراقب في عام 2005. وتعد المنظمة منتدى للتعـاون والتنسيق الأمني بين روسيا وإيران إلى جانب الدول الاعضاء والمـراقبين وذلـك حول عدد من التهديدات والتحديات الامنية المشتركة، وفـي مقـدمتها الإرهـاب، وتجارة المخدرات، وتهريب الأسلحة والذخائر والمتفجرات، والجريمـة المنظمـة. وتعقد المنظمة اجتماعات دورية على مستوى وزراء الخارجية، وفي هـذا الاطـار تقوم المنظمة بتنظيم تدريبات على مكافحة الإرهاب "مهمة السلام" التي اجريت لاول مرة في عام 2007، وتم الاتفاق على إجرائها مرة واحدة كل عامين.

ب- منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة بحر قزوين: ظل الوضع القـانوني لبحر قزوين مستقراً على مدى ما يزيد على قرن من الزمان، منـذ توقيـع اتفاقيـة ترسيم الحدود بين روسيا وإيران عام 1881، والتي تم بمقتضاها تقسيم البحر بـين البلدين، وفقاً للخط المعروف بـ "استارا حسانجلو"، ووفقاً لمبدأ الخط الوسط حيـث تعاملت الدولتان مع بحر قزوين على أنه بحيرة، ومن ثم تم تقـسيمه إلـى جـزئين متساويين بين البلدين، واقتصر استغلال ثرواته على أعمال الصيد فحسب. وقد تـم تأكيد التزام البلدين بالاتفاقية بعد قيام الاتحاد السوفييتي، وذلك في عام1940. كما تم الاتفاق بين البلدين على تجريد البحر من لسلاح، وعدم إنشاء قواعد بحريـة بـه،

ووقع البلدان اتفاقيات إضافية أعوام 1980،1972،1959،1927 لتنظيم الملاحة والتجارة في منطقة بحر قزوين.

وعقب انهيار الاتحاد السوفييتي، برز الخلاف حول تحديد الوضع القانوني لبحر قزوين وتقاسم ثرواته التي لم تعد تقتصر على الصيد، وإنما امتدت لتشمل مخزوناً هائلاً من النفط والغاز الطبيعي، يعتبر الثاني عالمياً بعد منطقة الخليج العربي. وفي هذه المرحلة ظهرت ثلاث دول مستقلة عن الاتحاد السوفييتي مطلة على البحر إلى جانب روسيا وإيران. وهي : كازخستان، تركمانستان، وأذربيجان. وعلى حين تتفق الدول الخمس على أن التقسيم الجديد لثروات البحر يجب أن يكون بمقتضى الاتفاق فيما بينها، وليس بمقتضى قواعد القانون الدولي المعمول بها في حالة المياه الإقليمية للبحار، فإنها تختلف حول مضمون هذا التقسيم. فقد رفضت إيران مقترح كل من كازاخستان وأذربيجان، وتلك التي أبرمت بين كازاخستان وأذربيجان، والتي تقضي بتقسيم البحر على أساس نسبة إمتداد كل دولة على شواطئ البحر(19% لروسيا، 13% فيران، 27% لكازاخستان،23% لتركمانستان، 18% لأذربيجان)، كما رفضت الاتفاقات الثنائية التي أبرمت بين كازاخستان وأذربيجان، والتي تم بمقتضاها الاتفاق على تقسيم البحر وفقاً لشواطئها الممتدة عليه، وتعنى ضمناً تأييد روسيا لموقف الدولتين فيما يتعلق باقتسام ثروات البحر. وتصر إيران على ضرورة تقسيم البحر وثرواته إلى قطاعات متساوية بنسبة 20% لكل دولة.

2-4 العلاقات الاقتصادية بين روسيا وإيران

تعتبر العلاقات الاقتصادية بين روسيا وإيران حديثة نسبياً مقارنةً مع العلاقات السياسية بين الدولتين، حيث أن العلاقات الاقتصادية بينهما تطورت في عام 1997، فقد أصبحت اتفاقية التجارة والتعاون الاقتصادي الموقعة بين الحكومتين الروسية والإيرانية في عام 1997، واتفاقية التعاون والمساعدة المتبادلة في الشؤون الجمركية واتفاقية إلغاء الضرائب المزدوجة الموقعتان عام 2001 أساسا للتعاون في المجالين التجاري والاقتصادي (مارسيوف، 2001).

وتعمل اللجنة الروسية الإيرانية الدائمة الخاصة بالتعاون التجاري والاقتصادي على مستوى الحكومتين، ويحتوي جدول أعمال اللجنة على كافة جوانب التعامل المشترك في المجال الاقتصادي بالإضافة إلى التعاون في مجال الصناعة والعلم والتكنيك. وقد قام الجانبان عام 2007 بتوقيع عدد من الوثائق في هذه الاتجاهات كملحق بمذكرة التفاهم الخاصة بالتعاون في مجال المقاييس الموحدة والمترولوجيا واتفاقية التعاون في مجال السياحة.

تعد إيران شريكاً تجارياً كبيراً لروسيا في الشرق الاوسط. ولا يزال التبادل السلعي بين الدولتين منذ عام 2004 يزيد عن ملياري دولار سنوياً، علماً بأن حجم الصادرات الروسية إلى جمهورية إيران الإسلامية يشكل نسبة (90%) من التجارة الروسية الإيرانية (شلبي، 2008).

شهد عام 2007 نمواً كبيراً في التبادل السلعي، كما زاد النمو في هذا الجانب عام 2008 بنسبة (12.1)% عما هو عليه عام 2007، علمًا أن التصدير ازداد بنسبة (11.7)%. اما الاستيراد فازداد بنسبة (14.7) % اذن فان حجم التبادل السلعي عام 2008 بلغ قيمة (3.7) مليار دولار. ومن اهم اتجاهات التعاون التجاري والاقتصادي هي الطاقة، بما فيها الطاقة النووية، وقطاع التعدين وقطاع النفط والغاز والصناعة الكيميائية والنقل. وقامت شركة "تيخنو بروم اكسبورت" الروسية عامي 2000 – 2001 بإنشاء (8) وحدات كهربائية في محطة "شهيد محمد منتظري" الكهرحرارية في اصفهان و(6) وحدات كهربائية بمحطة "رامين" في الاهواز.

اعلنت شركة "غازبروم" الروسية نيتها لاستثمار ملياري دولار في حقل "فارس"جنوبي إيران، كما أنها وقعت مذكرتي تفاهم بشأن التنقيب في حقلي نفط آخرين في إيران.

اضطرت شركة "لوكويل" بصفتها إحدى شركات النفط الروسية الكبرى في إبريل / نيسان عام 2010 إلى قطع تصدير البنزين لإيران والانسحاب من السوق

الإيرانية، وسبب ذلك احتمال فرض العقوبات الأمريكية عليها لتعاونها مع إيـران. لكن شركة "غازبروم" حلّت محل " لوكويل" في حقل "أناران" الإيراني.

ويهدف مشروع التحالف الروسي- الإيراني إلى خلق شراكة إستراتيجية في المجالات الرئيسية الأربع وهى: (مارسيوف، 2001)

1. التعاون الاقتصادي: خاصة التعاون في مجال التجارة والنفط والغاز وتنميـة الموانئ والمطارات إلخ.
2. التعاون التكنولوجي: في مجال تكنولوجيا المعلومات والتقنيات المتجددة .
3. التعاون العسكري: ويشمل تجديد الترسانة العـسكرية الإيرانيـة وتطـوير المعدات العسكرية، والحصول على التكنولوجيا العسكرية .
4. وأخيراً التعاون السياسي: وذلك من خـلال التعـاون فـي مجـال مكافحـة الإرهاب، والتنسيق السياسي في الملفين العراقي والأفغاني، والسعي إلى حل معضلة الشرق الأوسط، والاتفاق على القضايا ذات الاهتمام المشترك .

يمكن وصف العلاقة التجارية والاقتصادية لروسيا وإيران، بارتفـاع حجـم التبادل التجاري السلعي بين الدولتين خلال الخمس سنوات الماضية، بشكل مـستقر. وازداد عام 2000 بنسبة (10 %) عن السنوات السابقة عليها ووصل إلـى أكثـر من(660) مليون دولار، وإذا أضفنا إليها (70) مليـون دولار كخـدمات و 215 مليون دولار كاستثمار تقوم به شركة "جاز بروم" وثلاثة ملايين للغاز الطبيعي فـي منطقة "بارس" الجنوبية فإن حجم التعاون الاقتصادي بين الدولتين سيصل إلى مليار دولار. وعلى ضوء الإحصاء الأولي للتعاون الثنائي بين الدولتين في العام الحـالي يتوقع أن تصل قيمة التبادل السلعي حتى نهاية عام 2001 بين الدولتين إلى مليـار دولار (مارسيوف، 2001).

أما نقاط الضعف في العلاقة الاقتصادية الإيرانية الروسية فيمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات: قانونية وبنكية، ففي المجال القـانوني لا يوجـد إطـار قـانوني واتفاقيات للتعاون التجاري بين الدولتين، خصوصاً في المجـال الـضريبي ودعـم وتشجيع المستثمرين.

وبخصوص الأمور البنكية، فيجب القول في هذا السياق أنه لا يوجد نظام مناسب للمعاملات المتبادلة بين الدولتين، ولكن اتخذت خطوات محددة، فقد تم توقيع اتفاق التعاون بين البنك القومي الإيراني وبنك "ونش تورج بانك" الروسي، ومن المقرر افتتاح فرع للبنك القومي الإيراني في موسكو، وبعض البنوك الإيرانية والروسية لها حسابات خاصة بأسماء بعضها البعض للمدفوعات المتبادلة، وبسبب القوانين والشروط الإيرانية فإنه من غير الممكن إنشاء بنك خاص مشترك بين روسيا وإيران للمعاملات التجارية الخارجية داخل الأراضي الإيرانية، بالإضافة إلى أن حماية وتأمين الموارد المالية للمشروعات الاستثمارية هي مشكلة أخرى، وحسب القوانين الإيرانية فإن تخصيص استثمارات متوسطة وطويلة الأجل من قبل رجال الأعمال الأجانب هي في الحقيقة ضرورة تنفيذية للمشروعات المكلفة في إيران، وتعد تنمية التعاون البنكي الثنائي ودعم الممثلين الحكوميين في الدولتين للمستثمرين هي الأسلوب الأمثل لحل هذه المشكلة (سليم، 2008).

وقّعت روسيا وإيران في موسكو «خريطة طريق» للتعاون في مجالي النفط والغاز، وأكدتا أن العقوبات الدولية المفروضة على طهران «لا تعيق تطوير علاقات البلدين» في مجال الطاقة، وقد أصدر وزير الطاقة الروسي سيرغي شماتكو ووزير النفط الإيراني مسعود مير كاظمي بياناً مشتركاً أفاد باتفاق البلدين على «إعداد خريطة طريق مشتركة على نطاق واسع، للاتفاق على نشاطات في مجالات الكهرباء والطاقة النووية والطاقة المتجددة». ونصّ الاتفاق على سعي البلدين إلى زيادة التعاون في مجال نقل الغاز الطبيعي ومبادلته وتسويقه، إضافة إلى بيع المنتجات النفطية والبتروكيماويات. واتفقت الدولتان على بحث إمكان تأسيس مصرف مشترك، لتمويل مشاريع تنفذها شركات النفط والغاز الروسية والإيرانية المعنية، إضافة إلى إمكانية وضع آليات لاستخدام العملتين الروسية والإيرانية في التعاملات والحسابات بين الطرفين. (مارسيوف، 2001)

يأتي ذلك بعد توقيع الرئيس الأميركي باراك أوباما على عقوبات إضافية أقرها الكونغرس، تستهدف منع تزويد إيران بالبنزين والمنتجات النفطية المكررة. تزامن الاتفاق الإيراني - الروسي مع إعلان شركة «بي بي» توقفها عن إمداد

طائرات الخطوط الجوية الإيرانية بالوقود، في مطار هامبورغ الألماني. وقالت الشركة: "يمكننا تأكيد انتهاء التعاقد في نهاية حزيران /2010" (شاكر، 2010).

وقد توقّعت وكالة الطاقة الدولية تأثّر قطاعي النفط والغاز في إيران بالعقوبات الدولية. وجاء في تقرير للوكالة: على المدى القصير ستقلّص العقوبات حجم واردات إيران الضرورية من الوقود ومواد أخرى نفطية. وأضاف التقرير إن تطوّر صناعة الغاز والنفط سيتأثر في وضوح على المدى البعيد، خصوصاً مشاريع الغاز الطبيعي المسيل التي ستكون الأكثر تأثراً، واعتبرت الوكالة أن مشاريع الحكومة الإيرانية لمضاعفة قدرتها على التكرير بحلول عام 2013، عبر بناء 7 مصاف جديدة، هي «غير واقعية».

وقد دعا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى «إجراء مشاورات تقنية في فيينا حول المبادرة التركية - البرازيلية (اتفاق تبادل الوقود النووي)، ونتوقع أن توافق إيران على هذا الاقتراح». ورجّح لافروف أن تعقد الدول الست المعنية بالملف النووي الإيراني اجتماعاً قبل أيلول (سبتمبر) المقبل لمناقشة تطورات الوضع حول الملف الإيراني. وأشار إلى أن تركيا والبرازيل لن تنضمّا إلى محادثات إيران والدول الست (الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا)، كما اشترطت طهران لاستئناف المفاوضات، وقال: "لم تُجر نقاشات في هذا الشأن". (شاكر، 2010).

3-4 العلاقات العسكرية بين الدولتين

تشهد العلاقات الروسية- الإيرانية انفراجاً ملحوظاً، ففي سابقة هي الأولى من نوعها منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، وعلى رأس وفد عسكري روسي رفيع المستوى، قام وزير الدفاع الروسي إيجور سيرجييف بزيارة رسمية إلى إيران، وعلى مدى ثلاثة أيام، تباحث الوزير الروسي مع كبار المسئولين في الحكومة الإيرانية حول سبل دعم التعاون العسكري بين موسكو وطهران. كما ناقش مع الرئيس الايراني السابق محمد خاتمي بعض القضايا المتعلقة بالأمن والتعاون الاقتصادي في مناطق الخليج العربي، وآسيا الوسطى، والقوقاز. وقد جاءت تلك

الزيارة بعد مرور شهر واحد تقريباً على إعلان موسكو انسحابها من الاتفاق الذي سبق وأن أبرمته مع واشنطن في العام 1995 بشأن حظر تصدير السلاح، أو القيام بأي تعاون عسكري مع إيران، وهو ما عرف وقتها باتفاق "جور- تشير نوميردين" (عبد الفتاح، 2009).

ومن جانبه، فقد قام الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي بزيارة إلى موسكو في الفترة من 12-15 آذار - 1995، أجرى خلالها مباحثات مهمة مع الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين وكبار المسئولين العسكريين في البلاد، ووقع إعلان مبادئ للعلاقات والتعاون بين البلدين اعتبره المسئولون في موسكو وطهران معاهدة. كما أصدر الطرفان بياناً حول مستقبل بحر قزوين، وبالرغم من أن إعلان المبادئ أو المعاهدة التي وقّعها الرئيسان خاتمي وبوتين، تكتفي بإلزام الطرفين بعدم استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها إزاء بعضهما البعض، وعدم إتاحة أراضيهما لأية أعمال عدوانية أو إرهابية تمس أمن البلدين، فضلاً عن عدم تقديم أية مساعدات لأية جهة تفكر في الاعتداء على أي منهما، إلا أن الخبراء العسكريين في موسكو وطهران يعتبر أن العلاقات بين البلدين قد وصلت إلى مستوى التحالف، الأمر الذي أثار جدلاً وقلقاً شديدين على المستويين الإقليمي والدولي بشأن مستقبل التعاون العسكري بين موسكو وطهران من ناحية، وانعكاساته على العلاقات الإقليمية والدولية من ناحية أخرى. (موقع مفكرة الإسلام، 2010)

تعتبر إيران سوقاً رئيسياً للسلاح بالنسبة لروسيا حيث تأتي في المرتبة الثالثة كأكبر مستورد للسلاح الروسي بعد الصين والهند، وتعتبر شركة "روس-بورون اكسبورت" التي تملكها الدولة الروسية ممولاً لطهران في مجال الاسلحة. وقد بدأ التعاون العسكري بين البلدين في عام 1989 عندما تم عقد توريد بعض الأسلحة السوفييتية إلى إيران. وفي عام 1991 وقّعت موسكو وطهران مجموعة من العقود بلغت قيمتها 7.9 مليار دولار.

وخلال الفترة من 1991 إلى 1994 قامت روسيا بتوريد ما قيمته 4 مليارات دولار من الأسلحة لإيران، وتضمّن ذلك مقاتلات ميج 29 وقاذفات سوخوى، وثلاث غواصات، وكتائب الغواصات، كما تم بناء معامل لصناعة الدبابات والمدرعات

والصواريخ المضادة للدبابات. إلا أن الضغوط الشديدة التـي مارسـتها الولايـات المتحدة على روسيا لوقف تعاونها العسكري مع إيران أدّت إلى توقيع اتفاق – لـم يُعلن عنه في حينه - بين رئيس الوزراء الروسي – آنذاك – والجور نائب الرئيس الأمريكي في عام 1995، يقضي بتوقف موسكو عن تزويد إيـران بـأي اسـلحة تقليدية مطورة بدءاً من عام 2000. ولكن على عكس ما كان متفقاً عليه وما كانـت تتوقعه وتأمله واشنطن، فقد شهدت العلاقات الروسية – الإيرانية تطوراً مطرداً على الصعيدين العسكري والاستراتيجي منذ عام 2000، فقـد اعلـن الـرئيس بـوتين استئناف التعاون العسكري مع إيران. ففي ديسمبر2000 قام وزير الدفاع الروسـي بزيارة إيران في اول زيارة من نوعها منذ الثورة الاسلامية، معلناً استئناف التعاون العسكري بين البلدين، وهو ما مثل خرقاً صريحاً لاتفاق تشرنوميردين- الجور.

ورغم الهجوم الذي شنته الولايات المتحدة والانتقادات الحادة التي وجهتهـا لموسكو، إلا أن هذا لم يُثن روسيا عن عزمها، وجاءت زيارة الـرئيس الإيرانـي الاسبق محمد خاتمي لموسكو في مارس 2001 لتؤكد عمق العلاقات بين البلـدين، وثبات التوجه الروسي نحو تعزيز التعاون العسكري مع إيران.

كما تم توقيع صفقة أخرى عام 2007 تتعلق بامداد إيران بمنظومـات مـن صواريخ "اس300" كأسلحة دفاعية وهي قادرة على تدمير الأهداف الجوية للعـدو على ارتفاعات اقصاها تصل إلى 30 كم وبمدى يصل من 150-200 كم، عـلاوة على الرادار الخاص بهذه المنظومة القادرة على تحديد عشرات الأهداف، وإطـلاق الصواريخ باتجاهها في الوقت نفسه.

كما تتمتع هذه المنظومة الصاروخية بقدرتها على تدمير الصواريخ المجنحة والبالستية التي يصعب اكتشافها، وكذلك جميع أنواع الطائرات والمروحيات، وهـذه المنظومة تعدّ أفضل بكثير من نظيرتها الأمريكية "بـاتريوت" المعروفـة بكثرتهـا وبشهرتها العالية في منطقة الشرق الاوسط. ولقد أثارت هذه الصفقة قلق اسـرائيل الشديد (الشيخ، 2010).

وطالب رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو صراحة موسكو بوقف الـصفقة، إلا أن وزير الخارجية الروسي لافروف، أكد في تصريح له في يـوم 24 فبرايـر

2010 أن روسيا ستنفذ العقد الموقع مع إيران حول توريد 5 منظومات صـاروخية من طراز "اس 300" إلاّ أن التسليم لإيران سيؤجل بعض الوقت وذلك لأن روسـيا تقوم بمعالجة "الخلل الفني الذي تم كشفه في منظومة تردد الموجات الرادارية فـي تلك المنظومات".

ويمكن تفسير النمو المطرد في التعاون العسكري بين البلـدين فـي ضـوء مجموعة من الاعتبارات، أهمها رغبة روسيا في استعادة مكانتها في سوق الـسلاح وزيادة حصتها في هذا السوق، وذلك بالنظر إلى ما تمثّله عائدات تجارة السلاح من مورد لا غنى عنه بالنسبة لروسيا، خاصة في ظل الأزمـة الاقتـصادية العالميـة مؤخراً. وقد أشار الرئيس الروسي السابق بوتين إلى ذلك صراحة حين أشاد بثمار التعاون العسكري بين روسيا وعدد من الدول ومنها إيران، حيث بلغـت مبيعـات الأسلحة الروسية 8.5 مليار دولار عام 2008، لتحتل روسيا المرتبة الثانية عالميـاً بين مصدري السلاح بعد الولايات المتحدة (الشيخ، 2010). وتعتبر روسـيا هـي المصدر الأساسي المتاح لإيران للحصول على الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية فـي ظل الحظر المفروض عليها من الولايات المتحدة وأوروبا. وتؤكد روسيا دوماً على أن تعاونها العسكري مع إيران ليس موجهاً ضد أي طرف ثالـث، وأنـه لتعزيـز القدرات العسكرية لمواجهة التهديدات المختلفة التي تواجهها. هذا فـضلاً عـن أن إيران لا تتصدر قائمة الدول الأكثر إنفاقاً على مشتريات الأسلحة في المنطقة وذلك وفقاً لبعض التقارير الأمريكية.

1-3-4 دوافع التعاون العسكري الروسي – الإيراني:

إن تتبع العلاقات الروسية الإيرانية والتطور الذي شهدته منذ أكثر من عقدين من الزمن، مع زيارة هاشمي رافسنجاني رئيس مجلس الـشورى الإيرانـي إلـى موسكو عام 1989، يوضح أن التعاون الروسي - الإيراني هو أحد أنماط التعـاون الاستراتيجي، ورغم أنه لم يصل بعد إلى مستوى التحالف الاستراتيجي الكامـل، إلا أنه يظلّ مهماً للطرفين، وداعماً للقدرات الإيرانية على وجه الخصوص. (الـشيخ، 2010)

يندرج التعاون النووي بين روسيا وإيران في إطار برامج متكاملة للتعـاون العسكري بين الجانبين. فمنذ نهاية الثمانينات باتت إيران تعتمد بدرجة كبيرة علـى روسيا من أجل إعادة بناء قواتها المسلحة التي تعرضت للدمار أثناء الحرب العراقية – الإيرانية. وقد وقّع الجانبان صفقة ضخمة لتحديث القوات المسلحة الإيرانية فـي مختلف الأفرع البرية والجوية والبحرية في أواخر الثمانينات من القرن الماضـي، ووصلت القيمة الإجمالية لمشتريات السلاح الإيرانية من روسيا الاتحادية إلى حوالي 10 مليارات دولار أمريكي، واشتملت هذه المشتريات على دبابات قتـال رئيـسية متطورة وطائرات قتالية وعربات مدرعة وأجهـزة رادار متطـورة وغواصـات هجومية، كما اشتملت هذه الصفقة على التعاون بين الجانبين الروسي والإيراني في المجال النووي (عبد الفتاح، 2009).

وواقع الأمر أن هذا التعاون ينطلق من دوافع مختلفة خاصة بكل طرف مـن الطرفين، ولكن بالرغم من اختلاف هذه الدوافع بـين كـل مـن إيـران وروسـيا الاتحادية، فإن النتيجة تصب في النهاية في اتجاه تعزيز علاقات التعاون بينهما.

فعلى الجانب الروسي يمثل تعزيز العلاقات العسكرية والنووية مـع إيـران جزءاً أساسياً من توجهات السياسة الخارجية الروسية الراهنة، من أجـل الحـصول على العوائد المالية الضخمة من وراء تنفيذ صفقات السلاح الروسية إلـى إيـران، وكذلك من أجل تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي في مختلـف المجـالات بـصفة عامة، وفي المجال النفطي بصفة خاصة. أما من المنظور الـسياسي، فقـد بـات واضحاً أن السياسة الخارجية الروسية تسعى في الوقت الحالي إلى استعادة العديـد من مواقع النفوذ القديمة التي كان يتمتع بها الاتحاد السوفيتي السابق، وبالذات فـي منطقة الشرق الأوسط، ويرمي هذا التوجه إلى تمكين روسيا من امتلاك مكانة أكبر على الساحة الدولية، علاوة على أن هذا التوجه الروسي يمثل في أحد أهم جوانبـه تعبيراً عن الإحباط من ضآلة حجم المساعدات الاقتـصادية الأمريكيـة والغربيـة المقدمة إلى روسيا طيلة السنوات الخمس الماضية (مطر،2007).

إن كثيراً من عناصر السياسة الخارجية الروسية تبدو انعكاساً للإحباط الروسي الشديد من الموقف الأمريكي من مسألة بناء شـبكة للـدفاع الـصاروخي المـضاد

للصواريخ البالستية، حيث تُظهر إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش إصراراً قوياً على مواصلة تنفيذ هذا البرنامج، رغم ما يمثله ذلك من انتهاك لمعاهدة حظر الصواريخ الباليستية الأمريكية – السوفييتية لعام 1972. كما أن إدارة بوش ترفض الاستماع إلى التحليلات العديدة التي تتخوف من إمكانية أن يؤدي هذا البرنامج الدفاعي الصاروخي الأمريكي إلى تقويض الاستقرار الاستراتيجي العالمي. وترفض روسيا من جانبها أي حلول وسط بشأن هذه المسألة، حيث أن بعض المسئولين الأمريكيين يدعون إلى تعديل معاهدة 1972، حتى يمكن للولايات المتحدة استكمال هذا البرنامج، في حين أن روسيا الاتحادية أكدت مراراً رفضها إدخال أي تعديلات على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ، وتطرح بدلاً من ذلك مبادرة لإنشاء نظام عالمي للسيطرة على الانتشار الصاروخي وتكنولوجيا الصواريخ. إلا أن الإدارتين الأمريكيتين السابقة والحالية رفضتا هذا الاقتراح الروسي (موقع مفكرة الإسلام، 2010).

ولذلك تبدي السياسة الخارجية الروسية قدراً عالياً من الإحباط تجاه الموقف الأمريكي في هذه المسألة، وبات التخطيط العسكري الروسي يولي في الفترة الراهنة أهمية كبرى للتهديد الناجم عن إمكانية إنتاج وتطوير ونشر برنامج الدفاع الصاروخي المحدود من جانب الولايات المتحدة. وليس هناك من شك في أن قيام الحكومة الروسية بإلغاء اتفاقية كانت قد وقعتها مع الولايات المتحدة عام 1995، لمنع بيع موسكو لطهران أي أسلحة غير تقليدية، يعتبر انعكاسا للإحباط الروسي من الموقف الأمريكي من مسألة الدفاع المضاد للصواريخ. (محمود، 2009)

أما على الجانب الإيراني، فإن تنشيط علاقات التعاون الشامل مع روسيا يعتبر واحداً من بدائل قليلة للغاية متاحة أمام السياسة الإيرانية. ففي الوقت الحالي، ما زالت السياسة الإيرانية تتعرض لحملة دولية شرسة تقودها الولايات المتحدة، وترمي هذه الحملة إلى عزل إيران ومنع التعامل معها من قِبل القوى المؤثرة في المجتمع الدولي كافةً، وفي البيئة الإقليمية المحيطة بإيران. وهذه الحملة الأمريكية لم تحقق نجاحاً كبيراً على الصعيد الاقتصادي، لكنّ معظم الدول المالكة للتكنولوجيات العسكرية المتقدمة امتنعت عن توقيع صفقات تسليحية مع إيران (عبد الفتاح،

2009)، وبالتالي، فإن روسيا الاتحادية، بالإضافة إلى الصين وكوريـا الـشمالية، تمثل القوى الرئيسية التي يمكن لإيران الحصول منها على الاحتياجات التـسليحية، لاسيما وأن إيران كانت في حاجة ماسة إلى الحصول على العديـد مـن الأسـلحة والمعدات في أفرع القوات المسلحة كافةً من أجل تعويض الخسائر الفادحـة التـي كانت تلك القوات قد تكبدتها خلال الحرب العراقية – الإيرانيـة (1980 – 1988).

وفي هذا الإطار جرى بالفعل التوقيع على صفقة تسليحية ضخمة بين روسيا وإيران عام 1991. والواضح أيضا أن هذه الصفقة اشتملت على اتفاق للتعاون فـي المجال النووي، يقوم الروس بمقتضاه باستكمال محطة نووية إيرانية فـي منطقـة (بوشهر). (محمود، 2009)

وفي نفس الوقت ترى إيران أن روسيا يمكن أن تمثل بالنسبة لهـا ضـمانة استراتيجية من أجل التقليل من احتمالات التعرض لضربة عـسكرية أمريكيـة أو أمريكية – إسرائيلية في المستقبل القريب، استنادا إلى أن الولايات المتحدة يمكن أن تتحسب كثيرا لاحتمالات رد الفعل الروسي قبل إقدامها على القيام بمثل هذه الضربة العسكرية (موقع مفكرة الإسلام، 2010).

وتؤيد روسيا حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية للاغراض السلمية، وقد أكد الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين ذلك خلال اجتماعه بالرئيس الأمريكي في 24 مايو 2002، حيث اشار إلى أن روسيا تقدم الـدعم الفنـي لإيـران فـي المجالات السلمية فقط.

كما تؤكد روسيا أولوية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حـسم الجـدل حول ملف إيران النووي. وسبقت أن رفضت روسيا مراراً اصدار قرار لمجلـس امناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية يسمح بإحالة الملف الإيراني إلى المجلس الامن، ورأت انه من الضروري إتاحة الفرصة الكاملة للجهود الدبلوماسية للتقريب بـين وجهتي النظر الأمريكية والإيرانية.(الشيخ، 2010)

2-3-4 التعاون في المجال العسكري التقني

تعتبر روسيا هي الطرف المعني أساساً بالملف النـووي الإيرانـي لكونهـا الشريك الرئيسي لإيران ومصدر تزويدها بالتكنولوجيا النووية. وقد بدا التعاون بين روسيا وإيران في هذا المجال عام 1992 حيث وقّـع البلـدان اتفـاقيتين: الأولـى للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ويتضمن ذلك إجراء البحوث والدراسات وتدريب الخبراء، أما الثانية فهي التي تخص بناء محطـة نوويـة فـي إيران لانتاج الطاقة الكهربائية، وهي محطة بوشهر (جنوب إيـران) بطاقـة تبلـغ 1000 ميجاوات. وتم توقيع العقد الخاص بالصفقة بين البلدين فـي ينـاير 1995، وبدأ العمل بالمحطة في أوائل عام 1996 وأوشك العمل على الانتهاء، وقـد نُقـل المفاعل الخاص بالمحطة من مصنع ايجورسكاى زافودى عبر البحر إلى إيـران، وتتولى شركة اتوم الروسية تنفيذ المشروع. كما تلقى نحو 700 مهنـدس إيرانـي التدريبات اللازمة في روسيا، حيث تم تأهيل العلماء النوويين الإيرانيين في معهـد كورتشاتوف للطاقة النووية ومقره موسكو، والتقنيين في نوفورفورونيش الروسـي النووي.

تعد إيران سوقاً هامة لتصدير الأسلحة الروسية. وشهدت اعـوام 1990 – 1994 تصدير مقاتلات "ميغ – 29" و"سو – 2 4ام كا "ومنظومـات "اس – 200 في أي" و"فيغا – اي" للصواريخ المضادة للجو. وشـهدت اعـوام 1993 – 1999 توريد الغواصات الروسية من طراز "877 اي كا ام". وكان الجانب الروسـي وفقـاً للاتفاقية الموقعة في 24 نيسان عام 1991، يقدم المساعدة التقنية فـي تجهيـز 6 قواعد للغواصات وتوريد المعدات المخصصة لهذا الغرض (عبد الفتاح، 2009).

وقضت الاتفاقية الموقعة في 13 تشرين الثـاني عـام 1991 بمـنح إيـران تراخيص بانتاج الدبابات من طراز "تي -72 اس" و1500 عربة قتالية للمشاة مـن طراز " بي ام بي 2" ، وكذلك تقديم الذخائر لها بمبلغ اجمالي قـدره (2.2) مليـار دولار بالاضافة إلى المساعدة التقنية في صنع تلك الآليات.

وقامت موسكو في الفترة ما بـين عـام 1993 – 2000 بتزويـد الجـيش الإيراني ب 422 دبابة و413 عربة مدرعة من طراز " بـي ام بـي " بمختلـف

مراحل جاهزيتها، بالإضافة إلى ذخائر بمبلغ قدره 668 مليون دولار. (عبد الفتاح، 2009)

منذ عام 2000 تقوم اللجنة الروسية الإيرانية الحكومية المشتركة الخاصة بالتعاون في المجال العسكري التقني بتنفيذ الأعمال التي وقعت في إطارها اتفاقية عام 2008 الخاصة بالحماية المتبادلة للمعلومات السرية. (المنشاوي، 2007)

شهدت سنة 2005 توقيع 12 اتفاقية لتوريد الأسلحة والخدمات العسكرية إلى إيران ومعظمها وسائل للدفاع الجوي. وقد تم تزويد إيران في شهري ديسمبر / كانون الاول عام 2005 ويناير / كانون الثاني عام 2007 بـ 16 منظومة للصواريخ المضادة للجو من طراز "تور – ام 1" التي تم اختبارها في إيران بعد شهر واحد من توريدها. وشهدت سنة 2007 عقد اتفاق توريد منظومات "اس - 300" الروسية للدفاع الجوي إلى إيران. لكن تلك الاتفاقية لم تنفذ لغاية الآن بسبب الخلاف حول مسألة ما إذا كان يحظر توريد تلك الأسلحة إلى إيران تحسباً من عقوبات مجلس الأمن. (موقع مفكرة الإسلام، 2010)

وفي أكتوبر 2008 استنكر وزير الخارجية الروسي السابق، سيرجى لافروف فرض عقوبات أمريكية على شركة "روس ابورون اكسبورت" الروسية مؤكداً أن هذا القرار لن يرغم روسيا على تغيير موقفها من القضية النووية الإيرانية، وأن التعاون مع إيران في المجال النووي يتم وفق القانون الدولي والتزامات روسيا الدولية.

وتتمثل دوافع روسيا لاتخاذ مثل هذا الموقف في مجموعتين أساسيتين من العوامل:

الأولى: مجموعة العوامل السياسية والقانونية المتعلقة بتعاون روسيا مع إيران في المجال النووي ومشروعية هذا التعاون، وتتضمن:

1 - مشروعية برنامج النووي الإيراني وعدم مخالفته لقواعد القانون الدولي، فالمادة (4) من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تدعو إلى تطوير الابحاث في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ولقد كانت إيران من الدول الأولى التي وقعت معاهده منع الانتشار النووي وذلك عام 1979.

2 - كما قامت إيران بتوقيع البروتوكول الملحق بالمعاهده، والذي يعطي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الحق في اجراء العمليات لتفتيش المنشآت النووية الإيرانية، والذي كان يعتبر من المتطلبات المهمة لبناء الثقة بين إيران وكل من الوكالة الدولية والمجتمع الدولي، هذا إلى جانب عدم وجود أي مؤشرات او دلائل على وجود برنامج نووي عسكري في إيران. وقد قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعمليات تفتيش مكثفة في إيران منذ اوائل التسعينات، ولم يجد المفتشون ما يفيد عزم إيران صنع قنبلة نووية أو عمل إيران في مجال الأبحاث التي تتعلق بالأسلحة النووية، وأكدوا أن التعاون الروسي – الإيراني يتم وفقاً للقوانين والمعاهدات الدولية، وقد أشار تقرير المدير العام السابق للوكالة الدولية الدكتور محمد البرادعي الذي نشر في نوفمبر 2004 إلى ذلك بوضوح، ومن ثم فإن لولايات المتحدة تهدف من خلال حملتها على إيران إلى الحيلولة دون امتلاك إيران القدرة على صنع قنبلة ذرية أو إنتاجها فعلا. (الشيخ، 2010)

3 - أن روسيا لم تكن هي الدولة الأولى التي تتعاون مع إيران في هذا المجال، حيث كانت شركة "سيمنس الألمانية" قد بدأت العمل في محطة بوشهر، إلا أن العمل في المشروع توقف بعد أن تعرض لقصف الحق به أضراراً بالغة خلال الحرب العراقية – الإيرانية في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، مما دفع إلى العزوف عن اكمال المشروع، بل إن الولايات المتحدة ذاتها كانت تزوّد إيران باليورانيوم الذي وصل تركيزه إلى (93%) وذلك بناء على قرار الرئيس الاميركي فورد عام 1976. كما وافق الرئيس الأمريكي جيمي كارتر عام 1978 على بناء من 6 إلى 8 محطات للطاقة النووية في إيران بتكلفة اجمالية مقدارها 10 مليارات دولار، إلا أن الصفقة توقفت بسبب الثورة الاسلامية في إيران.

4 - أن الولايات المتحدة قامت في السابق بتزويد كوريا الشمالية بالمواد نفسها التي تقوم روسيا بتزويدها لإيران، وأن الولايات المتحدة من وجهة النظر الروسية، ترفع شعار "منع الانتشار النووي" من أجل فرض نوع من الاحتكار على سوق التكنولوجيا النووية واستبعاد روسيا من هذا السوق.

5 - أن روسيا لم تواجه ذات الانتقادات أثناء عملها في مفاعل كودانكـولام فـي الهند، رغم أن الهند ليست عضواً في اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، ومن ثم لا تخضع لأي نوع من التفتيش او الرقابة الدولية في هذا الخصوص.

أن تقريراً للاستخبارات الأمريكية صدر في اوائل ديسمبر عام 2007 قد أكد أن طهران جمدت برنامجها لانتاج الأسلحة النووية في خريف عام 2003.

بناءً على ما سبق تؤكد روسيا أن الموقف الأمريكي من البرنامج النـووي الإيراني هو موقف سياسي وليس قانونياً، وهو أحد فصول المواجهة والتـوتر بـين البلدين، والذي بدأ منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران، ووصل إلى حـد المواجهـة العسكرية المباشرة عام 1986، عندما هاجمت الولايات المتحـدة زوارق الحـرس الثوري الإيراني. ولو كان الشاه ما زال في الحكم، وهو الذي بدأ باجراء الأبحـاث الخاصة بالطاقة النووية عام 1974 وكان حليف واشـنطن الاسـتراتيجي، لكانـت طهران الآن شأنها مثل باكستان تملك قنبلة نووية دون ضـجة أمريكيـة.(الـشيخ، 2010)

الثانية: مجموعة العوامل الاقتصادية المتعلقة بجدوى التعاون مع إيران فـي المجال النووي بالنسبة لروسيا وتتضمن:

1. قيمة العقد الذي وقّعته روسيا مع إيران لبناء محطة بوشهر والتي بلغت نحو مليار دولار، هذا إلى جانب توفير فرص العمل لنحو 10 آلاف من خبـراء الطاقة الذرية الروس والمتخصصين، وهو أمر لا يقل أهميه عن قيمة الصفقة ذاتها، خاصة أن الصفقة تمّتْ في وقت كانت روسيا تعاني فيـه مـن عـدم استقرار اقتصادي وهجرة للعقول والعلماء في مختلف المجالات.
2. الآفاق المستقبلية للتعاون مع إيران في هذا المجال، فقـد أعلـن "اسـد الله صبوري" مدير هيئة الطاقة الذرية الإيرانية عزم إيران على إنشاء أحد عشر مفاعلاً نووياً لتوليد الطاقة الكهربائية حتى عام 2021. وهناك رغبة أكيـدة من الجانب الروسي لمواصلة التعاون مع إيران والاسـتفادة مـن العوائـد الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لذلك. وقد تردد أن عقداً فـي طريقـه

للتوقيع بين البلدين، تقوم روسيا بمقتضاه بانشاء سبعة مفاعلات جديدة في إيران بقيمة إجمالية مقدارها (10) مليارات دولار.

3. وبعد إعلان الرئيس الإيراني أحمدي نجاد في 11 فبراير 2010 خلال احتفالات إيران بالذكرى الحادية والثلاثين للثورة الإسلامية في إيران، عن إنتاج أول شحنة من اليورانيوم المخصّب بنسبة تزيد على (20%) دون إعلام مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بذلك، ثارت الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية، ليبدأ الحديث مجدداً عن تشديد العقوبات في إيران، مع ظهور تكهنات باحتمال ضربة عسكرية لوقف الطموح النووي الإيراني، وقد أيدت روسيا قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي ينتقد بناء مصنع جديد لتخصيب اليورانيوم قرب مدينة قم، وأشارت إلى عدم استبعاد احتمال تأييد العقوبات الدولية ضد طهران.

4-3-3 الخسائر الروسية من وقف التعاون العسكري - التقني مع إيران

إن خسائر روسيا من إيقاف التعاون مع إيران في المجال العسكري - التقني يمكن ان تتراوح بين 11 و13 مليار دولار. جاء ذلك في تصريح أدلت به وكالة نوفستي للأنباء يوم 3 آب 2005. حيث ان هذا المبلغ يشمل تنفيذ بنود العقود الموقّعة سابقا وكذلك تجميد مشاريع البرامج المستقبلية. (Orlov, 2005)

وحسب معطيات مركز تحليل تجارة السلاح في العالم فإنه في عام 2001 بدأت طهران في تنفيذ برنامج مدته (23) سنة لإعادة تسليح القوات المسلحة الوطنية الذي كان يتضمن في الأساس التوجه لشراء الأسلحة والتقنية العسكرية من روسيا. ويبلغ مقدار الأموال المخصصة لذلك (25) مليار دولار. وقال كوروتشينكو بهذا الخصوص "كان بإمكان المجمع الصناعي - العسكري الروسي خلال الفترة بين (2010 و 2025) أن يحصل على نصف هذا المبلغ على اقل تقدير". وحسب قوله فان أهم القطاعات المستقبلية في التعاون العسكري - التقني بين روسيا وإيران هو قطاع الأسلحة المضادة للجو. (جمال، 2010)

ففي نهاية عام 2007 تم ابرام عقد مع طهران لتوريد 5 منظومات من صواريخ " اس - 300 بي ام او-1" للدفاع الجوي بقيمة (800) مليون دولار. وفي حالة إلغاء الاتفاق يجب على موسكو دفع غرامة يمكن أن تبلغ (10 %) من قيمة العقد من جرّاء عدم تنفيذ التزاماتها. أي أن خسائر روسيا بسبب إلغاء عقد توريد صواريخ " اس – 300 " سيبلغ زهاء (90) مليون دولار.(Cohen, 2010)

إلى جانب هذا كان يُنظر إلى إيران كمشتر محتمل لمجمع صواريخ مضادة للجو ذات مدى متوسط من طراز "بوك – ام 2 آي" لتشكيل نظام دفاعي منسق للبلاد. ويقدر الخبراء عدد المجمّعات الصاروخية المطلوبة لذلك بين 18 و36 مجمعاً، وتتراوح قيمتها بين 250 و 500 مليون دولار.

وفي شهر كانون الثاني 2009 أكملت روسيا توريد (29) منظومة صاروخية قصيرة المدى من طراز " توب – ام 1 " لإيران بقيمة 700 مليون دولار. هذه المنظومات تم نشرها حول المواقع الحكومية والعسكرية الإيرانية لحمايتها. وسوف يبلغ مقدار خسائر روسيا فيما لو رفضت توريد قطع غيار لهذه المنظومات بين 50 و80 مليون دولار تقريباً (جمال، 2010).

وكانت إيران قد أعلنت أيضاً عن نيّتها لشراء حتى 1000 صاروخ محمول من طراز "ايغلا" تصل قيمتها إلى 500 مليون دولار. كما أظهر الجانب الإيراني اهتماماً لشراء محطات الرادار الروسية من نوع " غاما – دي أي وكاستا – 2 اف 2 "، وفي هذه الحالة فإن الخسائر التقديرية لروسيا تتراوح بين 100 – 200 مليون دولار، وقال كوروتتشينكو إجمالاً فإنه بوقف التعاون العسكري - التقني مع إيران ستفقد روسيا فقط في مجال الأسلحة المضادة للجو من 1.8 مليار دولار إلى 2.2 مليار دولار، وحسب تقييمات المركز فإنّ خسائر مماثلة تتراوح بين 2.2 - 3.2 مليار دولار، يمكن أن تتحملها روسيا للفترة بين 2010 – 2025 من جرّاء تجميد التعاون العسكري - التقني مع إيران في مجال التقنية الحربية البحرية. وفي مجال التقنية الجوية "الطائرات الحربية" فيمكن أن تتراوح هذه الخسائر بين 3.4 - 3.7 مليار دولار، أما في مجال تقنية القوات البرية فتتراوح بين 2.1 – 2.5 مليار دولار، وفي مجال المروحيات فتصل الخسائر إلى حوالي 1.1 مليار دولار. أمّا

الخسائر من تجميد التعاون في مجال الفضاء فتقيم بـ 200 دولار، ومن جراء وقف توريد قطع غيار المعدات الحربية التي سبق أن اشترتها إيران من روسيا فستبلغ الخسائر من 200 إلى 250 مليون دولار.

4-4 مظاهر التوتر في العلاقات بين روسيا وإيران

هناك ثلاث قضايا تدور حولها التوترات الإيرانية – الروسية: التصويت على الجولة الرابعة من العقوبات الدولية، وصفقة صواريخ الدفاع الجوي، وتقسيم بحر قزوين. (Orlov, 2005)

1 - بالنسبة لقضية العقوبات كانت روسيا قد ألمحت للإيرانيين، بأنها قد لا تتمكن من تعطيل مشروع قرار جديد من مجلس الأمن الدولي، ما لم يحدث شيء من التحوّل في الموقف الإيراني. بيد أن الروس حرصوا، على الرغم من ذلك، على التأكيد بأنهم لن يمضوا في مشروع عقوبات ذات عواقب ضارة باقتصاد إيران (المرهون، 2010).

وهكذا سارت التطورات، ففي أيار 2010 دعمت روسيا مشروعاً تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية لمجلس الأمن الدولي، يهدف لفرض جولة رابعة من العقوبات على طهران، طالت جوانب مالية وتسليحية، وحظيت بدعم الأعضاء الدائمين في المجلس كافةً، وكان المشروع في شكله الأخير بمثابة تسوية وسط بين الدول الغربية من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى. وهنا انتقدت إيران روسيا واتهمتها بالخضوع للغرب، ففي 26 أيار 2010 صدرت عن طهران هذه التصريحات التي اعتُبرت أكثر العبارات حدّة، ممّن يفترض أن يكون حليفاً لروسياً.(المرهون، 2010)

وقد ردّت روسيا على الانتقاد الإيراني، وقال البيان: "إن الإتحاد الروسي تحكمه مصالح الدولة في المدى الطويل، وموقف روسيا هذا إنما يعكس مصالح جميع شعوب روسيا العظمى، وبالتالي لا يمكن أن يميل صوب الأميركيين أو الإيرانيين". (Harvery & Sabatini, 2008)

2 - وفي قضية صفقة صواريخ (S-300PMU1)، يمكن أن نشير بدايةً إلى أن البلدين وقّعا في العام 2005 عقداً يقضي بتزويد طهران بخمسة أنظمة من هذه الصواريخ، وهي أنظمة دفاع جوي متوسطة المدى. وعلى الرغم من ذلك، بقيت تفاصيل هذا العقد سرّية. وحسب بعض المصادر الروسية، فإن العقد لا ينص على مواعيد تسليم نهائية. وقال آخرون بأن هذا الموعد قد جعل تحديده في الأصل بيد روسيا (مطر، 2007).

أحجمت روسيا عن توريد هذه الصواريخ، إذ قال سيرغي ايفانوف، نائب رئيس الوزراء الروسي، في 28 تشرين الأول/ أكتوبر 2009: "إن روسيا ليست في صدد تزويد إيران بمنظومات (S-300PMU1) في الوقت الراهن". وفي رد ضمني على ذلك، أوقفت إيران اتصالاتها مع الروس بشأن استيراد خمس طائرات مدنية من طراز "تو 204 س م"، وقّع عقد بشأنها قبل بضع سنوات(المرهون، 2010).

وفي 25 تشرين الثاني 2009، قالت صحيفة "ارغومينتي إي فاكتي" الروسية، إنها علمت من مصادر بمجمع الصناعات العسكرية الروسية أنه تم إنتاج أنظمة (S-300PMU1) الخمسة التي طلبتها إيران. وأن المنتج كان قد قبض ثمن ما أنتجه، أي (800) مليون دولار أمريكي. وليس هذا فقط، بل جرى - حسب الصحيفة- وضعها في عربات السكك الحديد أكثر من مرة، استعداداً لإرسالها إلى إيران، لكن "الجهات العليا" كانت تتدخل كل مرة، وتأمر بإيقاف عملية الشحن. (سليمان، 2009)

وفي تطوّر أخر في الموقف الروسي، قال ميخائيل مارغيلوف، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الاتحادي الروسي، في 21 أيار 2010، إن العقوبات التي تفرض من قبل الأمم المتحدة على إيران لن تؤثر على عقود التسليح القائمة معها بالفعل، وذلك في إشارة إلى صواريخ (S-300PMU1). (جمال، 2010)

وربما تكون إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما قد خففت ضمناً موقفها من صفقة هذه الصواريخ، على خلفية دعم روسيا لمشروع الموجة الرابعة من العقوبات الدولية على إيران، أو هكذا على الأقل أشار تقرير نشرته "نيويورك تايمز"، في 21 أيار/ مايو 2010، استناداً إلى مسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى.

وأياً يكن الأمر، فإن روسيا تبقى أكبر مصدّر للسلاح الإيراني، كما صنّعت إيران عدداً من أسلحتها استناداً إلى نماذج روسية. وقد جرى توقيع أول اتفاقية تعاون عسكري بين إيران والاتحاد السوفياتي، بعد سقوط حكم الشاه، في حزيران من العام 1989، وذلك أثناء زيارة قام بها إلى موسكو الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني (المرهون، 2009).

3 - سعت روسيا إلى استغلال موارد بحر قزوين لتعزيز مصالحها في احتكار خطوط أنابيب التصدير بهدف توسيع دائرة مصالحها التجارية. وقد تذبذب موقفها من الدعوة إلى التمسك بالاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الاتحاد السوفييتي السابق وإيران، إلى القبول بفكرة التقسيم، مع مساندتها مرة أخرى للرؤية الإيرانية التي رأت أن يكون استغلال ثروات البحر وموارده من خلال نظام قانوني مشترك بين الدول الخمس المطلّة عليه. ولم يمنع ذلك روسيا من إبرام العديد من الاتفاقيات مع الأطراف الأخرى بما يتفق ومصالحها، ومنها اتفاقية الطاقة المعروفة باسم "اتفاقية تركمانبشى" مع كل من تركمانستان وكازاخستان الموقعة في 12 مايو 2007، والتي بمقتضاها ينقل إنتاج الطاقة من تركمانستان وكازاخستان عن طريق الأراضي الروسية كما تحتكر بموجبها روسيا غاز تركمانستان حتى عام 2028.

ولكن تداعيات الأزمة الاقتصادية أجبرت روسيا على خفض كميات الغاز تنقلها من تركمانستان، مما أدى إلى خلاف بين الدولتيم، اتجهت على أثره تركمانستان إلى توجيه صادراتها إلى الصين عبر خط أنابيب الغاز الجديد. وبذلك أصبحت الصين تشكل تهديداً لسيطرة روسيا على موارد المنطقة.

على الجانب الآخر، تسعى إيران إلى أن يكون لها دور في مجال استغلال موارد النفط والغاز وخطوط النقل والتصدير، وذلك من خلال مطالبتها باستغلال جميع الموارد والثروات بصورة جماعية، بحيث يعاد توزيع عائد تلك الثروات على الدول الخمس بنسب متساوية، بأن تحصل كل واحدة منها على 20% من الثروات النفطية للبحر. وترى أن يكون نقل النفط والغاز من البحر عبر اراضيها، باعتباره أرخص وأسرع الطرق وصولاً إلى الأسواق العالمية.

وفي إطار سعيها لخلق وجود اقتصادي وتجاري في المنطقة، عملت على تنمية علاقاتها الاقتصادية بالتعاون مع هذه الدول. فعلى سبيل المثال مع نهاية عام 1996. كانت إيران قد وقعت مع تركمانستان مايقرب من 100 اتفاقية في مختلف المجالات، تتضمن المجالات التجارية والاقتصادية والثقافية. كما تدعم إيران مشاريع للبنية التحتية، مثل مشروع خط السكك الحديدية، الذي يربط إيران وتركمانستان وإيران في يناير 2010.

وقد شهد العام 2009م عدداً من التطورات المهمة ذات الصلة بالصراع على الغاز الطبيعي في أوراسيا، وخطوط نقله إلى الأسواق الدولية ففي (13/تموز/يوليو/2009م)، وقعت تركيا وأربع دول أعضاء في الإتحاد الأوروبي إتفاقية المشاركة في مشروع نابكو لنقل الغاو الاوراسي إلى أوروبا.

ويقضي مشروع نابكو: بمد خط ينطلق من ثلاث دول في آسيا الوسطى هي: كازاخستان وأوزباكستان وتركمانستان، ثم يمتد في قاع بحر قزوين حتى أذربيجان، ومنها إلى جورجيا ثم تركيا. ويواصل الخط بعد ذلك مساره من بلغاريا ورومانيا وهنغاريا والنمسا، ويستهدف ضخ ثلاثين مليار متر مكعب سنوياً للدول المستقبلة.

وكانت شركة غاز بروم الروسية قد أعلنت في (آذار/ مارس/2009م) أنها: تسلمت دعوة رسمية للإنضمام إلى خط نابكو، إلا أنها رفضت الدعوة. بينما كانت إيران قد اعلنت من ناحيتها في (3/يونيو/2008م) أنها: قررت الإنضمام إلى مشروع نابكو. وسوف يؤمن الغاز الإيراني لهذا الخط من حقول"شاه دنيز".

وحقيقة الأمر أن هناك تنسيقاً تركياً إيرانياً بما يخص مد خطوط الغاز لكسر الإحتكار الروسي في السيطرة على خطوط الغاز المتجهة إلى أوروبا، حيث بدأت إيران في بناء خط أنابيب بطول 1740كم (داخل إيران ةتركيا) لنقل الغاز الإيراني إلى المستهلكين في أوربا. وسوف يمتد هذا الخط من تركيا إلى اليونان ليصل إلى إيطاليا، ثم إلى دول أوربية أخرى. وقد تم توقيع خطط تمهيدية لهذا الخط في إطار اتفاقية تركية – إيرانية.

وسبق أن أعلنت تركيا عن خطط لإنتاج أكثر من عشرين مليار متر مكعب سنوياً من الغاز من حقل فارس الجنوبي الإيراني، وتصديره عبر أراضيها. وفي

إطار مشاريع الغاز ذاتها هناك تنافس روسي – إيراني هذه المرة، يـرتبط بـضخ الغاز إلى الهند وباكتسان. فإيران لديها منذ سنوات مشروع لنقل الغاز إلـى هـذين البلدين عبر خط الأنابيب المعروف اختصاراً بـ (IPI). وقد نظر الروس إلى هـذا الخط على أنه مشروع مواجه لمشروعهم المعروف بخط شمال – جنـوب (North-South)، لنقل الغاز من روسيا إلى الهند عبر آسيا وأفغانستان وباكستان.

ويمتد خط (IPI) بطول 2700 كم، وبطاقة استيعابية قدرها 30-35 مليـار متر مكعب سنوياً. (المرهون، 2010)

كما أن هناك خلافاً بين روسيا وإيران حول اتفاقية الطاقة المعـروف باسـم "اتفاقية تر كمانبشي"، حيث وقعت روسيا في (12 مـايو 2007م) مـع كـل مـن تركمانستان وكازاخستان هذه الإتفاقية والتي تتضمن: نقل إنتـاج الطاقـة مـن تركمانستان وكازخنستان عن طريق الأراضي الروسية. أما إيران فترى أن يكـون نقل النفط والغاز عبر أراضيها باعتبارها أرخص وأسرع الطـرق وصـولاً إلـى الأسواق العالمية.(المرهون، 2010).

1-4-4 عوامل التقارب في العلاقات الروسية - الإيرانية:

ساهمت مجموعة من العوامل في التقارب الذي وصل إلـى حـد التعـاون الإستراتيجي بين روسيا وإيران، وأهم تلك العوامل بالنسبة لروسيا:

1. **التحوّل في التوجهات السياسية الروسية نحو مزيد من البرجماتية:**

على مدى السبعة عقود الماضية، كانت الاعتبارات الايديولوجية هي الحاكمة لعلاقات روسيا وسياستها الخارجية، فقامت السياسة الروسية فـي اطـار الاتحـاد السوفييتي على مساندة حركات التحرر الوطني والحركـات الثوريـة، ثـم الـنظم الراديكالية المتولدة عن هذه الحركات، وكذلك تأييدها ودعمها الأحزاب الـشيوعية، سواءاً اكانت في الحكم أم في المعارضة، الأمر الذي أعاق تطوير علاقات الاتحـاد السوفييتي مع عدد من الدول ذات النظم التقليدية، ومنها إيران.

ومع تولي ميخائيل غورباتشوف السلطة في الاتحاد السوفييتي فـي مـارس 1985، وفي ظل اعادة هيكلة السياسة السوفييتية التي دشنها، وبرنامجه الاصلاحي

الداخلي (البيروسترويكا) تحت وطأة التدهور الاقتصادي، تراجعت الاعتبارات الايديولوجية نسبياً أمام الاعتبارات الاقتصادية كمحدد حاكم للسياسة الخارجية، الأمر الذي سمح ببعض التفاهم والتقارب مع عدد من الدول التي كانت تناصب موسكو العداء، ومنها إيران في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، ومع تفكك الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة والمواجهة بين القوتين العظميين، أصبحت الاعتبارات والمصالح الاقتصادية هي الحاكمة للسياسة الخارجية الروسية، وأصبحت السياسة الروسية أكثر سعياً لتحقيق المصالح الروسية على الصعيدين الاقتصادي والأمني.

وفي هذ الاطار، وانطلاقاً من اعتبارات مصلحية واقتصادية واضحة، بدأت روسيا بتطوير علاقاتها مع طهران خلال حقبة التسعينات من القرن العشرين في عهد الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين، فكان توقيع العقد الخاص بانشاء مفاعل بوشهر النووي لتوليد الطاقة الكهربائية في إيران عام 1996. وقد ترسّخ هذا التوجه في السياسة الروسية في وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة مطلع عام 2000 في إطار توجّه القيادة الروسية الجديدة لتوظيف السياسة الروسية الخارجية بصفة عامة لخدمة متطلبات نمو الاقتصاد الروسي وازدهاره، فشهدت السياسة الروسية تفعيلاً بعد عقد من التخبّط والسكون خلال التسعينات من القرن الماضي. وعادت روسيا لتلعب دوراً فاعلاً وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والاقليمية، وقد ساعدها في ذلك وجود قيادة واعية ذات رؤية للأولويات الوطنية، ولديها القدرة على تنفيذها وإدارة تبعاتها بكفاءة، وانتعاش اقتصادي مكّنها من تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية في سياستها الخارجية. (الشيخ، 2010)

ويعتبر التعاون الاستراتيجي الروسي- الإيراني نموذجاً واضحاً لهذا التحول في السياسة الروسية، حيث يمكن تفهّم التطوّر الحادث في العلاقات الروسية الإيرانية على ضوء العائد المباشر للتعاون بينهما، والذي يخدم المصلحة الوطنية لكلا البلدين، كما حددتها القيادة السياسية بهما، ومن مرتكزات هذا التعاون ما يلي:

1 - العوامل الاقتصادية:

وتتمثل في العوائد المتحققة من صفقة المفاعل النووي لبوشهر، والتي تبلـغ قيمتها نحو مليار دولار، وكوْن إيران سوقاً مهمة لاسـتيراد الأسـلحة والمعـدات العسكرية الروسية كما سيلي بيانه تفصيليا، هذا إلى جانب كوْن إيران شريكاً تجارياً مهماً بالنسبة لروسيا، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بينهما نحو3.5 مليار دولار عام 2008 مقارنة بنحو 4.2 مليار دولار عام 2004 ومليار دولار فقط عـام 2001، الأمر الذي يشير إلى النمو المطرّد في التبادل التجاري بين البلدين.(الشيخ، 2010)

يعتبر قطاع الطاقة محوراً ومرتكزاً رئيسياً في الاقتصاد القـومي الروسـي وعماد النهضة الاقتصادية التي شهدتها روسيا، وينعقد كثير من الآمال في المزيـد من النمو الاقتصادي والاجتماعي، فلا مستقبل حقيقي لروسيا دون تأمين حد أدنـى لأسعار النفط العالمي، توفّر روسيا من خلاله عوائد تكفي لتطوير مستوى الـصحة والتعليم والمواصلات وغيرها، وتضمن به أيضاً استقلالية قرارها الخارجي وقدرته على التأثير، وممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولي والاقليمي. فـالنفط يـسهم بنحو (13%) من اجمالي الناتج المحلي الروسي، أي أن انخفاضـاً بمقـدار دولار واحد في سعر برميل النفط يصيب الخزانة الروسية بخسارة تتـراوح بـين (1 و 1.4) مليار دولار سنوياً. (محيو، 2004)

وتشكل الصادرات السلعية الروسية، خاصة من الـنفط والغـاز الطبيعـي والمعادن نحو (80%) من إجمالي الصادرات الروسية. كما تمتلك روسيا ثامن أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، حيث قدّرت احتياطياتهـا مـن الزيت الخام بنحو (79) مليار برميل (5.82% من الاحتياطي العالمي)، وتـستأثر بنحو (40%) من اجمالي الصادرات العالمية من النفط. تعتبر روسيا ثـاني أكبـر منتج ومصدّر للنفط كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطات الغـاز الطبيعـي، حيث قدر احتياطها من الغاز الطبيعي (1.7) كوادريليون قدم مكعب (27.5% مـن الاحتياطي العالمي). وتأتي إيران في المرتبة الثانية مباشرة بعد روسيا فـي إنتـاج النفط، وتتشابه روسيا في ذلك مع إيران التي تحتل المرتبه الثانية بين أكبر المنتجين في منطقة اوبك، إذ يصل إنتاجها إلى (2.7) مليون برميل يوميـاً، وتحقـق نحـو

(50%) من عائدات إيران من العملات الاجنبية من صـادراتها النفطيـة وتـشكل صناعة أكثر من (70%) من الميزانية الإيرانية، كما تقدر نسبة مساهمة النفط بهـا أكثر من (70%) من ميزانية إيران، كما تقدر نسبة مساهمة الـنفط والغـاز فـي اجمالي الصادرات الإيرانية بنحو (86%) عام 2005 /2006. (جيوستي، 2008، ص85)

تبرز أهمية التعاون والتنسيق بين روسيا وإيران باعتبارهما من أكبر منتجـي ومصدري النفط في العالم، ويتم هذا التنسيق والتعاون فـي إطـار ثلاثـة محـاور أساسية:

أولاً: الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار الـنفط، وذلك من خلال التحكّم في أسعار الإنتاج، خاصةً أن روسيا تشارك في اجتماعـات اوبك كمراقب، ويُشار في هذا الصدد إلى تعهد موسكو بالتعاون مع دول اوبك فـي جهودها لخفض الانتاج خلال عام 2001، حيث قررت خفـض انتاجهـا بمقـدار (150) ألف برميل يومياً للحفاظ على الأسعار، ويفسر هذا أيضاً سـعي موسـكو للإنضمام رسمياً إلى منظمة اوبك، وهو ما أكده العديد من المسئولين الروس ومنهم يفجيني بريماكوف رئيس وزراء روسيا الأسبق، ورئيس الغرفة التجارية والصناعية الروسية.

ثانياً: الاستثمارات المشتركة والتعاون المشترك لتطـوير صـناعة الـنفط الإيراني "غازبروم" الروسية مع السلطات الإيرانية حول مساهمتها فـي اسـتخراج الغاز الطبيعي، والتنقيب عن النفط في مجمّعين أو ثلاثة من حقول "فارس الجنوبي" وتساهم شركة "غازبروم" منذ 1997 في مشروع التنقيب عن النفط في جزئين من هذا الحقل بالاشتراك مع شركة "توتال الفا" الفرنسية بـ (40%) وشركة "يتروناس" الماليزية بنسبة (30%)، ويعتبر حقل "فارس الجنوبي" واحداً من أكبر حقول الغـاز الطبيعي في العالم.

كما وقّعت شركة "غازبروم" الروسية مع "وزارة النفط الإيرانيـة"، فـي 13 يونيو2008 في طهران، مذكّرة تفاهم لتطوير التعاون المشترك في مجـالي الـنفط والغاز. وتم الاتفاق بين الطرفين على تشكيل مؤسسة مشتركة للتنقيـب واسـتغلال

الحقول النفطية ومكامن الغاز الروسي في المناطق الشمالية من إيران بعد توقيع عقود طويلة الأمد في هذا المجال. كما اتفق البلدان في مشاركة شركة "غازبروم" الروسية في تنفيذ مشروع بناء خط لأنابيب الغاز "إيران – باكستان - الهند".

هذا إلى جانب مشروعات مستقبلية عدّة، ومنها المشروع الذي تم الاتفاق عليه بين شركة "غازبروم" الروسية وشركة "Qatar Liquiefied Gas Company Liminted" القطرية و "شركة النفط الإيرانية" لإنشاء مؤسسة مشتركة خاصة باستخراج الغاز في إيران مروراً في قطر. وستقوم المؤسسة المشتركة بإنشاء خط أنابيب الغاز من حقل الغاز "فارس الجنوبي" الإيراني إلى منطقة رأس لفان القطرية وستحصل كل من المؤسستين على حصة (30%) من المشروع، وستعود حصة (10%) إلى شركة تتولى تسويق الغاز.

ثالثاً: انشاء منتدى للدول المصدّرة للغاز بمبادرة من روسيا وإيران وقطر، حيث تمتلك كل منها (60%) من احتياطات الغاز العالمية، وذلك بهدف فك الارتباط بين أسعار الغاز وأسعار النفط والتنسيق بين مصدّري الغاز فيما يتعلق بالأسعار، وإنشاء خطوط الأنابيب الجديدة لنقله، الأمر الذي يُسهم في بلورة سوق عالمي للغاز، ويُسهم في تحقيق الاستقرار العالمي في هذا الخصوص، حيث يستأثر أعضاء المنظمة الإثنا عشر بأكثر من (50%) من الانتاج العالمي للغاز، (80%) من اجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد له. وقد تم الاعلان عن قيام المنظمة وتوقيع الميثاق الخاص بها في ختام منتدى الدول المصدرة للغاز في موسكو في 23 ديسمبر 2008، وتم اختيار الدوحة مقراً للمنظمة الوليدة.

ويعتبر التعاون الاستراتيجي الروسي- الإيراني نموذجاً واضحاً لهذا التحول في السياسة الروسية، حيث يمكن تفهّم التطوّر الناشئ في العلاقات الروسية الإيرانية على ضوء العائد المباشر للتعاون بينهما، والذي يخدم المصلحة الوطنية لكلا البلدين، كما حددتها القيادة السياسية بهما، ومن مرتكزات هذا التعاون ما يلي:

2 - الاعتبارات الامنية

تعدّ الاعتبارات الأمنية من المرتكزات الهامة للتعاون الاستراتيجي الروسي - الإيراني، وذلك لما تهدف إليه هذه الاعتبارات من محاصرة تنامي ظاهرة

الإرهاب في آسيا الوسطى وتطويق الصراعات في منطقة القوقاز، وعلى رأسها الحرب الأهلية في طاجيكستان التي حدثت في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، والشيشان، وناجورنو كاراباخ وغيرها. كما ترى القيادة الروسية في توثيق الروابط مع إيران نوعاً من الرد على التوسّع الحاصل في حلف شمال الاطلنطي. وقد أكد الرئيس الإيراني احمدي نجاد ذلك بقوله: "إن ما يحدث الآن في العالم يضرّ بالمصالح الروسية، لأن الجانب الروسي يرفض سياسة القطب الواحد وهي نفس السياسة التي يرفضها الجانب الإيراني، وهذا ما يجعل إيران وروسيا في خندق واحد".

أمّا بالنسبة لإيران فقد كان لتوتر العلاقات الأمريكية الإيرانية، والتدهور الحاد في العلاقة بين طهران والدول الأوروبية عقب استدعاء الأخيرة لسفرائها في طهران، بعد صدور قرار محكمة برلين الذي يدين القيادة الإيرانية بالضلوع في اغتيال أكراد إيرانيين معارضين في برلين عام 1992، فيما عُرف بقضية ميكونوس، عاملاً أساسياً في تهيئة الفرصة لروسيا لملء الفراغ الناجم عن تردّي العلاقات بين إيران وكل من الولايات المتحدة والدول الغربية إلى أدنى مستوياتها، ولم يتح بديلاً آخراً أمام إيران سوى اللجوء إلى روسيا طلباً للأسلحة والتكنولوجية المتطورة في مجال الطاقة النووية. كل هذه العوامل أدّت إلى تطوّر التعاون الروسي - الإيراني على نحو غير مسبوق.

3 - تقارب الرؤى والمواقف في مجال مكافحة الإرهاب

تتطابق رؤى روسيا وإيران في قضية الإرهاب إلى حد بعيد، وتختلف جذرياً عن نظيرتها الأمريكية أو حتى الأوروبية، وذلك على النحو التالي:(الشيخ، 2010)

1. من ناحية، تدرك روسيا أن القضاء على الإرهاب لن يكون بالحرب، ولكن بالتعاون الجاد بين أجهزة الاستخبارات واكتشاف مصادر تمويله. وأنّ الإرهاب تهديد عالمي يجب أن تتضافر جهود كل دول العالم لمقاومته والقضاء عليه وفي مقدمتها إيران.
2. وقد استحدث الرئيس بوتين منصب ممثل الرئيس الخاص للشؤون الدولية في مكافحة الإرهاب، إيماناً بأهمية التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، لذا كان

تأكيد القيادة الروسية على مكافحة هذا الشر بفاعليـة وبـذل الجهـود اللازمـة لمواجهته، وتعلّم التحدّث بلغة واحدة، والتخلي عن سياسة الكيل بمكيـالين فـي تعريف الإرهاب.

3. إن جهود مكافحة الإرهاب لا بد من أن تأتي في إطار الشرعية الدولية، ويجـب أن تقوم الدول بالدوْر الرئيسي في هذا الخصوص، فقد أكّد وزير الدفاع الروسي في كلمة اختتام المؤتمر الدولي الثالث برعاية مجلس روسيا الناتو حـول "دور العسكريين في محاربة الإرهاب" أنّ على الأمم المتحدة أن تـؤدي دوْر مـنظّم ومنسّق للجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي. وأنّ الانتقال إلـى أعمـال أحادية الجانب في مكافحة الإرهاب يمكن أن يعني انهيار التحـالف المنـاهض للإرهاب وأنّ أية أعمال من جانب الدول والمنظمات الدولية ضد الإرهاب، بما في ذلك الأعمال العسكرية، يجب أن تقوم على مبادئ وأعراف القانون الدولي، وأن تناسب الأخطار، وأن تُختبر اختباراً دقيقاً من حيث عواقبها.

4. أن تكون مكافحة الإرهاب متسقة مع احترام حقوق الانسان، فقد أكـد الـرئيس بوتين أن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تكون حجّة لتقييد حقوق الإنسان ولعرقلة التواصل بين الشعوب. إلا أن الاختلاف الجوهري بين روسيا والولايات المتحدة وأوروبا فيما يتعلق بالإرهاب يكمن في أن روسيا لا ترى فـي إيـران داعيـاً للإرهاب، وأن إثبات تورّط أي دولة في دعم الأنشطة الإرهابية تقع مـسؤوليته على الأمم المتحدة وليس على أي دولة منفردة من دول العالم. وعلى حين تدرج الولايات المتحدة كلاً من حزب الله في لبنان ومنظمة حماس بفلـسطين ضـمن قوائمها للمنظمات الإرهابية، إلا أنّ روسيا لا تعتبرهما كذلك، فقد رحّبت روسيا بحكومة حماس واستقبلت خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة مرّات عدة في موسكو منذ فوز حماس بالانتخابات البرلمانية.

وعلى ضوء المنطلقات السابقة أيّدتْ روسيا الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب بما في ذلك التدابير الخاصة بمنع جمع الأموال لتمويل الأنشطة الإرهابية، كذلك استطاع بوتين بذكاء أن يربط ما يجري في الشيـشان بظـاهرة الإرهـاب، ويحظى بتفهّم الدول الاسلامية والعربية ومنها إيران للموقف الروسي من القـضية

الشيشانية، والذي يرفض تماماً إجراء أية مباحثات مع القـادة الشيـشان المنـشقين والذين يعتبرهم الكرملان "ارهابيين".

4. مصالح روسيا العالمية

تحاول روسيا العمل على استغلال إيران في إطار خطة تتـضمن اعترافـاً واقعياً بضعف موسكو النسبي في منطقتي القوقاز والشرق الأوسط مقارنة مع موقف الولايات المتحدة، مع رغبة موسكو في إزاحة واشنطن من المنطقة كَوْنهـا منطقـة حيوية سياسياً وعسكرياً، فالأرباح الجيوبوليتيكية لإضعاف النفـوذ الأمريكـي فـي المنطقة ترجح على أي مخاوف من إيران نووية، وبالتالي فإن روسيا لا تنظر إلـى إيران كتهديد ولكن كشريك وحليف لتحدي القوة الأمريكية من خلال توسـيع نفـوذ روسيا الإقليمي والدولي، وتهدف هذه الإستراتيجية أساساً إلى إيجاد عـالم متعـدد الأقطاب حيث تحاول كل من روسيا وإيران إضعاف القوة الأمريكية وإعـادة بنـاء قواعد المؤسسات المالية الدولية الحالية، وإضعاف الحلف الأطلسي ومنظمة الأمـن والتعاون في أوروبا، وتكوين تحالف مضاد يكون كثقل موازن للهيمنة الأمريكية من الأرجح أن يضم روسيا وإيران والهند والصين وفنزويلا وسوريا ومنظمات تعتبرها الدول الغربية "إرهابية" مثل حماس وحزب الله. (ميخائيلوفنا، 2010).

لقد ثبت من التطورات الأخيرة بأن الوضع ليس بسيطاً، ففي الواقع لم تسبب التجارب النووية الهندية عام 1998 قلقاً رئيسياً لموسكو ولكنها في المقابـل دفعـت قيام باكستان بالمقابل لاجراء تجارب مماثلـة. ويعتقـد العديـد مـن المحللـين أن التطورات المقلقة قد حدثت نتيجة للعلاقات الحميمة بين إسلام أباد وحركة طالبـان والتي كانت تسيطر في ذلك الوقت على جزء كبير من أفغانستان، وقد أثبتـت مـن جهة ثانية بأن الانتشار النووي ضمن الدول الصديقة قد يصبح حافزاً على انتـشار إقليمي أشمل، وبالتالي حتى الدول التي تصنف عادة في فئة مصادر القلق الأمنـي بإمكانها أن تحصل بدورها على الأسلحة النووية.

5. العلاقات الأمريكية - الروسية وتأثيرها على إيران

تبدو العلاقات الروسية الإيرانية جيدة مقارنة بعلاقات إيران مع الولايات المتحدة، حيث لا تعمل السفارة الإيرانية في واشنطن وتم تجميد الأصول الإيرانية

في المصارف الأمريكية منذ أكثر من 30 عاماً. كما تحدث من حين إلى آخر اشتباكات دبلوماسية بين إيران وبعض دول أوروبا الغربية. ولكن لا يصح على الإطلاق اعتبار إيران صنيعة روسية. ويؤمن بذلك من تأثر بالصحافة البدائية المعادية لروسيا في بلاده، والتي ترى في روسيا جذوراً لكل أشرار البشرية بما في ذلك البرنامج النووي الإيراني (جمال، 2010).

إن حصول إيران على السلاح النووي ليس في مصلحة روسيا، شأنها في ذلك شأن باقي دول العالم، ولكن ليس من مصلحتها أيضاً شن "حرب استباقية" ضد إيران، مثلما فعل جورج بوش (الابن) في عام 2003 في العراق، مبرراً ذلك بحيازة نظام صدام حسين لأسلحة دمار شامل، وهو ما لم يتأكد فيما بعد. (المرهون، 2010)

قد يؤدي أي نزاع في إيران إلى آثار أسوأ بالنسبة لروسيا من الحملة العراقية. أولا: إيران لها حدود مشتركة مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. ثانياً: توجد بإيران أقلية أذربيجانية هامة، ومن البديهي أن تحويل أذربيجان إلى دولة "محاذية لخط الجبهة" وزعزعة الاستقرار فيها قد تؤدي إلى عواقب وخيمة بالنسبة لروسيا.

إلا أن روسيا لها مصلحة أخرى، وهي إعطاء فرصة لإدارة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" التي تتخذ في الآونة الأخيرة موقفا منطقياً وبراغماتياً إزاء روسيا. ويعد الاتجاه الروسي من الاتجاهات القليلة التي قد يؤكد أوباما عن تحقيق بعض التقدم فيها. ويبقى الوضع في الجبهات الهامة الأخرى أسوأ من ذلك كثيراً. فمحاولات الرئيس الأمريكي المساهمة في التصالح بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الشرق الأوسط أدت إلى خلاف بين أوباما ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو. ولم يمنع إرسال قوات إضافية إلى أفغانستان نشوب خلاف مع الرئيس الأفغاني حامد كرزاي. (المرهون، 2010)

ودعا الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف إيران إلى "تحرك مسؤول" حيال برنامجها النووي المثير للجدل. وسبق أن أعربت روسيا التي تملك حق الفيتو (النقض) في مجلس الأمن عن تفضيلها قناة التفاوض مع إيران، غير أنها بدت

وكأنها تقترب من الموقف الغربي مع مؤشرات بدرت عنها في الآونة الأخيرة تدل على نفاد صبر حيال الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي أعلنت أنها ستبدأ تخصيب اليورانيوم بنسبة 20% (البدراوي، 2008).

وتأثرت طهران بالفعل بثلاث جولات من عقوبات الأمم المتحدة تضمنت إعداد قوائم سوداء وفرض حظر على السفر وتجميد أصول تستهدف أفراداً وشركات منخرطة في البرامج النووية وبرامج الصواريخ. ولكن إيران لا تزال ترفض طلب مجلس الأمن وقف العمل في برنامج لتخصيب اليورانيوم(البدراوي، 2008).

وألمحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أحدث تقرير لها صدر في عام 2010 بالنسبة لإيران إلى أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تسعى بنشاط لامتلاك قدرة لإنتاج الأسلحة النووية، ورفضت طهران تقرير الوكالة وهي هيئة لمراقبة الإنتشار النووي تابعة للأمم المتحدة مقرّها فيينا ووصفته بأنه مضلل وغير متوازن وناقص. وتقول طهران إن برنامجها النووي له أغراض مدنية وطبيّة وترفض المزاعم الغربية بأنها تريد تصنيع أسلحة ذرية (المرهون، 2010).

وكانت القوى الغربية تأمل في أن تتمكن القوى الكبرى الست وهي الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التي تملك حق النقض (الفيتو)، إضافة إلى ألمانيا، من التوصل إلى الإتفاق على مسودة قرار بنهاية شباط (فبراير) 2009 يمكن للقوى الست أن تقدمه إلى المجلس للتصويت عليه بكامل أعضائه في نهاية آذار 2010.

وقد ندّد رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني بـ"عيوب" الوكالة الدولية للطاقة الذرية واتهمها بالخضوع للقوى الكبرى، وقال: "إنّ من عيوب الوكالة الدولية للطاقة الذرية تغيير مواقفها وسلوكها عندما تتعرض لضغوط سياسية" (المرهون، 2010)، فالوكالة يجب أن تكون منظمة تبني آراءها استناداً إلى وقائع، ولا تدلي بتعليقات مثل "يحتمل أن". حيث أن دور الوكالة في دعم البلدان التي تعتزم امتلاك قدرات نووية لأهداف سلمية كان سيئاً جداً، بسبب التأثير السياسي لبعض القوى الكبرى (سليمان، 2009).

لا شك أن الدول الكبرى لها حساباتها الجيوسياسية في مواقفها من هذه الدولة أو تلك، ومن هذا النزاع أو ذاك، وهي تسعى دائماً لأن تحقق مكاسب مهمة في منطقة تعتبرها أكثر حيوية لمصالحها القومية، مقابل تنازل تقدمه في مكان آخر أقل أهمية لها. هذه المعادلة صحيحة تماماً عندما يدور الحديث عن وجود متنافسين اثنين، لكن الأوراق يمكن أن تختلط وتنتج هذه المعادلة مفعولاً عكسياً، في ظل وجود أكثر من منافس، لأن هناك أقطاب دولية آخذة في التشكّل وتتسابق على مناطق للنفوذ وتتساوى في القدرات والإمكانيات. (السامرائي، 2001)

إن إيران بموقعها الجيوسياسي، وفرص الاستثمار الكبيرة التي تمتلكها، كانت ولا تزال تشكّل هدفاً للدول الكبرى وخاصة روسيا، التي تجمعها معها مصالح جيواستراتيجية مهمة، ازدادت أهمية وحيوية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي. وقد تطورت العلاقة بين البلدين ووضعت في إطارها الاستراتيجي بعد وصول الرئيس الروسي السابق بوتين إلى السلطة في روسيا، وإلغائه اتفاقية غور - تشير نوميردن عام 2001، والتي كانت تلتزم روسيا فيها بعدم بيع تقنيات متطورة إلى إيران. (سليمان، 2009)

إن روسيا التي تطمح لاستعادة دورها كدولة عظمى لها مكانتها الدولية، تجد في إيران الدولة الأكثر أهمية، من حيث موقعها الاستراتيجي بين أغلى منطقتين بالنفط في العالم، وتشرف على مضيق باب المندب وعلى جزء كبير من الخليج العربي من جهة، وعلى حدود جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز من جهة ثانية. وإيران التي تسعى إلى دور إقليمي فعّال ومؤثر في المنطقة، تجد في روسيا الحليف الأنسب، لالتقاء عدد من مصالحهما المشتركة في المنطقة، وللقدرات العسكرية والتقنية التي تمتلكها روسيا وتحتاجها إيران في الوصول لاستراتيجيتها المنشودة (الجابر، 2009).

تحتاج روسيا وإيران، واللتان تعدّان من أكثر الدول تعدداً للقوميات إلى تماسك الجبهة الداخلية في دولتيهما لتحقيق أهدافهما الاستراتيجية المنشودة، وهذا يعني أن لهما مصلحة مشتركة في استقرار المنطقة، لما لدول هذه المنطقة من امتدادات قومية داخل كلا البلدين. كما تلتقي مصالح الدولتين في مسألة الوضع

القانوني لبحر قزوين الذي يعتبر مجالاً حيوياً للبلدين، يدفعهما أكثر فأكثر إلى التعاون والتنسيق لإيجاد حل مناسب بما يتوافق ومصالحهما المشتركة. إضافة إلى أنّ توسّع حلف الناتو نحو الشرق والذي يطول عدداً من الدول المجاورة لهما، يتطلب منهما أكثر من أي وقت مضى التنسيق والتعاون الأمني والعسكري لمواجهة هذا التوسع لما له من آثار سلبية كبيرة على الطموحات الإقليمية لكل منهما.

وتُعتبر إيران -عدا عن ذلك- سوقاً اقتصادياً مهمّاً لروسيا لتصريف منتجاتها العسكرية والتقنية، ومساعدتها على حل الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها المجمع الصناعي العسكري الروسي، وتمكينها من تطوير قدراتها العسكرية والاقتصادية لمواكبة التطورات التقنية، والمنافسة في الأسواق العالمية. إن كل هذه العوامل التي وضعت العلاقة الروسية - الإيرانية في الإطار الاستراتيجي، تزداد أهمية وإلحاحاً خاصةً في هذه المرحلة التي تسعى فيها روسيا لاستعادة دورها العالمي، ومواجهة التدخل الأمريكي المباشر وغير المباشر في شؤون الدول المجاورة لها، والتي تشكل امتداداً للمصالح الاستراتيجية لكلا البلدين.

إن التشدد الروسي فيما يخص الملف النووي السلمي الإيراني، والأزمة المفتعلة حوله، وتجاهُل رأي المنظمة الدولية للطاقة النووية، والتي أكدت مراراً عدم وجود أية أدلة تثبت نوايا إيران في صناعة السلاح النووي، سيضر بمصالح البلدين والمصالح الروسية في المنطقة على وجه التحديد، ومصداقية وفاعلية دور روسيا في المنطقة، وأن أي عقوبات اقتصادية يمكن أن تفرض على إيران ستؤثر سلباً على الاقتصاد الروسي وعلى الشركات الروسية التي لها استثمارات ضخمة في الاقتصاد الإيراني (الشحف، 2009).

إن روسيا وإيران اللتين ستكونان الدولتين الأكثر تضرراً، إذا تمكنت الولايات المتحدة الأميركية ونجحت في الخروج من أزماتها ومن المستنقعات التي انزلقت إليها، وازدياد نفوذ أقطاب دولية أخرى في المنطقة سيتعين عليهما عاجلاً أم آجلاً، وانطلاقاً من مصالحهما القومية العمل سويّة على إنشاء محور أو حلف تكون الدولتان طرفين فاعلين فيه، للتصدي وكبح جماح الهيمنة الأمريكية وإفشال مخططاتها، وأن تبدأ الدولتان بإنشاء عالم متعدد الأقطاب تكون فيه الأمم المتحدة هي

المرجع الوحيد في حل النزاعات الدولية، وضمان السلم العالمي (السامرائي، 2001).

وفي المستقبل سيكون من الصعب مقايضة الموقف الروسي من العقوبات الصارمة ضد إيران بالنظر لتشابك القضايا الخلافية بين موسكو وواشنطن، حيث لن يكون كافياً لموسكو إعطاء وعود كاذبة بعدم توسيع الحلف الأطلسي شرقاً، وأنه لن يتم التدخل في الشؤون الداخلية لجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ولن يتم تأييد القوى السياسية المعادية لروسيا، علاوةً على ذلك ستكون روسيا أكبر المستفيدين من أي ضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية على إيران، ففي مثل هذا السيناريو سوف تتجاوز الولايات المتحدة مجلس الأمن وتؤجج مشاعر العالم الإسلامي ضدها مما سيجبر حتى الدول الإسلامية المعتدلة على اتخاذ مواقف منها، علاوةً على ذلك سوف تشن إيران هجمات انتقامية واسعة النطاق على الولايات المتحدة وحلفائها وسوف تزعزع استقرار منطقة الشرق الأوسط وتزيد من ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها، وفي هذه الحالة ستقع الولايات المتحدة في حرب غير معلنة مع العالم الإسلامي وستُحرم من الموارد والفرص التي كانت متاحة لها هناك، ولذلك سوف تستفيد روسيا من ارتفاع أسعار النفط وسيزيد من مداخيلها المالية الضرورية لإعادة هيكلة اقتصادها وتحقيق تنميتها الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة فيها.

وعلى الرغم من أن روسيا سوف تعارض أي ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية فإنها سوف تكون أكبر المستفيدين من ذلك، ففي ضوء المكاسب التي سوف تحققها من هذا السيناريو يصعب التنبؤ بنوع التعاون الذي سوف يكون بينها وبين الولايات المتحدة في المستقبل.

لقد لقي التأييد الروسي لقرار مجلس الأمن الدولي حول العقوبات ضد إيران انتقادات شديدة من طرف المتشددين في موسكو، حيث رأوا بأن العقوبات قد أحدثت نزاعاً لا طائل منه بين روسيا وإيران وأن المستفيد الوحيد منه هو الولايات المتحدة الأمريكية، والمعروف أن تطبيق العقوبات لا يتطلب تصديق البرلمان الروسي بل إنها تدخل حيز التطبيق بقرار رئاسي، وأن اللوبيات المؤيدة لإيران في الحكومة ووسائل الإعلام الروسية ضعيفة لتؤثر في تطبيق العقوبات الأممية، وقد كان

الرئيس الإيراني يأمل من وراء اختلاف وجهات النظر بين الرئيس الروسي ميدفيديف ورئيس الوزراء السابق فلاديمير بوتين حول العقوبات الدولية على إيران، والاستفادة بوضوح من "الشرخ المزعوم" في أوساط القيادة الروسية، لكن ملاحظات بوتين في تركيا قد عكست موقفاً موحداً للقيادة الروسية في تأييدها للعقوبات الأممية (ميخائيلوفنا، 2010).

بعد تبني قرار العقوبات حاولت روسيا وإيران الحد من الخسائر التي طالت علاقاتهما، حيث أعادت موسكو التأكيد على التزامها بإكمال مشروع بوشهر وذلك بحلول أغسطس 2010، وقد أشار بعض المسؤولين الروس إلى استمرار المحادثات مع إيران حول بناء منشآت الطاقة النووية تعمل بالماء الخفيف. لقد تسبب توقيف بناء مفاعل بوشهر في مرحلته النهائية بمشاكل تقنية كبرى، حيث قامت روسيا في السابق بتزويد المفاعل بعشرات الأطنان من اليورانيوم منخفض التخصيب، واليوم تنتج إيران تقريبا (2) طن من اليورانيوم منخفض التخصيب وهي نسبة قليلة جداً مقارنةً مع ما تقدمه روسيا، فقد يحفز إلغاء الصفقة الإيرانيين على التحكم في الوقود مما سينتج عنه زيادة في مخزوناتها من اليورانيوم منخفض التخصيب عشرات المرات، وقد يدفع إيران إلى تفعيل المفاعل بنفسها متجاهلة المخاطر الأمنية، وفي هذه الحالة بإمكان الوقود المستعمل أن يبقى تحت السيطرة الإيرانية مع احتمال استعماله لاستخراج البلوتونيوم، علاوةً على ذلك قد يؤثر على سمعة شركة روساتوم وهي شركة عمومية روسية مسؤولة عن مشروع بوشهر. (جمال، 2010)

في 11 يونيو 2010 التقى نائب وزير الخارجية الروسي المكلف بالعلاقات الثنائية مع الدول الآسيوية بالسفير الإيراني لدى موسكو، وتناقش الجانبان حول تطور العلاقات الثنائية وخصوصاً في جانبها الاقتصادي، ونادى الجانبان كذلك بتأسيس قاعدة إعلامية إيجابية ضرورية بغرض تجنب التصريحات السلبية على العلاقات الثنائية.

5-4 موقف روسيا تجاه البرنامج النووي الإيراني

دفعت الهجمات الإرهابية التي وقعت في نيويورك بتاريخ 11 أيلـول 2001 والتي نجم عنها مئات القتلى من المدنيين- الهيئات الدولية على إعادة النظـر فـي إمكانية استعمال الجماعات الإرهابية للأسلحة النووية، فكلما امتلكـت دول جديـدة ترسانات نووية كلما زاد إحتمال وقوع الأسلحة في أيدي الجماعات الإرهابية. ورغم أن تلك الجماعات التي هاجمت نيويورك هي أساساً من المسلمين السنّة فإن الطبيعة الأساسية للنظام الإيراني قد أثارت مخاوف موسكو تجاه جهـود إيـران النوويـة، خصوصاً بعد استمرار إيران في عملية التخصيب واكتشاف موقـع ثـاني سـري للتخصيب قرب قم ورفض إيران للعرض الروسي لتخصيب اليورانيـوم الإيرانـي على الأراضي الروسية. (ماجن، 2009)

أدى كل هذا في السنوات التالية إلى ممارسة موسكو ضغط أكبر على إيران ظهر في عدة أوجه أولها إلحاح روسيا بأن الوقود المستعمل في محطة بوشهر يجب إسترجاعه بغرض منع مكوّن "البلوتونيوم" من الفصل والاسـتعمال فـي الأسـلحة النووية، ومن دون هذا الاتفاق هددت روسيا بعدم تزويد إيران بالوقود الـضروري لعمل المفاعل، وقد أصرت روسيا على هذه الشروط خلال التسعينيات مـن القـرن الماضي، وقدمت من الفترة الممتدة من 2003 - 2005 المقترحات إلـى الترويكـا الأوربية "فرنسا وبريطانيا وألمانيا" في إطار العمل الدبلوماسي لحل المسألة النووية الإيرانية، وفي العام 2006 - بعد أن بدأت إيران تخصيب اليورانيوم على نطـاق واسع- وافقت روسيا على فكرة مناقشة هذا التطور في مجلس الأمن إضـافة إلـى موافقتها على كل قرارات العقوبات الثلاث ضد إيران وذلك في الفتـرة مـا بـين 2006-2008 (محمود، 2009).

كذلك برز الرفض الروسي لنشاطات إيران النووية فـي إرجاعهـا تزويـد طهران بأنظمة دفاعية جوية من طراز (S-300) وهي صواريخ من نوع "باتريوت" باستطاعتها تدمير الصواريخ البالستية التي تخشى إيران أن تكون هـدفاً لهـا مـن إسرائيل أو من القوات الأمريكية في الخليج، ففي عام 2005 وقّعت الدولتان علـى عقد بموجبه تقوم روسيا بتزويد إيران بتلك الأنظمة، وبالرغم مـن مخـاطر دفـع

غرامات فقد أخّرت موسكو العملية للعديد من السنوات تحت ذريعة "الأسباب التقنية"، وقد ربط العديد من المحللين التأخير بالضغوط الأمريكية والإسرائيلية على موسكو، وقد أظهرت موسكو في الماضي قدرتها على مقاومة تلك الضغوط في حالة اقتناعها بأن إتمام الصفقة في مصلحتها، حيث برز ذلك مع مشروع بوشهر خلال التسعينيات، ومع صفقة تزويد الهند بالوقود في بداية الألفية حينما كانت تلك الصفقات ممنوعة من ناحية، ومع بعض مبيعات الأسلحة للشرق الأوسط من ناحية أخرى، ويربط العديد من المحللين التأخيرات المعتبرة في إكمال مشروع بوشهر بالرغبة في ممارسة ضغوطات إضافية على طهران، كما يربطها آخرون بالتعقيدات المرتبطة بالمشروع. (Harvey & Sabatini,2010)

لا شك أن الدول الكبرى لها حساباتها الجيوسياسية في مواقفها من هذه الدولة أو تلك ومن هذا النزاع أو ذاك، وهي تسعى دائماً لأن تحقق مكاسب مهمة في منطقة تعتبرها أكثر حيوية لمصالحها القومية، مقابل تنازل تقدمه في مكان آخر أقل أهمية لها، هذه المعادلة صحيحة تماماً عندما يدور الحديث عن وجود متنافسين اثنين، لكن الأوراق يمكن أن تختلط وتنتج هذه المعادلة مفعولاً عكسياً في ظل وجود أكثر من منافس وأقطاب دولية آخذة في التشكّل وتتسابق على مناطق للنفوذ وتتساوى في القدرات والإمكانيات. (Freedman. 1998)

ورغم أهمية العلاقات الروسية - الإيرانية بالنسبة لموسكو إلا أنه في الوقت ذاته يجب أن يُنظر إليها كورقة ضغط في سياستها تجاه الولايات المتحدة، ويعدّ الرفض الروسي لاستمرار تأييد الضغط على إيران بعد "الحرب الباردة" مع الولايات المتحدة بسبب الحرب في القوقاز عام 2008 مثالاً على ذلك، وفي هذا الإطار تبدو رغبة موسكو في معاقبة الإدارة الأمريكية على ما اعتبرته موسكو تدخلاً منحازاً لجورجيا من جانب الولايات المتحدة في الحرب الروسية - الجورجية عام 2008، ولكن استعمالها للمقترحات المتعلقة بحل أزمة البرنامج النووي الإيراني كورقة ضغط يعني أنه إذا تحسنت العلاقات الأمريكية - الروسية فإن موسكو ستولي أهمية أقل للتفاعل مع إيران في المنطقة.

لقد اشترطت إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش دخول اتفاق التعاون النووي السلمي مع موسكو حيز التنفيذ بالمساعدة الروسية حول المسألة الإيرانية، ففي شهر أيار 2008، وقّع الرئيس الروسي قراراً بفرض العقوبات على إيران المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الدولي، وقبل أيام قليلة أرسلت الإدارة الأمريكية اتفاق التعاون النووي إلى الكونغرس، ولكن في سبتمبر 2008 تم رفع الاتفاق من الاعتبار بسبب الخلافات حول الحرب مع جورجيا. من المفارقة أيضاً أن غياب الاتفاق النووي قد تسبب في مشاكل أكبر للمصالح التجارية الأمريكية، وحتى في غياب الاتفاق فقد أتاح هذا الأمر للصناعة النووية الروسية بتصدير اليورانيوم منخفض التخصيب للسوق الأمريكية، وفي الوقت ذاته حرمت الشركات الأمريكية من التصدير لروسيا، ولم تكن روسيا بحاجة للتكنولوجيا النووية المدنية طالما أنها تمتلك قدرات وطنية، وبإمكانها كذلك استيراد المعدات الضرورية من العديد من الدول الأوربية واليابان (مسعد، 2002).

كذلك تعتقد القيادة الروسية بأن إيران هي قوة صاعدة شرق أوسطية ولا تريد تحديها مباشرةً، نظراً للمصالح الجيوسياسية والاقتصادية التي تربط بينهما، فمن غير الأرجح أن تقرر روسيا الإفراط في التدخل في إيقاف برنامج إيران النووي. ولكن الولايات المتحدة تعتقد أنه في حال امتلاك إيران للسلاح النووي فستعمل على تغيير قواعد اللعب لصالحها وكذلك التوازن الاستراتيجي في المنطقة وفي العالم، ومن الأرجح أن تستعمل سلاحها للاستقواء على جيرانها وردع الولايات المتحدة والقوى النووية الأخرى، وتقديم الدعم لوكلائها الإرهابيين مثل حماس وحزب الله، وسوف تهدد الوجود الأمريكي في الخليج وحلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وسوف تشعل سباق تسلّح نووي إقليمي يضم المملكة العربية السعودية وتركيا وسوريا ومصر، وسوف تهدد وجود إسرائيل **(**مسعد، 2002**)**.

1-5-4 مجالات التعاون النووي بين روسيا وإيران:

بدأ التعاون النووي بين إيران والاتحاد السوفيتي السابق منذ أواخر الثمانينات، وجاءت بداية هذا التعاون خلال محادثات بين الجانبين، شارك فيها عن

الجانب الإيراني هاشمي رفسنجاني الذي كان رئيس مجلس الـشورى (البرلمـان) وقتذاك، ووافقت موسكو على تصدير أسلحة تتـرواح قيمتهـا مـا بـين (2 – 4) مليارات دولار إلى إيران، بالإضافة إلى التعاون في المجال النووي. ومن ثم فـإن التعاون الإيراني- الروسي كان بمثابة نقطة البداية في النقلة النوعية الأكثر أهميـة للبرنامج النووي الإيراني منذ أواخر عام 1992، وهو التعاون الذي وفّـر لإيـران احتياجاتها من المفاعلات النووية كبيرة الحجم، من دون الاقتصار على المفـاعلات البحثية صغيرة الحجم (العجمي، 2003).

وقد بدأ الجانبان في مفاوضات تفصيلية بعد ذلك، ووصلت هذه المفاوضـات إلى نتائج إيجابية بدءاً من نوفمبر 1994 عندما أعلنت إيران أن روسيا أقرّت اتفاقية بمبلغ (780) مليون دولار لإكمال مفاعل بوشهر، وجرى التوقيع الفعلي على هـذه الاتفاقية مع روسيا في 8 يناير، 1995 وقد بدأت روسيا في العام نفسه فـي تنفيـذ اتفاقها مع إيران، حيث أرسلت الحكومة الروسية شحنات ضخمة من المواد اللازمة، كما أوفدت (150) فنيا إلى موضع مفاعل بوشهر، بالإضافة إلـى إرسـال 2000 عامل روسي، وتدريب (500) فني إيراني. وحسب الاتفاق الأصـلي بـين إيـران وروسيا، فقد كان المفترض أن تنتهي روسيا من إنشاء وتركيب المفاعل الأول عام 2000 وتشير بعض التقديرات الأمريكية والغربية إلى أن المـشروع الحـالي فـي مفاعل بوشهر ربما يكون مجرد خطوة أولى في البرنامج النووي الإيراني، حيـث أظهرت إيران اهتماماً بشراء مفاعل آخر من نوع (في 213 في في اى ار 440)، ومفاعل آخر كبير الحجم للبحوث، أو ما مجموعه خمسة مفاعلات كبيرة لكل منهـا طاقة (1300) ميجاوات، كما سعت إيران حثيثاً لشراء مواد انشطارية ومواد عالية التخصيب أو أي منها من الاتحاد السوفيتي السابق والحصول على خدمات مصممي الأسلحة النووية السوفييت (محمود، 2009).

إن اتفاق التعاون النووي الروسي- الإيراني كان يشتمل على بنـود سـرّيّة تتضمن بيع روسيا لإيران محطة للطرد المركزي، والخاصـة بعمليـة تخـصيب اليورانيوم المستنفذ، والتي تعتبر مكوّناً محورياً بالغ الأهمية في عملية إنتاج السلاح النووي. ومن ناحية أخرى، وقّعت إيران وروسيا اتفاقاً حول "سبل مراقبـة روسـيا

للمواصفات الدولية للسلامة" في مفاعل بوشهر النووي على الخليج في أوائل شـهر يوليو عام 1997 ويهدف هذا الاتفاق إلى فرض رقابة على كل مراحل إنجاز أعمال المشروع بغية ضمان احترام مواصفات السلامة المحلية والدولية في مفاعل بوشهر. وقد أشار المسؤولون الإيرانيون صراحةً إلى عزمهم إقامـة 10 منـشآت رئيـسية للطاقة النووية بغرض تأمين 20% من طاقتها الكهربائية بواسطة المولدات النووية. وبالتالي، فإن التعاون النووي بين إيران وروسيا سار بقـوة عاليـة، إلا أن نقطـة الغموض الرئيسية في هذا التعاون تتمثل فيما إذا كانت إيران قد اهتمت بالحـصول من روسيا على تكنولوجيا القوة الطاردة المركزية، وغيرها من التكنولوجيا الخاصة بالتخصيب، والتي تعتبر ضرورية جداً لإنتاج الأسلحة النووية، حيث ذكر المسئولون الإيرانيون أن بلادهم لم تبدي أي اهتمام بمثل هذه التكنولوجيا، في حين أن بعـض المصادر الأمريكية تذكر أن فيكتور ميخاليوف وزير الطاقة النووية الروسي السابق كان قد اقترح بيع منشأة للقوة الطاردة المركزية لإيران فـي أبريـل 1995، إلا أن روسيا أكدت بعد ذلك أنها لم تقترح إطلاقاً بيع هذه التكنولوجيا إلى إيران (العجمي، 2003).

2-5-4 صعوبات التعاون النووي الروسي – الإيراني:

على الرغم من قوة ومتانة التعاون النووي بين روسيا وإيران بل وإمكانيـة تطور وتعزيز هذا التعاون النووي في المستقبل، إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه هذا التعاون، والتي ترتبط في الأساس بـضعف مـستوى التكنولوجيـا النووية والصناعية النووية في روسيا، وقد تسببت هذه المشكلة في عجـز روسـيا بالفعل عن الالتزام بالموعد الذي كان محدداً لاستكمال العمل في مفاعـل بوشـهر، وهو عام 2000، حيث عجزت روسيا عن الالتزام بهذا التوقيت بسبب عدم قـدرة الفنيين الروس على الاستفادة من المنشآت المتوافرة في موقع بوشهر، بالإضافة إلى عجزهم عن تعديل تصميم مفاعل من نوع (فـي فـي اى ار 1000) لـيلائم تلـك المنشآت، حيث أن هذا المفاعل يختلف عن المفاعل الأصلي الـذي كانـت شـركة (سيمنس) الألمانية تعتزم إقامته في محطة بوشهر. ولذلك ربما تقتصر خطط روسيا

عند بناء وتركيب مفاعل (في في اى ار 1000) في الموقع المذكور، على مجـرد استخدام الأبنية والمنشآت المتبقية في المحطة، دون محاولة تعـديلها لتـتلاءم مـع المفاعل الروسي، وذلك لأن المحاولات السابقة لتصدير تصميمات مفاعلات نووية، وتركيبها في منشآت مصممة لمفاعل آخر، كانت قد أدت إلى إحداث تـأخير كبيـر وزيادة كبيرة في التكاليف (محمود، 2009).

ومن المتوقع مستقبلا أن يشهد التعاون النووي بين روسيا وإيران المزيد من التطور، وذلك في إطار مشروعات واسعة النطاق للتعاون العسكري بين الجـانبين، وفي إطار صفقة ضخمة تشمل بيع روسيا لإيران صواريخ متطورة للدفاع المـضاد للصواريخ والمضاد للطائرات، وطائرات قتالية متطورة، ودبابـات قتـال رئيـسية متطورة، وتصل قيمة هذه الصفقة إلى حوالي (7) مليارات دولار أمريكـي خـلال السنوات الخمس المقبلة (2010-2015)، كما يندرج التعاون النـووي فـي إطـار محاولات الطرفين الروسي والإيراني تعزيز وتوسيع الروابط الاستراتيجية بينهمـا. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة سوف تسعى بكافة الطرق إلى إيقاف وعرقلـة التعاون النووي بين روسيا وإيران، إلا أنه من الواضح أن الحكومة الروسية تجد في هذا التعاون مصدراً هاماً للدخل القومي، كما ترى أن تعاونها العسكري والتـسليحي يمثل واحداً من الأدوات القليلة التي تتيح لها الرد على ما تعتبره استفزازاً من جانب الإدارة الأمريكية بشأن إصرارها على السير في تنفيذ برنامج الـدفاع الـصاروخي المضاد للصواريخ. (عبد الفتاح، 2009)

6-4 محاور الخلاف الروسي الإيراني

بالرغم من بداء الصراع البارد وتطوره بين إيران وروسيا حـول المفاعـل النووي وبعض الأمور الأخرى، ولأن إيران حاولت ان تستخدم روسيا في صراعها مع أمريكا ومحاولة جرّها إلى حرب باردة معها. فإيران التي تناور على الخلافـات الموجودة بين روسيا وأميركا، بدأ الخلاف الروسي الإيراني يخرج إلى العلن مـن خلال نقد متبادل من الطرفين بعد أن وافقت روسيا على مبدأ العقوبات الاقتـصادية

التي فرضتها الأمم المتحدة في 9 حزيران 2010 بأغلبية الأعضاء 12 من أصل 15.

إن التبدل في الموقف الروسي اتجاه إيران الذي أنقضها طوال أربع سنوات كاملة من مجموعة عقوبات قاسية، بالوقت الذي فرضت فيه العقوبات في عام 2010 الرزمة الرابعة، فروسيا التي صححت بنود عديدة في النص المعروض للتصويت وهي: "عدم فرض عقوبات على محطة "بوشهر النووية" التي تبنيها روسيا، تزويد إيران بسلاح دفاعي غير مفروض عليه حظر من قبل الأمم المتحدة، أي صفقة الصواريخ التي تنوي روسيا إرسالها إلى إيران "إس 300"، عدم فرض عقوبات على النفط والغاز، وعدم فرض عقوبات ذات أنياب الممثلة بضربة عسكرية لإيران". روسيا التي تصر على فتح باب الحوار الدبلوماسي مع إيران من أجل استمرار التفاوض، لأن روسيا أصلاً ضد مفهوم فرض العقوبات وإنما مع مبدأ الحوار.

لقد ارتكبت الدبلوماسية الإيرانية تجاوزات مهمة بحق روسيا من خلال الاستخفاف بها وبدوْرها وعدم الثقة بسياستها الدولية مبررة ذلك بأن روسيا لم توف بوعدها الذي قطعته على نفسها أمام إيران بتسليم مفاعل "بوشهر" في الموعد المتفق عليه، وكذلك صفقة الصواريخ (إس 300) التي لم تسلّم إلى الجيش الإيراني، بالرغم من أن روسيا قد باعت إيران سلاحاً دفاعياً وهجومياً بقيمة 6 مليار دولار أمريكي حسب تقارير الصحافة الروسية، فالدولة الروسية التي وفرت الحماية لإيران طوال الأربع سنوات التي مضت من العديد من العقوبات التي واجهتها بالرفض أو استعمال حق النقض "الفيتو". لكن روسيا اتخذت هذا الموقف نتيجة التعنت الإيراني الذي وصفته روسيا بالديماغوجية السياسية، فكان هذا الحياد الايجابي حسبما أطلقت عليه روسيا تاركة المجال لدول أخرى مثل "اتفاق البرازيل - تركيا مع إيران "، بأن تلعب هذا الدور وتوافق هي على ما يتبناه المجتمع الدولي سواءاً كان الرفض أو القبول، والذي كان القبول من خلال التصويت الذي أقرت فيه العقوبات الجديدة على إيران "الرزمة الرابعة ".

أما التعنت الإيراني وعدم القراءة الجيدة للتطـورات أو التغيـرات الجيـو-سياسية، فقد أخذت روسيا بالحياد الايجابي كي لا تظهر نفسها بأنها تحمـي النظـام الإيراني الحاكم، والذي يوجد عليه شكوك من قبل الشعب الإيراني نفـسه، والـذي يسجل عامه الأول بالاعتراض والتظاهر ضد الـرئيس الايرانـي احمـدي نجـاد وحكومته. لذلك ابتعدت روسيا عن حلبة الصراع الداخلية كي تظهر نفـسها أمـام الشعب الإيراني، أنها بعيدة عنه وتدعم نظامه، فكانت خطوات روسيا السريعة بأنها وجدت مخرجاً مشرفاً في الموافقة على العقوبات من خلال نظرها لمصلحة الشعب الإيراني وذلك للأسباب التالية: (المرهون، 2010)

1- تعتبر روسيا أن إيران هي شريكة فعالة وأساسية لروسيا فـي العديـد مـن الملفات المشتركة.
2- روسيا يهمها أن تحافظ على نظام مستقر في إيران لأن أي هزة للنظـام أو ضعفه سوف ينعكس على جمهورياتها الإسلامية الجنوبية.
3- أما على الصعيد الدولي فروسيا لا تريد لنفسها أن تكون بعيدة عـن العـالم وتدخل بمواجهة ضده لأجل إيران، لأن الروس هم من دعاة حل المـشاكل عن طريق الأمم المتحدة في هذه المعركة الدبلوماسية.
4- لقد قبضت روسيا ثمن انفراج مواقفها الجديدة من خلال تحقيـق تقـدم فـي ملفات عديدة في أوروبا أثناء الاتفاق المبرم بين "ميدفيديف – اوبامـا" فـي العاصمة براغ في نيسان/إبريل 2010، والثمن الروسي كان: "اتفاق ستارت 2 وعودة أوكرانيا وانقلاب قيرغيرستان وإفشال نشر الـدرع الـصاروخي وعدم ضم جورجيا وأوكرانيا إلى حلف الناتو وتوسيع الحلـف، وامتيـازات اقتصادية في العراق والدخول بقوة على الملف الفلسطيني، الخ.
5- إيران التي تناقص الدولة الروسية بعدم منح الثقة لها، وخاصة مـن خـلال الاتفاق الذي وقعته إيران مع "تركيا والبرازيل "، في الوقت الذي كانت هـي الضامن لإيران لتبادل "اليورانيوم" المخصب، فهذه الورقة التـي خـسرتها روسيا من خلال الإمساك بحل الملف النووي الإيراني، إلا أن طهران التـي لم تسع أبداً لإعطاء موسكو هذا المفتاح، وكذلك المظاهرات العنيفـة التـي

سيّرها النظام في شوارع طهران في شباط /فبراير من عام 2010، وهـي تهتف الموت لروسيا "مستبدلة شعارها التقليدي" الموت لأمريكا، وهذا مـا اغضب روسيا التي أدركت جيداً بأن إيران تحاول أن تستغل روسيا لحساب مصلحتها الخاصة وليس وفقا لمصلحة البلدين، عندها عمدت روسـيا إلـى تغليب مصلحتها على كل المصالح، وهذا ما عبّـر عنـه الـرئيس الـسابق "فلاديمير بوتين" في كلمته أثناء انعقاد مؤتمر الأمن النـووي لآسـيا التـي احتضنته تركيا في 8 حزيران2010 والذي قـال فيهـا: "علـى إيـران إن توافق على اقتراحات الوكالة الذرية من خلال التفاوض، لتفادي أية عواقـب قادمة، فعليها التغير من سياستها".

1-6-4 الصراع والنفوذ في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين

أن المعاهدات الثنائية بين الاتحاد السوفيتي وإيران المنظّمة للبحر لم تتطرق إلى تنظيم كامل لاستغلال كل موارد قاع البحر، وما تحت القاع والموارد الحيّة فيما وراء منطقة الصيد الخاصة لكل دولة. (الطاهر، 2010، ص166)

رفضت إيران مقترح كل من كازاخستان وتركمانستان واذربيجان، والـذي يقضي بتقسيم البحر على أساس نسبة امتداد كل دولة على شواطئه (19% لروسيا، 13% لإيران،27% لكازاخستان، 23% لتركمانـستان،18% لاذربيجـان)، كمـا رفضت الاتفاقيات الثناعية التي ابرمتها روسيا مع كل من: كازاخستان واذربيجـان، وتلك التي أُبرمت بين كازاخستان واذربيجان، والتي تم بمقتضاها الاتفاق على تقسيم البحر وفقاً لشواطئ الدول الممتدة عليه، وتعني ضمناً تأييد روسيا لموقف الدولتين، فيما يتعلق باقتسام ثروات البحر، وتصر إيران على ضرورة تقسيم البحر وثرواتـه إلى قطاعات متساوية بنسبة 20% لكل دولة، وعلى صـعيد الخـلاف الروسـي - الإيراني حول تقاسم بحر قزوين، اعتمدت روسيا فـي اتفاقيـات ترسـيم الحـدود البحرية، التي أبرمتها في السنوات الأخيرة مـع جاراتهـا الـثلاث (كازاخـستان وتركمانستان وأذربيجان) على مبدأ خط الوسط، فيما يتعلق باستثمار ثـروات قـاع البحر. وعلى مبدأ "السيادة المشتركة" بالنسبة إلى سطحه. وقد انتقدت إيـران هـذه

الاتفاقيات، مطالبة بتقسيم خماسي لبحر قزوين، أي منح منـاطق متـساوية لدولـه الخمس. (الطاهر، 2010)

ولأول مرة منذ تفكك الإتحاد السوفياتي السابق بدأت روسيا وقوات حليفة لها تدريبات عسكرية في منطقة بحر قزوين، مما يسلّط الضوء على أهميـة احتيـاطي النفط والغاز في هذه المنطقة. وبمشاركة أذربيجان وكازاخستان في هذه التـدريبات يتضح أنّ ثمة تحالفاً ثلاثياً قد ظهر لعزل إيران، فالولايات المتحدة وافقت من جانبها على هذه التدريبات خلال مكالمة هاتفية بين وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد ونظيره الروسي ايغور ايفانوف. اما تركمانستان، وهي من الدول المطلة على بحر قزوين، فقد رفضت الدعوة للمشاركة في التدريبات خوفاً من إثارة غـضب إيـران التي تشترك معها في حدود طولها 1500 كيلومتر. وتشارك في هـذه التـدريبات قوات قوامها (10000) جندي وضابط إلى جانب (60) سفينة حربية و (30) طائرة هجومية بالإضافة إلى عدد غير معروف من المركبات البرمائية، وبذلك تكون هـذه التدريبات، التي من المقرر ان تستمر لفترة خمس سنوات، الأكبر من نوعهـا بـراً وبحراً وجواً في المنطقة. وتعتبر منطقة حوض بحر قزوين أكبر حقل نفطـي بعـد الخليج مقارنة بمنطقة بحر الشمال التي تقدر طاقتها بـ 16 مليار برميل (المرهون، 2010).

وروسيا من جانبها حريصة على استغلال الصعوبات التـي تعـاني منهـا واشنطن حالياً في علاقتها مع بعض حلفائها في المنطقة العربية بغـرض اجتـذاب استثمارات أميركية ضخمة لتطوير موارد الطاقة في منطقة حوض بحـر قـزوين. وكان بحر قزوين قد شهد آخر معركة حربية عام 1856 عندما أغرق الروس القوة البحرية الإيرانية وبسط قيصر روسيا سيطرته على المنطقة. تبع ذلك حلف فرضته روسيا على قاجار شاه في طهران الذي وافق بموجبه على عدم الاحتفـاظ بقـوات بحرية في بحر قزوين مع تقليص الحركة البحرية التجارية إلـى سـواحلها. هـذه التدريبات العسكرية اعتبرت من جانب بعـض المحللـين بمثابـة إزدراء للـرئيس الإيراني محمد خاتمي، الذي قال أمام قمة الدول المطلة على بحر قزوين في عـشق أباد في أبريل (نيسان) 2009 أن بحر قزوين يجب أن يتحول إلى «منطقة سـلام»،

كما ناشد خاتمي نظيره الروسي فلاديمير بوتين بتأجيل هذه التدريبات العسكرية إلى حين التوصل إلى اتفاق تشارك بموجبه كل الدول المطلة على بحـر قـزوين فـي التدريباب العسكرية. بيد أن التحليلات الروسية ذهبت إلى أن خاتمي خسر صـراع السلطة في طهران وأنه لم يعد بالإمكان اعتباره شريكاً جاداً. (الشحف، 2009)

وكانت أذربيجان، التي تساندها الولايات المتحدة، قد عارضت منـذ البدايـة الخطة الإيرانية، إذ أصرت على أن منطقة بحر قزوين يجب أن تقسم بـين الـدول المطلة عليه على أساس حجم الحدود، بيد أن ذلك يعني أن نسبة إيران ستكون 11% فقط. وكانت روسيا قد أيدت من جانبها مساعي إيران لمنع الولايات المتحـدة مـن محاولة لكسب نفوذ في منطقة بحر قزوين من خلال أذربيجان وكازاخستان، إلا أن الموقف الروسي تغير بعد لقاء بوتين مع نظيره الامريكي جورج بـوش بغـرض تأسيس شراكة استراتيجية خلال قمة كراوفورد بولاية تكـساس سـنة 2009. أمـا تركمانستان، فقد حاولت من جانبها اتخاذ موقف محايد بغـرض إرضـاء روسـيا والولايات المتحدة، التي تسيطر على مصادر الطاقة في البلاد، دون استعداء إيـران التي يقطنها حوالي 3.5 من المجموعة العرقية التركمانية، إذ من المحتمل اسـتخدام هؤلاء ضد النظام الشمولي لظافر مراد نيازوف.

إن وضع دول حوض بحر قزوين اصبح عرضة لجدل ومناورات دبلوماسية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي قبل عقد من الزمن. وظهرت ثلاث وجهات نظر حول هذا الموضوع: (درويش، 2007)

الأولى: التي تؤيدها إيران هي أن بحر قزوين يجب اعتباره منطقة لا يمكـن تقسيمها إلى قطاعات من قبل الدول المطلّة عليه. وبدلاً من ذلك اقترحت إيـران أن تُستغل جميع موارد بحر قزوين استغلالاً جماعياً من قبـل الـدول المطلـة عليـه وحصول كل منها على 20 في المائة تقريبا.

أما وجهة النظر **الثانية** التي كانت تؤيدها في البداية اذربيجان، فهي ان بحر قزوين هو بحيرة وبالتالي يمكن تقسيمه بين الدول طبقاً لطول سواحل كل دولة مطلّة عليه.

أما وجهة النظر **الثالثة** التي كانت تؤيدها في البداية كزاخستان فهي أن بحر قزوين يجب اعتباره بحيرة فيما يتعلق بموارده الدفينة. وسيتيح ذلك للدول المطلّـة عليه باستغلال تلك الموارد بطريقة فردية بينما تتعاون في القضايا مثـل الملاحـة والسيطرة على التلوث.

وكانت روسيا تؤيد في البداية الوضع الإيراني لانه لم يتم العثور على حقول نفط في الجانب الروسي من البحر. كما وقفت تركمنستان إلى جانب إيران لأنها لـم تعثر على نفط في سواحلها، ولأنها تخشى من استفزاز إيران (الشحف، 2009).

ويبلغ طول حوض بحر قزوين 1230 كيلومترا ويبلغ عرضه فـي اضـيق نقطة 300 كيلومتر، أي ان مساحته تبلغ اربعة اضعاف مساحة الخليج. ورغم انـه يقع على بعد 30 مترا تحت سطح البحر، فتتوفر فيه كل سمات البحر. وهـو فـي الواقع آخر منطقة من بحر ضخم كان يصل قبل ملايين الـسنين البحـر المتوسـط بالبحر الاسود. كما ان بحر الاورال وسط آسيا يمثل جزءا آخر من البحر المـشار اليه، علما أن بحر الاورال جف تقريبا خلال السنوات السابقة. وبحر قزوين نفـسه مهدد بالجفاف خصوصا في منطقة قارا - بوغاز غول في الطرف الشمالي الشرقي حيث تتبخر المياه بمعدلات كبيرة. الجدير بالذكر ان 30 في المائة من المياه العذبة التي تصب في بحر قزوين تأتي من الانهار الإيرانية، كما تساهم الانهار الروسـية، بما في ذلك نهر الفولجا الضخم، بنسبة 50 في المائة تقريبا. ولو لم يجر بناء قنـال في الخمسينات، لمد البحر بالماء فانه ربما ما كان ليتجاوز نصف حجمه الاصـلي الآن. يبقى ان بحر قزوين ربما يصبح مصدر توتر دوليا جديدا وربما يصبح مصدر نزاع عسكري مستقبلاً (سلامة، 2010).

الفصل الخامس

مستقبل العلاقات بين روسيا وإيران

تمر العلاقات بين روسيا وإيران بأزمة كبيرة، تزيد من المتاعب الكثيرة التي تعاني منها طهران. فقد تدهورت العلاقات بين هذين البلـدين، مـع الإرهاصـات الأولى لتبدل الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني في سبتمبر عـام 2009، حين أشار الرئيس الروسي ديمتري ميدفيدف، لأول مرة، إلى أن روسيا التي تتمتع بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي والتي تمتلك حق الـنقض فيـه، قـد لا تعارض جولة جديدة من العقوبات يفرضها المجلس على طهران. إشـارة الـرئيس الروسي ميدفيدف هذه، جاءت عقب تسرب معلومات استخبارية عن قيام إيران سراً بإنشاء وحدة لتخصيب اليورانيوم في مدينة قم، دون إعلام الوكالة الدوليـة للطاقـة الذرية عن ذلك. وأعلنت طهران في فبراير عن بدئها في تخصيب اليورانيوم حتـى نسبة 20%. (جمال، 2010)

هكذا انتقلت روسيا من موقف غير المتيقن من حقيقة النوايا الإيرانية، إلى موقف المتيقن، ووجدت نفسها بناء على ذلك في صف واحد مع الولايات المتحـدة وحلفائها الغربيين، ملازمين برفع سقف العقوبات على طهران في جولة رابعة. وإثر ذلك تراجعت موسكو عن التزاماتها بتزويد طهران بمنظومة الصواريخ (إس-300) المضادة للجو، واستنفرت مختلف القنـوات الـسياسية والدبلوماسـية والعـسكرية الروسية، للتناغم مع موقف روسيا الجديد الذي يتلخص بمضاعفة الـضغوط علـى طهران، لإرغامها على التخلي عن برنامجها النووي المثير للجـدل. مـن جانبهـا اتهمت إيران روسيا بالخضوع للضغوط الأمريكية والإسرائيلية، واتخـذت بعـض الإجراءات التي تعبر عن استيائها من الموقف الروسي الجديد، كان أولهـا إلغـاء زيارة كبير المفاوضين الإيرانيين أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني سعيد جليلي، إلى موسكو التي كانت مقررة في 26 يناير 2010، أعقـب ذلـك قيامهـا بإصدار قرار في الثامن من آذار من نفس العام بالاستغناء عن خـدمات الطيـارين الروس العاملين في طيرانها التجاري، وأمهلتهم مدة شهرين لمغادرة إيران. ورغـم

التصعيد في التصريحات بين الجانبين، اعتبر معظم المـراقبين أن البـرودة فـي العلاقات بين روسيا وإيران لن تدوم طويلاً، لأن هناك مصالح تجارية واسعة تربط اقتصاد البلدين، كما أن لديهما خطط مشتركة في بعض الأجندة السياسية للحد مـن تسلط الولايات المتحدة.

إلا أن هذا التفاؤل لم يكن في محلّه، إذ سرعان ما اضطر هؤلاء المراقبـون إلى إعادة النظر في حساباتهم، في ضوء ما صرح به الرئيس الروسي ميدفيدف في الثاني عشر من يوليو 2010، من أن إيران تقترب من امتلاك القدرات النووية التي يمكن أن تسمح لها بامتلاك الأسلحة النووية، في تأكيد على أن روسيا ستكون أكثر حزماً في التعامل مع الملف النووي الإيراني.

وقفت روسيا خلال السنوات الماضية وهي تمسك العصا من منتصفها، بين إرادة المجتمع الدولي الذي يتشدد إزاء أية بادرة أو نوايا كامنة لحيازة سلاح نووي، وبين إرادة إيران وإصرارها على الاستمرار في تطوير برنامجها النووي والوصول إلى نهايته، وهي حيازة القدرات التقنية نظرياً وتطبيقاً لدورة الوقود النووي، ابتـداء من تخصيب اليورانيوم وانتهاء بتصنيع صفائح الوقود، على الرغم من أن الوكالـة الدولية للطاقة الذرية قد وجدت أكثر من دليل مثير للريبة، حول النوايا الحقيقية لهذا البرنامج.

تقلق خطط إيران النووية روسيا كما تقلق الولايات المتحدة أو دول أوروبـا الغربية وذلك لأسباب جغرافية، فروسيا لا ترغب في أن ترى دولة نووية أخـرى تقبع على بعد يقل عن مئتي كيلومتر من حدودها الجنوبية، فذلك يربـك منظومـة دفاعاتها ويحمل ميزانية أمنها القومي عبئاً إضافياً، أن علاقة روسيا الخاصـة مـع إيران قد تأثرت بمواقف ايران وتعاملها مع المجتمع الدولي في برنامجها النـووي، يمكن أن تنذر بتدهور للعلاقات بين البلدين، وربما كا السبب هـو قـرار إيـران الأحادي الجانب باستئناف أبحاث الوقود النووي وتخصيب اليورانيـوم، ورفـضها عرض التسوية الذي مازال مطروحاً ويتضمن قيام إيران بإرسال اليورانيـوم إلـى روسيا لتخصيبه، الأمر الذي يمثل عقبة أمام إيران في تطوير أسلحة نووية. (مطر، 2007)

لكن من الواضح أن أساس الخلاف أعمق من ذلك، ويتعلق بالسياسة الخارجية الروسية في الاطار الدولي وذلك في ظل سياسة الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد، وهي بهذا مدفوعة برغبتها في توثيق صلاتها مع الكيان الإسرائيلي، وتم إرسال وزير الخارجية الروسي سيرجي لاروف إلى تل أبيب في أواخر أكتوبر 2010، ليطمئن الساسة والجنرالات هناك وبعبارة صريحة: "تتفهم روسيا قلق إسرائيل حول البرنامج النووي الإيراني، وسوف لن نمكّن إيران من الحصول على أسلحة الدمار الشامل" (ميخائيلوفنا، 2010).

وقد كسبت الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي دعم روسيا على الأقل في الاجتماع الطارئ للوكالة الدولية للطاقة الذرية المتوقع إجراؤه في الثاني من فبراير 2011. وسيتم التصويت في الإجتماع على إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن لفرض العقوبات أم لا، وتشير التقارير بأن روسيا والصين من المحتمل أن تعارضا خيار مجلس الأمن، لكن ما زال هناك دعم كاف بين الأعضاء الآخرين لفرض هذا الخيار.

ومن الناحية الجغرافية السياسية، فإن تكلفة تغيير روسيا لسياستها تجاه إيران، في حالة حدوث هذا، قد تكون باهظة، خاصة وأن روسيا كانت تستعمل إيران كورقة موازنة إقليمية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

1-5 مستقبل العلاقات الروسية - الإيرانية بعد عام 2010

لقد استُقبل التوقيع على الاتفاق في 17 مايو 2010 لتبادل اليورانيوم بين إيران وتركيا والبرازيل بمعارضة شديدة من قبل أعضاء في مجلس الأمن، وأثار سخطاً دولياً جديداً. ومنذ توقيع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن على مشروع القرار بفرض عقوبات على إيران، تعمل روسيا على كبح المبادرة التركية البرازيلية. (جمال، 2010)

إيران التي فوجئت بسرعة الرد الروسي وقوته، ردّت بشكل حاد على روسيا. في ظل هذا الوضع الجديد وقوته تقف روسيا أمام تحديين: الجهد في تسوية

الأمور مع إيران من ناحية، وفي مواجهة المبادرة التركية البرازيلية التي تنبئ عن تحول غير مرغوب فيه بالنسبة للنظام الدولي من الناحية الأخرى.

في أعقاب نشر القرار عن فرض عقوبات على إيـران حـدث تبـادل فـي الاتهامات اللفظية، إيران أطلقت العنان لنفسها لمهاجمة روسيا. أحمدي نجاد وجـه في 2010/5/26 انتقادات علنية وحادّة للقرار الروسي مع إطلاق تحذير موجّه إلى روسيا من التحول إلى عدو لإيران، وأردف قائلا: "لو كان هناك شخص آخر غير الرئيس الروسي لكان أكثر حذراً من المساس بأمة عظيمة". وفي اليوم التالي وفـي 5/2010/27 أضاف السفير الإيراني في موسكو أنّ روسيا تنجر وراء الاحتكـار الأمريكي ودعا روسيا إلى عدم تمكين تنفيذ قرار مجلس الأمن.

لم يتأخر الردّ الروسي حيث وصف المتحـدثون الـروس وبيـنهم وزيـر الخارجية (لافيروف) ومستشار الرئيس (فريحوتكو) التصريحات الإيرانية بالخيالية والديماغوجية وأكدوا أنّ السياسة الروسية تعمل على تطوير المصالح الروسية فقط، وهي ليست موالية لإيران أو موالية لأمريكا، وادّعى أنّ روسيا تعتبر نفسها شريكا في الجهد الدولي لحلّ قضايا معقدة، وإيران هي إحـدى هـذه القـضايا. الـرئيس الامريكي (أوباما) من جهته عبّر عن رضاه الشديد عـن انـضمام روسـيا إلـى العقوبات، وصرّح بأنّه يعتبر ذلك إنجازاً كبيراً لسياسة الأمس التي تبناهـا حيـال روسيا.

وفي هذه الأثناء عرضت الولايات المتحدة على روسـيا مقابـل موافقتهـا مجموعة من المحفزات، ومن ضمن ذلك إلغاء العقوبات على أربع شركات روسية كانت تعمل على تطوير القدرات الإيرانية في مجال الذرة والصواريخ والتوقيع على اتفاق للتعاون النووي المدني والسلمي مع روسيا، أن الولايـات المتحـدة وعـدت الصين أيضاً أن لا تتخذ إجراءات ضد الشركات الصينية التي تتعاون مـع إيـران (ميخائيلوفنا، 2010).

مما سبق يمكن الإشارة إلى مقاربتين للسلوك الدولي لروسيا:

في المجال الإيراني: يبدو أنّ النزاع الحالي يعكس توتراً متراكماً ومـستمراً فثمّة من يرى في الرد الروسي العنيف على الانتقادات الإيرانية تغييراً حقيقياً فـي

السياسة الروسية التي بدأت على ما يبدو على خلفية سياسـة الـرئيس الأمريكـي أوباما. وهناك من يعتبر إيران مصدر تهديد للمصالح الروسية، في الوقـت الـذي يبدو فيه أن روسيا ليست معنية بتوسيع النادي النووي عن طريق الباب الخلفي.

على الصعيد الدولي العام: فإن روسيا تشخص المحور الجديـد - الإيرانـي التركي البرازيلي- بأنّه يشكّل مشكلة بالنسبة لمركزها الدولي. (جمال، 2010)

ان روسيا والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن لن تتنازل بسهولة عـن مركزها الاحتكاري في الإشراف على شؤون السلاح غير التقليدي وإلا أفضى هذا الأمر إلى فوضى عالمية. إضافةً إلى ذلك فلروسيا مصلحة كبيرة في منع تركيا من التحوّل إلى وسيط في مواجهة إيران بدلاً عنها، مثل اهتمامها بمنع نـشوء تعـاون تركي إيراني في مجال نقل الطاقة الذي يهدد المركز الاحتكاري لروسـيا كمـوردة للغاز إلى أوروبا، وإيران من جانبها قلقة من التقارب الروسي الأمريكي، مما جعلها تشجع تركيا على القيام بدور أكثر فاعلية في شؤونها، هذا مع استغلال الخيـارات التركية الجديدة على الصعيد الدولي. فقلق إيران نابع من تراجع البديل لاسـتغلال النزاع الروسي الأمريكي لصالحها، الولايات المتحدة وروسيا من جانبهمـا بـدأتا العمل على تفكيك الصفقة وإلغاء التزامات تركيا والبرازيل حيال الاتفاق مع إيران.

في التاسع من شهر يونيو 2010 تبنّى مجلس الأمن الدولي القرار 1929 في الجولة الرابعة من العقوبات ضد إيران على خلفية إخفاقها فـي وقـف برنامجهـا النووي، وقد تضمن القرار العقوبات الأشد ضد إيران بما فيها حظر على تـصدير ثماني فئات رئيسية من الأسلحة التقليدية، وقد أيد القرار كل الأعضاء الدائمين فـي مجلس الأمن الدولي بما فيهم روسيا والصين. يمثل التأييد الروسي للجولة الجديـدة من العقوبات تغييراً ملحوظاً في سياستها تجاه البرنامج النـووي الإيرانـي، ففـي خريف 2008 - بعد شن روسيا الحرب على جورجيا والتي لقيت معارضة شديدة من قبل إدارة الرئيس السابق جورج دبليو بوش- قررت روسيا عرقلة الإستراتيجية الدولية الهادفة لتصعيد العقوبات ضد إيران والتي اتبعتها مع القوى العالمية الخمسة - الولايات المتحدة والصين وألمانيـا وفرنـسا وبريطانيـا-، وقـد بـدأت تلـك الإستراتيجية في عام 2006 والتي نتج عنها ثلاث جولات من العقوبـات طورتهـا

المجموعة المفوضة لايران وقدمتها أمام مجلس الأمن الدولي، ولكن بسبب المعارضة الروسية والتغييرات في الإدارات الأمريكية لم يتم تبني عقوبات صارمة ضد إيران من طرف مجلس الأمن الدولي في الفترة ما بين مارس 2008 ويونيو 2010. (Harvey et.al, 2010)

بإلقاء نظرة متأنية على التطور العام للعلاقات الروسية - الإيرانية والعلاقات الأمريكية - الروسية وخصوصاً في مكونها النووي يبرز المأزق الذي تواجهه موسكو بين المخاوف من الانتشار النووي وبين الإغراءات الاقتصادية والجيوبوليتيكية من ناحية، والتحديات التي تواجه حالياً المجتمع الدولي بهدف تجنب أزمة نووية إيرانية، لم تأتي العلاقات الروسية - الإيرانية من العدم ولم تظهر فجأة إلى الوجود بل كان لها جذور تمتد للعديد من السنوات الماضية، فمنذ الثورة الإسلامية في إيران ربحت قوى دولية أخرى من بينها الاتحاد السوفياتي الرصيد الكبير الذي خسرته الولايات المتحدة (Harvey et.al, 2010).

ومنذ نهاية الحرب الباردة أصبح لروسيا مصالح متداخلة مع إيران، فمن ناحية برزت إيران على نحو قوي في الحسابات الإقليمية الروسية، حيث ساعدت في منتصف التسعينيات من القرن الماضي في إنهاء الحرب الأهلية الدامية التي عصفت بطاجيكستان، وهي دولة صغيرة وسط آسيا صغيرة، ويتكلم سكانها لغة أقرب إلى اللغة الفارسية، وفي بداية القرن الواحد والعشرين أيدت إيران وروسيا التحالف الشمالي في أفغانستان في مواجهة حركة طالبان قبل أن تصبحا أشد المعارضين للائتلاف الأمريكي في أفغانستان. وخلال الحروب في الشيشان في منتصف التسعينيات من القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين، ساعدت إيران في تهدئة العالم الإسلامي بخصوص ما عرف بالاستعمال المفرط للقوة ضد المسلمين من قبل روسيا، وقد منحت روسيا رغم كل الانتقادات وبمساعدة إيران عضوية المراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي. (Cohen,2010)

ومن الناحية الجيوسياسية والجيواقتصادية تشكّل إيران بسواحلها على الخليج العربي بوابة روسيا على المحيط الهندي، وقبل عقد من الزمن كانت هناك محادثات حول تطوير خطوط نقل النفط والغاز الروسي إلى العالم، وكذلك بالنسبة لطرق

التجارة التي تمكنها من ربط روسيا وكندا وأوروبا مع الهند عبر الإقليم الإيراني. فإيران تحافظ على علاقات جيدة مع أرمينيا، وهي الحليف الوحيد لروسيا في منطقة جنوب القوقاز، وهذه الدولة تقع تحت حصار أذربيجان وتركيا بسبب الخلافات حول الأقلية الإثنية الأرمينية في ناغورنو كرباخ، وقد كانت قدرة روسيا على الحفاظ على بوابة إلى أرمينيا عبر جورجيا دائماً عرضة للمخاطر بسبب العلاقات السياسية المتوترة بين موسكو وتبيليسي، وفي هذا السياق يمكن لإيران أن تكون بمثابة بوابة بديلة، حتى أن روسيا تساهلت في إنشاء أنبوب غاز طبيعي يربط إيران بأرمينيا.

اقتصادياً، لعبت إيران خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي دوراً مهماً في ضمان بقاء صناعة الطاقة النووية الروسية في الوقت الذي كان مشروع بوشهر أحد العقود الأربعة التي أبرمتها روسيا في الخارج في مجال منشآت الطاقة النووية، وبعد سنوات قليلة كانت هناك آمال كذلك بأن تصبح إيران أحد أكبر مستوردي الأسلحة التقليدية الروسية، فضلاً عن ذلك تمتلك الدولتان ثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي عالمياً، وقد جعلت روسيا الاهتمام بتطوير احتياطيات إيران من الطاقة في صلب أولوياتها، وكان لهما أيضاً أرضية مشتركة للتعاون في مجال جيوبوليتيك الطاقة.

لكن العلاقات الروسية - الإيرانية لم تكن دائماً جيدة، فقد نظرت موسكو بشك إلى محاولات إيران لتوسيع نفوذها في منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى، ومن المعروف أن إيران تعترض على موقف روسيا وكازاخستان وأذربيجان الداعي إلى أن تكون مياه قزوين عامة فيما يتم تقسيم قاع البحر بين الدول المطلة عليه اعتباراً من خط الوسط، وترى إيران أن مثل هذا التقسيم سيهضم حقوقها مقارنة مع الدول الأخرى لأنها في هذه الحالة ستحصل على (13%) من إجمالي قاع البحر، وتطالب طهران بأن تحصل على (20%) على أساس أن يكون تقسيم ثروات البحر بالتساوي بين الدول المطلّة عليه، كما تعارض روسيا علناً مواقف إيران المعادية لإسرائيل التي يقطنها حوالي مليون ناطق باللغة الروسية، وترفض رسمياً التصريحات المعادية لإسرائيل. (Kramer,2010)

ونتيجةً لتغيّر العديد من المصالح، فقد خفّضت نهاية الحرب في الشيشان من الحاجة للمساعدة الإيرانية في تهدئة انتقادات الدول الإسلامية، علاوة على ذلك فإن مهمة الحفاظ على استقرار منطقة شمال القوقاز تطلبت العمل مع سكان شمالي القوقاز حيث تتوزع إقامتهم بين تركيا وبعض الدول العربية والتي لديها علاقات معقدة مع إيران، وبالمثل فقد ساهم استقرار طاجيكستان في تغيير الرؤى بخصوص التأثير الإيراني هناك، فإذا اعتبرنا عشر سنوات من ذلك التأثير إيجابية فإنها قدرت مؤخراً بصيغ أقل قيمة. وقد انخفضت كذلك قيمة التعاون مع إيران في أفغانستان، فبسبب الوجود الواسع للقوات الأمريكية في تلك الدولة تطلبت مهمة احتواء الطالبان والتي لا زالت أولوية التفاعل مع الولايات المتحدة والحلفاء الأوربيين في المقام الأول.

أما في مجال التعاون الاقتصادي الثنائي فقد بقيت مشاريع الطاقة المشتركة في مرحلة التخطيط والتنفيذ البطيء بسبب البيروقراطية الروسية، وحتى مشروع بوشهر الذي دخل فيما قبل مرحلة العمل فقد تراجعت أهميته بالنسبة لصناعة الطاقة النووية الروسية، والآن تتفاخر روسيا بحقيبة واسعة من عقود بناء مفاعلات تجارية في الصين والهند وبلغاريا وأوكرانيا وفي روسيا ذاتها. وإجمالاً فقد تجاوز الميزان التجاري الثنائي الروسي-الإيراني خلال 2009 ثلاثة مليارات دولار، وهذه النسبة متواضعة جداً مقارنة مع حجم التجارة الروسية مع تركيا مثلاً والتي بلغت تقريبا عام 2008 ثلاثين مليار دولار، مما يعني –بخلاف الرؤى السائدة- أن مصالح روسيا الاقتصادية متواضعة في إيران، فالتجارة الروسية مع إيران متواضعة نسبياً مقارنة مع التجارة مع ألمانيا، وبعيدة جداً مقارنة مع التجارة الصينية مع إيران بالنظر للخطط الصينية لاستثمار العديد من بلايين الدولارات في الاقتصاد الإيراني.(Van Kemenade, 2008)

أما باعتبار المصالح الجيوبوليتيكية الروسية والتي تتعلق بدعم علاقاتها مع إيران حتى تكون بمثابة بوابة من أجل عبور روسيا إلى المحيط الهندي، فقد أظهر العقد الأخير افتقار موسكو الأساسي للاهتمام بالمنطقة، وبالتالي تريد روسيا الحفاظ على تدخل إيراني أقل في آسيا الوسطى والقوقاز، حيث ينظر بعض المحللين

الاستراتيجيين في موسكو بأنه بإمكان إيران على المدى البعيد أن تصبح منافساً جيوبوليتيكياً في الأقاليم المسلمة في روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق.(Dorraj et.al, 2008)

يبدو أن الرئيس الروسي، ديمتري ميدفيديف، يحظى باهتمام غربي "خاص" أكثر من سلفه بوتين، إذ يأمل الغرب في أن تساعد توجهاته الغربية ليتمكن تدريجياً من فرض سلطته الخاصة في الكرملين، بل ويدفعونه لتحقيق ذلك، خاصة من جانب واشنطن، وهذا لأنهم يرون فيه انفتاحاً ومرونة في التعامل مع الغرب بخلاف سابقه بوتين. (بيومي، 2009).

وخلال زيارته لموسكو في أيلول 2009، عزز رئيس الولايات المتحدة الأمريكية باراك أوباما هذا التصور، حيث قضى ثماني ساعات مع الرئيس الروسي الحالي ميدفيديف، مقابل (90) دقيقة خصصها للرئيس السابق بوتين، الذي يحسب - غربياً - على فترة الحرب الباردة ومخلفاتها (بيومي، 2009).

بينما يتجنب الرئيس ميدفيديف القيام بأي شيء لدحض التصور الغربي تجاهه، بأنه محسوب على جناح الإصلاحيين، ففي مقالة نشرها في 10 أيلول 2009، تحضيراً لزيارته إلى الولايات المتحدة، بعنوان "إلى الأمام روسيا!"، أبدى تناغماً مع التصور الغربي تجاهه، حيث عزز الانطباع بأنه كان في دورة ليحدد هويته العامة في هذا المقال، فنأى بنفسه في تلميحات خفية عن جوانب كثيرة من "البوتينية"، مؤكداً على سبيل المثال أن "مظاهر المكابرة والغطرسة وانعدام الأمن وعدم الثقة وحالة العداء، يجب التخلص منها في ملف علاقات روسيا مع البلدان الديمقراطية الرائدة.

وبعد زيارة أوباما في يوليو 2009 لروسيا، كتبت صحيفة واشنطن بوست، معلقة: "إن البيت الأبيض يعامل ميدفيديف، باعتباره النسخة الروسية من أوباما، قائد شاب يكافح من أجل تحويل أمته المتعثرة"، ويميل بعض المراقبين إلى أن إستراتيجية البيت الأبيض في "ملاعبة" ميدفيديف، قد بدأت تؤتي أكلها، حيث رصدوا أن التحول الملموس في موقف الكرملين من القضية النووية الإيرانية، جاء بمثابة مفاجأة، إذ رأى ميدفيديف أن العقوبات ضرورية أحياناً، وهو ما اعتُبر -

غربياً - تحولاً غير متوقع، خاصة وأن تصريحاته، جاءت متزامنة مع المعلومات التي كشف عنها بشأن بناء إيران لمصنع جديد لتخصيب اليورانيوم، وهو ما رأت فيه إدارة أوباما غنيمة ومكسباً، يستحق الاهتمام والتشجيع وربما المراهنة عليه (التركي، 2009).

غير أن بعض مراكز صنع القرار في موسكو، خاصة المقربة من بوتين أو الخاضعة لنفوذه وتأثيره، لا يبدو أنها موافقة على اندفاع ميدفيديف لاتخاذ موقف روسي قريب من النهج الغربي بخصوص مشكلة إيران. وقد اتخذ أوباما قراراً خطراً بشأن إلغاء خطط لإقامة نظام الدفاع الصاروخي في أوروبا. وأشار إلى وضع اللمسات الأخيرة على معاهدة جديدة للحد من الأسلحة بحلول نهاية عام 2010، وردّت موسكو مكرهة بالمثل (جمال، 2010).

ولا يمكن تجاهل هذه الأصوات الروسية، لكن "تحول" الرئيس الروسي،يدفيديف إزاء إيران بحاجة إلى أن يوضع في نصابه. وعليه فإن السؤال الملح هو ما إذا كان موقف الرئيس الروسي، ميدفيديف، "المتشدد" تجاه إيران يعبر بصدق عن "تحولات ما" في موسكو، مما قد يكون لها انعكاسات على مجمل التفاهم الروسي الإيراني، أو أن الرئيس أوباما لديه من الإرادة السياسية ما تمكنه من المضي قدما في خطة لإعادة تعريف وتحديد العلاقات مع روسيا(بيومي، 2009).

رغم ما قد يبدو من حرص وحماس شديدين لدى موسكو وطهران على المضي قدما في تعزيز التعاون العسكري بينهما للوصول إلى مستوى العلاقة الاستراتيجية، إلا أنه سيكون من قبيل المبالغة الإفراط في التفاؤل بشأن مستقبل تلك العلاقة بين البلدين، إذ إن أية مساعي للتقارب الاستراتيجي فيما بينهما قد تكون مصحوبة بموجات من الاستياء والقلق، ليس فقط من جانب الولايات المتحدة، التي تحرص كل من موسكو وطهران على الاحتفاظ بهامش واسع من التفاهم والتنسيق معها، وتجنب أية خطوة قد تؤدي من شأنها إلى تصعيد الأوضاع أو خلق مواجهات غير مضمونة العقوبات معها أيضاً (عبدالفتاح، 2009).

ولكن ربما يحدث نوع من التناقض في الأهداف الإيرانية إزاء دول الخليج العربية، التي قد تجد في التعاون العسكري المكثف بين روسيا وإيران دافعاً أقوى

لتكثيف التعاون العسكري وتعزيزه مع الولايات المتحدة على نحو أكبر، الأمر الذي يحول دون حدوث تقارب ملموس بين روسيا وتلك الدول، مثلما ينذر بحدوث مواجهة أو تصادم في الأهداف بين موسكو وواشنطن حول منطقة الخليج.

الخاتمة:

مرت العلاقات بين روسيا وإيران بأزمة كبيرة مع الإرهاصات الأولى لتبدل الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني والذي يمكن ملاحظته منذ عام 2005، ففي البداية تجنبت القيادة السياسية الإيرانية بحذر شديد التعبير عن امتعاضها الشديد علناً باستثناء وسائل الإعلام الإيرانية التي نشرت مقالات منتقدةً فيها روسيا على خلفية تأييدها العقوبات الأممية ضد إيران، ولكن منذ 2009 بدأت القيادة الإيرانية تغير من تكتيكاتها وتصدر الهجومات اللاذعة ضد موسكو، وكان ذلك مرتكزاً على الشكاوى حول التأخير في إكمال مشروع تشييد محطة بوشهر وتسليم شحنS-300 ، وفي مايو 2010 ذهب الرئيس الإيراني أحمدي نجاد أبعد من ذلك وشن هجوماً لاذعاً على الرئيس الروسي ديميتري ميدفيديف شخصياً وحذر من أن تأييد القيادة الروسية للعقوبات سوف يذكره التاريخ، وفي 2009 أغلقت طهران فجأة مجالها الجوي لطائرة مقاتلة روسية كانت في طريقها لاستعراض عسكري إلى البحرين رغم إعطائها الترخيص المسبق الضروري مما أجبر الطائرة على العودة إلى روسيا.

وفي تطور آخر أمر الرئيس الإيراني أحمدي نجاد بتأسيس لجنة لدراسة الخسائر التي تكبدتها إيران على يد بريطانيا والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة خلال احتلالها لإيران خلال الحرب العالمية الثانية، والتدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية عام 1953م، غير أن رد الفعل الروسي كان قوياً على محاولات إيران إعادة تفسير تاريخ الحرب العالمية الثانية والتي راح ضحيتها27 مليون روسي، فإذا كانت في نية طهران الدخول في نزاع مع موسكو فقد يكون تأسيس هذه اللجنة أحسن خطوة لذلك.

لقد انعكس تدهور العلاقات الثنائية في تخفيض كثافة اللقاءات رفيعة المستوى بين الجانبين الروسي والإيراني، فقد التقى الرئيس الروسي آنذاك فلاديمير بوتين

العديد من المرات بالرئيس الإيراني أحمدي نجاد وزار طهران في أواخـر 2007، وقد كان للرئيس الروسي دميتري ميدفيدف لقاءً قصيراً مع الرئيس الإيراني علـى هامش قمة منظمة شنغهاي للتعاون المنعقدة في يكترنبورغ بروسيا في يونيو2009.

وقد شاركت إيران في تلك المنظمة كما عبرت عن رغبتها فـي اكتـساب عضوية كاملة فيها. ومن الملاحظ أنه في إطار قرار العقوبات الجديدة فقد تقرر من الجانبان التراجع عن اللقاءات الثنائية رفيعة المستوى، ففي 9 يونيو 2010 خلال قمة مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا الذي عقد باسـطنبول التقـى رئـيس الوزراء الروسي بوتين والرئيس الإيراني أحمدي نجاد فقـط فـي إطـار متعـدد الأطراف ولم تذكر أي لقاءات ثنائية.

وفي 11 يونيو 2010 لم يحضر الرئيس الإيراني قمـة منظمـة شـانغهاي للتعاون المنعقدة بطاشقند بأوزبكستان، وقد ذكرت بعض وسائل الإعلام الروسية بأن أعضاء المنظمة لم يكونوا يرغبون في حضوره رغم إشارة وزير خارجية روسـيا إلى أن غياب الرئيس الإيراني عن الاجتماع كان قراراً شخصياً، وقد مثـل إيـران وزير خارجيتها منوشهر متكي، ولقد ناضلت إيران لعدّة سنوات من أجل عـضوية كاملة في منظمة شانغهاي للتعاون، ولكن مطلبها رفض بحجة أن المنظمـة تحـدد قواعد الانضمام، غير أنه خلال قمة طاشقند تم الاتفاق على القواعد حيث احتـوت الوثيقة على مادة بموجبها لا يحق لأي دولة تفرض عليها عقوبات أممية أن تـصبح عضوا في المنظمة، ومن بين المرشحين للعضوية فقط إيران لديها هـذا الإشـكال، وبالتالي فقد استعملت روسيا والصين الضغط على إيران من خلال العـضوية مـن أجل الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي، وبالمثل استعملت موسكو هذه الورقـة كعقاب لطهران على خلفية خطابها المعادي لروسيا.

وقد تضاعف القلق الروسي مع سعي إيران لكسر احتكار القـوى الكبـرى لإدارة ملفها النووي عبر إدخال تركيا والبرازيل كوسطاء جُـدد، وبالفعـل منحـت طهران هذين اللاعبين "تنازلات سخّية" لترسيخ أقدامهما داخل اللعبـة، ولـذا فـإن الموافقة الروسية على العقوبات رغم ترحيبها المعلن بوساطة تركيا والبرازيل كانت بمثابة رسالة لطهران بأنه لا يمكن تجاوزها أو تهميش دورها.

لقد جعلت المصالح الروسية المتضاربة تجاه إيران من الصعوبة بمكان قبول كلي وسريع للموقف الأمريكي تجاه إيران، فمصالح الدولتان مختلفتان وبالتالي فمن غير المرجح أن تقدم موسكو الدعم الذي تريده لإدارة الرئيس الأمريكي أوباما مـن أجل إيقاف برنامج إيران النووي، ودوافع روسيا من وراء دعـم برنـامج إيـران النووي ومبيعات الأسلحة ليست اقتصادية بحتة ولكنها تهدف كذلك لتحقيق أهـداف جيوبوليتيكية، غير أن التحول التدريجي لموسكو بعيداً عن طهـران خـلال العقـد الماضي جعلها تقترب من الولايات المتحدة وبعض الدول الآسيوية، وفي الوقت ذاته عمل الموقف الروسي المؤيد للعقوبات على توتير العلاقات الثنائية، ورغم أن إيران احتلت مكانة صغيرة في الأولويات الاقتصادية والإقليمية الروسـية خـلال العقـد الماضي فلا تزال موسكو تشعر بالحاجة للحفاظ على علاقات إيجابية مع طهـران، ولذلك فإن معارضة إجراءات قاسية عدا القرار 1929 يعني أن أي جهـد لاتخـاذ خطوات أخرى سوف يدخل في جولة أخرى من النقاشـات الأمريكيـة-الروسـية الساخنة، فرغم اختلاف مدركات التهديد الأمريكية والروسية لإيران النووية إلا أنهما تنظران إليها كقوة إقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسـط ولا تريـدان تحـديها بطريقة مباشرة، ولكن إذا استمر التحسّن في العلاقات بين واشنطن وموسكو فسوف تكون مخرجات هذه النقاشات إيجابية في المستقبل.

لا تقتصر أهمية روسيا من المنظور الإيراني على تمتع موسكو بحق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن الدولي فقط، ولا على حقيقة أن روسيا أصـبحت منـذ التسعينات من القرن المنصرم هي الناقل الأساس للتقنيات الحديثـة إلـى إيـران فحسب، بل ان روسيا هي المورد الأساس للترسانة العسكرية والنووية الإيرانيـة. وعلى رغم ما يبدو على السطح من تناقض أيديولوجي بين روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفياتي المنهار وبين «جمهورية إيران الإسلامية» المؤسـسة علـى نظرية «ولاية الفقيه»، فإن تداخل المصالح الوطنية لكل مـن طهـران وموسـكو بسبب خليط من العوامل المختلفة والمتـباينة، دفع العلاقات الثـنائية بينهما في شكل يبدو متجاوزاً للتباينات العقائدية والعداوات التاريخية. وتبلغ المفارقة ذروتها بملاحظة أن جيش «جمهورية إيران الإسلامية» هو الجيش الوحيد فـي العـالم،

خارج حدود الاتحاد السوفياتي السابق، الذي يعتمد إلى حد بعيد في بناء ترسـانته وحيازة التقـنيات المتطورة على روسيا.

ويأتي ذلك على رغم تدهور العلاقات الثنائية بين البلدين في أكثـر فتـرات العصر الحديث، ابتداءً من المواجهات العسكرية بيـن البلدين في القـرن التاسـع عشر وما خلّفته من استقطاع روسيا لأراض شاسعة كانت بحـوزة إيـران فـي القوقاز، ومروراً بمرحلة الهيمنة الروسية على شمال إيران فـي بـدايات القـرن العشرين، ودعم الحركات الانفصالية الكردية والأذربيجانية فـي إيـران خـلال الأربعينات من القرن نفسه.

وقد ارتقت العلاقة بين البلدين ووضعت في إطارها الاستراتيجي بعد وصول الرئيس فلاديمير الساطة في روسيا، وإلغائه اتفاقية غور- تـشيرنوميردين عـام 2001، والتي كانت تلتزم روسيا فيها بعدم بيع تقنيات متطورة إلـى إيـران. وإذا جلبت الأولويات الإقليمية الماضية موسكو وطهران أقرب لبعضهما الـبعض فقـد باعدت المصالح العالمية بما فيها عدم الانتشار بينهما، حيث تعتبر روسـيا عـدم الانتشار أحد أهم أولوياتها وتعتقد بأن الانتشار النووي وخـصوصاً ضـمن دول الجوار سوف يؤثر على نحو كبير سلبياً على أمنها باعتبار هشاشة محيط حدودها. ففي خلال التسعينيات رأى بعض المحللين بأنه رغم أن امـتلاك إيـران الـسلاح النووي يعد أمراً غير مرغوب فيه إلا أنه بالنسبة لروسيا فلا يعد من قبيل الكارثـة لأسباب عديدة، فأولاً: تتقاسم روسيا وإيران سياسياً العديد من المصالح المـشتركة والتي تجعل من الحرب بينهما غير مرجحة، وثانياً: أن روسيا تتمتع بتفوق نووي كبير جداً مقارنة مع إيران حتى في المستقبل المنظور، وهذا ما سوف يسمح لهـا بالاعتماد على الردع النووي لمنع أي هجوم من إيران.

بالرغم من التصعيد الكلامي والإعلامي العلني اليوم بين البلدين،ما بين أخبار تنفي أو تأكد تسليم أو الغلاء صفقة الصواريخ إلى إيران، أو عـدم تـسليم محطـة "البوشهر" النووية حسب الاتفاق في أب المقبل،لكن إيران لن تستطيع تفجير معركة دبلوماسية مع روسيا تدفع ثمنها في الوقت الحالي، ولكن روسيا أضحت تعرف هذا جيدا وهي لا تحاول إعطاء الضوء الكامل إلى أمريكا من اجل حل المشكلة الإيرانية

بالرغم من الضغوط الأميركية المستمرة على روسيا بهذا الموضوع، والمحاولات، لكن بالنهاية روسيا سوف تلتزم بقرارات الأمم المتحدة التي سوف تتخذ ضد إيـران إذا لم تستجب لشروط الأمم المتحدة حتى لو كانت القرارات ليست عقوبات اقتصادية وإنما عسكرية، فروسيا تحبّذ دوماً أخذ كل المواقف من خلال الأمم المتحدة.

إنّ روسيا تعي جداً بأن إيران ليست بوابتها إلى العالم الإسلامي بشكل عـام وخاصة بعد أن أصبحت روسيا عضو مراقب في منظمة المؤتمر الإسـلامي فـي ماليزيا عام 2003.

وفي روسيا يقطن ما نسبته 20% من المسلمين الذين يعيشون في جمهوريات ذات نظام الحكم الذاتي ضمن الاتحاد الروسي، مما يفرض عليهـا إيجـاد أفـضل العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول الجوار الإسلامية.

وتعدّ إيران، جارة روسيا على بحر قزوين، مجالاً حيوياً لمصالح موسـكو من الناحية الجيوبولوتيكية، حيث إنها تقع في وسط «قوس الأزمـات» الـشهير، وتضمن العلاقات المتينة مع طهران لروسيا الحماية من «المصائب» المعاصـرة، وتساعدها إلى درجة ما في التحصن ضد وصول «الإرهاب» إليهـا والمخـدرات وغيرها من الأخطار الآتية من الجنوب.

وإيران هي أقصر طريق لروسيا للوصول إلى البحار الدافئة، التـي سـعى إليها الروس منذ غابر الأزمان. وتريد موسكو في المستقبل استخدام هذا الاتجـاه لمد أنابيب نقل النفط والغاز عبر إيران إلى الخليج العربـي ومـن هنـاك إلـى المستهلكين في أوروبا وآسيا.

ويحتل التعاون في حقل الغاز والنفط حيّزاً مهماً من العلاقـات الروسـية - الإيرانية. فقد قامت شركة «غاز بروم» الروسية فـي العـام 2009 فـي إطـار كونسوسيوم دولي بتطوير المرحلتين الثانية والثالثة في حقل «بـارس» الجنـوبي الإيراني. وبلغ حجم استثمارات «غاز بروم» في هذا الحقـل نحـو 750 مليـون دولار.

وعلى أي حال، يبقى الجانب السياسي الأهم في العلاقـات بـين البلـدين. فروسيا تؤكد، بإمساكها ورقة المساومة الإيرانية، على اسـتقلالية قرارهـا أمـام

المجتمع الدولي وعودة دورها في الشرق الأوسط كدولة عظمى. وطهران تستخدم موسكو غطاءً دبلوماسياً في تحركاتها على الصعيد الدولي.

النتائج:

خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

1. أثبت الدراسة أن العلاقات الروسية الإيرانية قد وصلت إلى مرحلة التعـاون الإستراتيجي في كثير من المجالات والقضايا ذات الإهتمام المشترك بالنسبة لكل منهما نتيجة مواجهة الدولتين لكثير من التحديات على المستوى الإقليمي والدولي.
2. إن الدول الكبرى لها حساباتها الجيوسياسية، في مواقفها من هذه الدولـة أو تلك ومن هذا النزاع أو ذاك، وهي تسعى دائماً لأن تحقق مكاسب مهمة فـي منطقة تعتبرها أكثر حيوية لمصالحها القومية، مقابل تنازل تقدمه في مكـان آخر أقل أهمية لها، هذه المعادلة صحيحة تماماً، عندما يدور الحـديث عـن وجود متنافسين اثنين، لكن الأوراق يمكن أن تختلط وتنـتج هـذه المعادلـة مفعولاً عكسياً، في ظل وجود أكثر من منافس، وأقطاب دوليـة آخـذة فـي التشكل وتتسابق على مناطق للنفوذ وتتساوى في القدرات والإمكانيات.
3. إن إيران بموقعها الجيوسياسي، وفرص الاستثمار الكبيرة التي تمتلكها، كانت ولاتزال تشكل هدفاً للدول الكبرى وخاصة روسيا، والتـي تجمعهـا معهـا مصالح جيواستراتيجية مهمة، ازدادت أهمية وحيوية بعـد انحـلال الاتحـاد السوفييتي، وقد ارتقت العلاقة بين البلدين ووضعت في إطارها الاستراتيجي، بعد وصول الرئيس بوتين إلى السلطة في روسيا، وإلغائه اتفاقيـة غـور - تشير نوميردن عام 2001، والتي كانت تلتزم روسيا فيها بعدم بيع تقنيـات متطورة إلى إيران.
4. إن روسيا التي تطمح لاستعادة دورها كدولة عظمى لها مكانتها الدولية، تجد في إيران الدولة الأكثر أهمية، من حيث موقعها الاسـتراتيجي بـين أغلـى منطقتين بالنفط في العالم، وتشرف على مضيق باب المندب وعلى جزء كبير

من الخليج العربي من جهة، وعلى حدود جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز من جهة ثانية.

5. إيران التي تسعى إلى دور إقليمي فعال ومؤثر في المنطقة، تجد في روسيا الحليف الأنسب، لالتقاء عدد من مصالحها المشتركة في المنطقة، وللقدرات العسكرية والتقنية التي تمتلكها روسيا وتحتاجها إيران في الوصول لاستراتيجيتها المنشودة.
6. تحتاج روسيا وإيران، واللتان تعدان من أكثر الدول تعدداً للقوميات إلى تماسك الجبهة الداخلية في دولتيهما لتحقيق أهدافهما الاستراتيجية المنشودة، وهذا يعني أن لهما مصلحة مشتركة في استقرار المنطقة، لما لهذه الدول من امتدادات قومية داخل كلا البلدين.
7. أن التقاء مصالح الدولتين في مسألة الوضع القانوني لبحر قزوين، هذا البحر الذي يعتبر مجالاً حيوياً للبلدين، يدفعهما أكثر فأكثر إلى التعاون والتنسيق لإيجاد حل مناسب بما يتوافق ومصالحهما المشتركة.
8. أن توسع حلف الناتو نحو الشرق والذي يطول عدداً من الدول المجاورة لهما، يتطلب منهما أكثر من أي وقت مضى التنسيق والتعاون الأمني والعسكري لمواجهة هذا التوسع لما له من آثار سلبية كبيرة على الطموحات الإقليمية لكل منهما.
9. وتعتبر إيران عدا عن ذلك سوقاً اقتصادياً مهماً لروسيا لتصريف منتجاتها العسكرية والتقنية، ومساعدتها على حل الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها المجمع الصناعي العسكري الروسي، وتمكينها من تطوير قدراتها العسكرية والاقتصادية لمواكبة التطورات التقنية، والمنافسة في الأسواق العالمية.
10. إن كل هذه العوامل التي وضعت العلاقة الروسية - الإيرانية في الإطار الاستراتيجي، تزداد أهمية وإلحاحاً، في هذه المرحلة التي تسعى فيها روسيا لاستعادة دورها العالمي، ومواجهة التدخل الأميركي المباشر وغير المباشر في شؤون الدول المجاورة لها، والتي تشكل امتداداً للمصالح الاستراتيجية لكلا البلدين.

11. إن التشدد الروسي فيما يخص الملف النووي السلمي الإيراني، والأزمة المفتعلة حوله، وتجاهل المنظمة الدولية للطاقة النووية، والتي أكدت مراراً عدم وجود أي أدلّة تثبت نوايا إيران في صناعة السلاح النووي. سيضر بمصالح البلدين والمصالح الروسية في المنطقة على وجه التحديد، ومصداقية وفاعلية دور روسيا في المنطقة، وأن أي عقوبات اقتصادية يمكن أن تفرض على إيران ستؤثر سلباً على الاقتصاد الروسي وعلى الشركات الروسية التي لها استثمارات ضخمة في الاقتصاد الإيراني.

12. إيران يمكن أن تجد بديلاً للشركات والاستثمارات الروسية، وستكون روسيا واقتصادها الخاسر الأكبر في هذا المجال، وقد تحدث أزمة ثقة بين الشركات الروسية الكبرى والقيادة السياسية الروسية، وهذا ما أثبتته تجارب التسعينيات من القرن الماضي.

13. إن روسيا وإيران واللتين ستكونان الدولتين الأكثر تضرراً، إذا تمكنت الولايات المتحدة الأميركية ونجحت في الخروج من أزماتها ومن المستنقعات التي انزلقت إليها، وازدياد نفوذ أقطاب دولية أخرى في المنطقة سيتعين عليهما عاجلاً أم آجلاً، وانطلاقاً من مصالحهما القومية العمل سوية على إنشاء محور أو حلف تكون الدولتان طرفين فاعلين فيه للتصدي وكبح جماح العنجهية الأميركية وإفشال مخططاتها على طريق عالم متعدد الأقطاب تكون فيه الأمم المتحدة هي المرجع الوحيد في حل النزاعات الدولية، وضمان السلم العالمي.

14. إن الاهتمام الاستراتيجي الأول لروسيا يتركز في حماية نفوذها ومصالحها في منطقة الجوار الجغرافي المباشر لها، آسيا الوسطى والقوقاز، التي تعتبرها حديقتها الخلفية وتسعى إلى تثبيت الأوضاع فيها وإبعاد عوامل عدم الاستقرار التي قد تنجم عن التدخلات الخارجية. ورغم أن هناك تعاوناً مشتركاً بين روسيا وإيران في مجالات عدة يقترب أحياناً من مستوى التحالف، فإن هذه العلاقات يمكن أن تتضرر إذا تعارضت مع مصالح روسيا الاستراتيجية العليا، لاسيما في منطقة جوارها الجغرافي.

التوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة توصي الدراسة بما يلي:

1. توسيع مجالات التعاون بين الاتحاد الروسي وجمهورية إيـران الإسـلامية وتعميقها لإيصالها إلى مرحلة التعاون الإستراتيجي بين الدولتين.
2. بحث ودراسة القضايا الخلافية بين الدولتين وخصوصاً المتعلقة ببحر قزوين وصادرات النفط والملف النووي الإيراني لتعميق العلاقات بينهما.
3. العمل على استفادة الدول العربية من تراجع العلاقات الإيرانيـة الروسـية واستغلالها لتحقيق المصالح العربية وتنمية العلاقات العربية – الروسية.
4. إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بموضوع طبيعـة العلاقـات الإيرانية الروسية نظراً لأهميتها وتأثيرها على الأمن القومي العربي.

المراجع

أ- المراجع العربية:

أبوعامر، علاء، (2004)، **العلاقات الدولية "الظاهرة والعلم والدبلوماسية الإستراتيجية"**، دار الشروق للنشر، عمان، الأردن.

البدراوي، مغازي، (2008)، ميدفيديف والعلاقات الروسية – الإيرانية، العدد 833، 2 يونيو 2008، **صحيفة الوقت الإلكترونية**. ص 32.

بدوي، محمد طه، ومرسي، ليلى أمين، (1989)، **أصول علم العلاقات الدولية**، المجلد الأول، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

بيومي، زكريا، (2009)، تحولات الرئيس الروسي ميدفيديف تجاه إيران، **مجلة العصر**، العدد 357، 28 سبتمبر2009.ص27.

التركي، ماجد بن عبد العزيز، (2009)، عن العلاقات الروسية الإيرانية وتقاطعاتها الخليجية، **جريدة الحياة اللندنية**، العدد 2819، 31-5.

الجابر، مبارك، (2009)، التعاون الاستراتيجي الروسي الإيراني روسيا - إيران على طريق التحالف ضد الغرب، **مجلة السياسة الالكترونية**.

جمال، محمد عاكف، (2010)، مستقبل العلاقات بين روسيا وإيران، **صحيفة البيان الاماراتية**، العدد (1201). ص13.

جيمس بيل، (2003)، **"سياسة الهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وإيران"**، في سلسلة دراسات عالمية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

جيوستي، لويس، (2008)، **تقويم المنافسة من قبل المنتجين الرئسيين من خارج مجلس التعاون لدول الخليج العربية: إيران وروسيا وفنزويلا، في الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية، التنافس على موارد الطاقة**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

درويش، فوزي، (2007)، الطموحات الخارجية لتركيا، **جريدة الأهرام**، 10 سبتمبر. العدد 3516. ص4.

الدهراوي، خضر، (2004)، "إيران إلى أين بعد حرب العراق؟"، **مجلة الدفاع العربي**، السنة 28، العدد 5، شباط.

السامرائي، ماجد أحمد، (2001)، المؤثرات الإستراتيجية في العلاقات الروسية - الإيرانية، **صحيفة الشرق الأوسط** : العدد8163، 4 ابريل. ص34.

سعيد، أمير، (2009)، **الالتقاء وهامش الاختلاف في العلاقات الروسية الإيرانية**، متوفر عبر: www.almoslim.net

سلامة، محمد أحمد، (2010)، **القضايا الخلافية بين إيران وروسيا**، متوفر عبر: http://www.shebacss.com/ar/media-center-51394.html

سليم، علي، (2008)، **علاقات روسيا مع إيران في مجال الطاقة** تبعث برسالة لأمريكا من موقع سيريا بزنس، 28 شباط، متوفر عبر: ttp://www.syriabusiness.org

سليمان، علي، (2009)، **الصراع على قزوين: «حارس البحر» يطوّق روسيا وإيران**، صحيفة الاخبار متوفر عبر: http://www.al-akhbar.com/ar/node/33429

شاكر، جميل، (2010)، روسيا مستعدة مبدئياً للعمل على عقوبات بحق إيران، **صحيفة المستقبل**، السبت 27 شباط، العدد 1943. ص 43.

الشحف، فريد حاتم، (2009)، الإطار الاستراتيجي للعلاقات الروسية– الإيرانية، **مجلة شؤون سياسية**، الأحد 29-11.

شفيق، علي، (1985)، **العلاقات الدولية في العصر الحديث**، الطبعة الثانية، الإسكندرية.

شلبي، يوسف، (2008)، عصر عودة الأحلاف الإستراتيجية: مصالح آنية أو رهانات مستقبلية؟! **مجلة العصر**، 6-10.

الشيخ، نورهان، (2010)، التعاون الإستراتيجي الروسي– الإيراني، الأبعاد والتداعيات، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 45، العدد 180، نيسان.

طالب، محمد سعيد، (1994)، **النظام العالمي الجديد والقضايا العربية الراهنة**، الطبعة الأولى، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

الطاهر، أحمد، (2010)، استغلال ثروات بحر قزوين، الفرص والمعوقات، **السياسة الدولية**، العدد 180، أبريل، المجلد 45.

عبدالفتاح، بشير، (2009)، أبعاد التعاون العسكري بين روسيا وإيران، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 90، إبريل.

عبدالقادر، عبدالعزيز، (2010) هل تغيرت سياسة روسيا تجاه الأزمة النووية الإيرانية؟ **مجلة خالد العسكرية**، متوفر عبر: www.Naseej.com

العجمي، بدران، (2003)، لماذا يستمر التعاون النووي بين روسيا وإيران؟ **صحيفة أخبار الخليج البحرينية**، 21 يناير، العدد 9069. ص 46.

العزي، خالد ممدوح، (2010)، **العالم العربي والإسلامي في الإستراتيجية الروسية**، دراسات مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، المملكة المتحدة، لندن.

العزي، خالد ممدوح، (2010)، **العلاقة الروسية الإسرائيلية الجديدة ومدى تأثيرها على سورية وإيران**، دراسات مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، المملكة المتحدة، لندن.

العقابي، علي، (1996)، **العلاقات السياسية الدولية "دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات"**، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا.

فهمي، عبد القادر محمد، (1995)، **النظام السياسي الدولي "دراسة في الأصول النظرية وللخصائص المعاصرة"**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص13.

فوعاني، حبيب، (2007)، مقال بعنوان: **"هكذا تطورت العلاقات الروسية الإيرانية"**، موسكو، 2/13.

ماجن، تسفي، (2009)، العلاقات الروسية الإيرانية، **مجلة العصر**، 28 أيلول، متوفر عبر: www.alasr.ws

مارسيوف، الكسندر، (2001)، مصالح روسيا في إيران، **مجلة الاقتصاد الإيراني**، العدد 32، سبتمبر.

محمود، أحمد إبراهيم، (2005)، "الأزمة النووية الإيرانية"، **كراسات إستراتيجية**، السنة 15، العدد 149.

محمود، أحمد إبراهيم، (2009). التعاون النووي بين روسيا وإيران، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 80، مارس.

محيو، سعد، (2004)، النفط يطلق الحرب العالمية الرابعة، **مجلة الوسط السياسي**، أغسطس، العدد 654، ص 8.

المرهون، عبد الجليل زيد، (2009)، **العلاقات الروسية- الإيرانية**، مركز الناطور للدراسات متوفر عبر: ttp://www.natourcenter.com

المرهون، عبد الجليل زيد، (2010)، **من يكسب خطوط الغاز في أوراسيا**، مركـز الإمارات للدراسات والنشر، العدد(123)، أبو ظبي.

المرهون، عبد الجليل زيد، (2010)، هكذا حدث الشجار الروسـي – الإيرانـي، **جريدة الرياض**، 4 يونيو، العدد 15320. ص58.

المرهون، عبد الجليل زيد، (2010)، **هكذا حدث الـشجار الروسـي – الإيرانـي**، مركز الإمارات للدراسات والنشر، العدد (122)، أبوظبي.

مسعد، نيفين عبد المنعم، (2002)، **صنع القرار في إيران والعلاقات الروسـية- الإيرانية**، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

مسعد، نيفين عبد المنعم (2002)، **صنع القرار في إيـران والعلاقـات العربيـة - الإيرانية**، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

مطر، علاء، (2007)، الصناعات العسكرية الإيرانية ومثيلتها الروسـية، **جريـدة الأخبـــار**، عـــدد الثلاثـــاء ١٣ شـــباط، متـــوفر عبـــر: -http://www.al akhbar.com/ar/node/21967

مقلد، إسماعيل صبري، وربيـع، محمـد محمـود، (1994)، **موسـوعة العلـوم السياسية**، جامعة الكويت، وزارة الإعلام، مؤسسة الكويت للتقـدم العلمـي، الكويت.

المنشاوي، علي، (2007)، **الصناعة العسكرية الإيرانيـة وتأثرهـا بالتكنولوجيـا الروسية والصينية**، مـن موقـع منتـدى شـباب مـصر، متـوفر عبـر: http://www.shababmsr.com

موقع مفكرة الإسلام: "**إيران حصلت علـى 4 منظومـات "اس-300 الدفاعيـة**"، 2010/2/4، متوفر عبر: http://www.islammemo.cc

ميخائيلوفنا، إينا، (2010)، العلاقات السياسية الروسية الإيرانيـة، الأربعـاء، 2 حزيران، **البيان الإماراتية**. العدد 231. ص74.

الناصر، عبد الواحد، (1991)، **العلاقات لدولية "العناصر الأساسـية فـي النظـام الدولي ومدى تطوره بعد حرب الخليج"**، الرباط.

النبراوي، فتحية، مهنا، محد نصر، (1985)، **أصول العلاقات السياسية الدوليـة**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص410.

هواري، السيد، (1992)، **التنظيم**، مكتبة عين شمس، القاهرة، الطبعة الخامسة.

ويمنغ، زهاو، (2005)، المسألة النووية والعلاقات الإيرانية الأمريكية والإيرانيـة الاسرائيلية، **مجلة شؤون الأوسط**، عدد 119.

ب- المراجع الأجنبية:

Andreevam Elenam (2007) **Russia and Iran in the Great Game: Travelogues and Orientalismm** Routledge Studies in Middle Eastern History Routledgem 18 July.

Cohen, Ariel, (2010), **Russia's Iran Policy: A Curveball for Obama,** Heritage Foundation Executive Memorandum No. 2359, 15 January, P. 2.

Dahi, Robert, (ed) (1948): **Political Opposition in Western Democraceis**, (New Haven, Yale University Press).

Easton, David, (1965) **A Framework for Political Analysis**, New Jersey, Prentice – Hall, Inc...

Freedman, Robert, O. (1998), **Russia and the Middle East: The Primakov Era**, Middle East Review of International Affairs, Vol. 2, No. 2, P. P. 1-8.

Harvery & Sabatini, (2008), **Russian's Lukewarm Support for International Sanctions against Iran: History and Motivations.** Available on: http://www.thehindu.com/2008/01/07/stories/2008010762321000.htm

Joseph, Frankel, (1967) **The Making of Foreign Policy,** An Analysis of Decision –Making, London, New York, Oxford University Press.

Kramer, David, J. (2010), **Resetting U. S. Russian Relations: It Takes Two,** Washington Quarterly, Vol. 33, No. 1, P.P. 69-70.

Dorraj ,Manochehr and Carrie L. Currier, (2008), **Lubricated with Oil: Iran-China Relations in a Changing World**, Middle East Policy, Vol. XV, No. 2, summer, P.P. 66-80.

Hans, Morganthau, (1960), **Politics among Nations**, New York, Alfred Knopf.

Kaplan, Morton, (1964) **System and process in international politics**, John Wiley, INC,New York.

Oran, Young,(1968) **System of political Science**, New Jersey, Prentice - Hall, Inc.

Orlov, Vladimir, A. (2005), **Great Guessing Game: Russia and the Iranian Nuclear Issue**, Washington Quarterly, Vol. 28, No. 2, P.P. 49–66.

Van Kemenade, William, (2008), **Iran's Relations with China and the West**, The Hague: Netherlands Institute of International Relations.